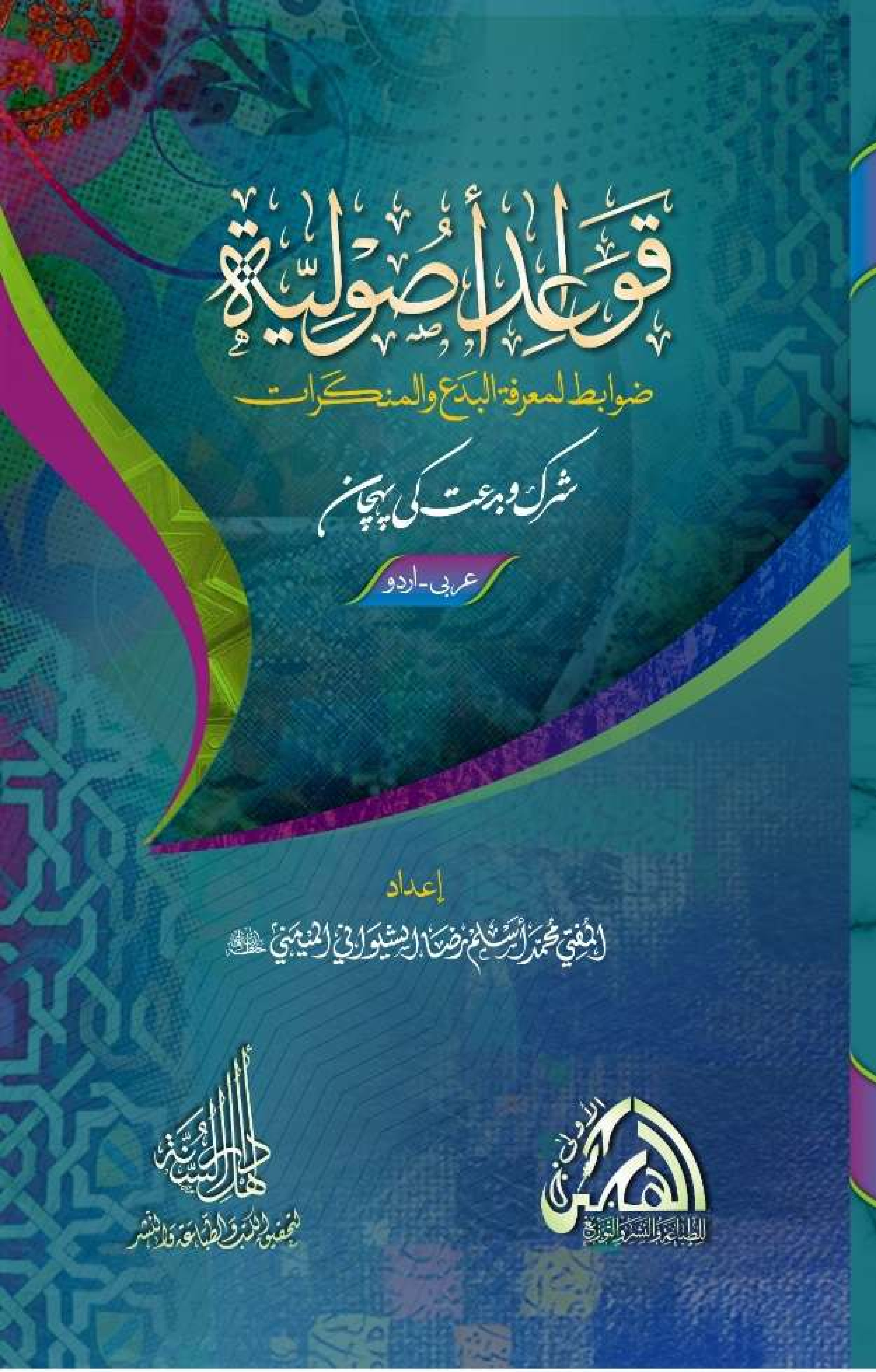


قواعد أصولية
ضوابط لمعرفة البدع والمنكرات
شرک وبدعت کی پہچان
عربی - اردو
إعداد
المفتي محمد أسلم رضا الشيواني الميمني حفظه الله

(عربي-اردو)

قواعد أصوليّة

(ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات)

شرک وبدعت کی پہچان

إعداد

المفتي محمد أسلم رضا الشِّيواني المَيمني حفظه الله تعالى





https: //www.facebook.com/darahlesunnat

الموضوع: العقيدة الإسلامية

العنوان: قواعد أصوليّة

التأليف: المفتي محمد أسلم رضا الشِّيواني الميمني

تنفيذ العمل والإشراف الطباعي: دار أهل السنّة، كراتشي - باكستان

عدد الصفحات: ٨٨ صفحات

مجموع عدد الصفحات (عربي - أردو): ٢١٦

قياس الصفحة: ١٣ × ٢١

عدد النُسخ: ١١٠٠ نسخة

: idarakutub@gmail.com

: 0092 345 809 0612

يطلب من: **المكتبة الغوثية** كراتشي – باكستان

وفي بريطانيا (UK): المسجد الجامع الغوث الأعظم، مسلم فاؤنديشن، دار العلوم منظر الإسلام، ٹنگھم.

Jami Masjid Ghawth A'azam Muslim Foundation Darul Uloom Manzarul Islam 24 Gladstone Street, Basford, Nottingham NG7 6GA England UK (0044) 07534895338



القاهرة – مصر

الطبعة الثانية

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م

ISBN
978-9948-421-757

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، وبعد:

فهذا مختصرٌ مأخوذ من كتاب "أصول الرَّشاد لقَمع مَباني الفساد" لرئيس المتكلِّمين العلّامة الإمام نقي علي خانْ ﵀ المتوفّى ١٢٩٧هـ، كتبه بأسلوبه العِلمي الفخِيم، وأفادَ فيه أصولاً وقواعدَ مهمّةً رائعة، لفهم الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبوية الشّريفة، رَشَد القارئَ إلى المنهج السَّليم المُجمَع عليه عند السَّلَف الصّالح، حيث إنّ القارئَ عندما يحفظ هذه القواعدَ الأصوليّة، ويَفهمها فهماً صحيحاً، يكون ذلك حِصناً مَنيعاً له من أن يقبلَ التشويشَ، أو يكونَ لعبةً بيد المتطرّفين الغالين في تكفير عموم المسلمين والحكّام، فمِن أجل إصلاح فكرِ جِيلنا المعاصِر بسطنا تلك القواعدَ في هذا المختصر، لعلّ اللهَ يُصلح أحوالَنا وأحوال المسلمين أجمعين!.

كما نسأله ﷻ أن يحفظَ أمّةَ الإسلام والمسلمين من أفكار المتطرّفين الطائشة القاتلة، ويَهدينا جميعاً إلى الصّراط المستقيم،

صراطِ الذين أنعم اللهُ عليهم، من النبيّين والأولياءِ الصّالحين، صراطِ اللُّطف والرّفق والمحبّة والوفاء، وحسُن أولائك رفيقاً!.

راجين من الله تعالى أن يجعلَ عملَنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصلّى الله تعالى على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين!.

خوَيدم العِلم الشّريف

محمد أسلم رضا الشِّيواني المَيمني

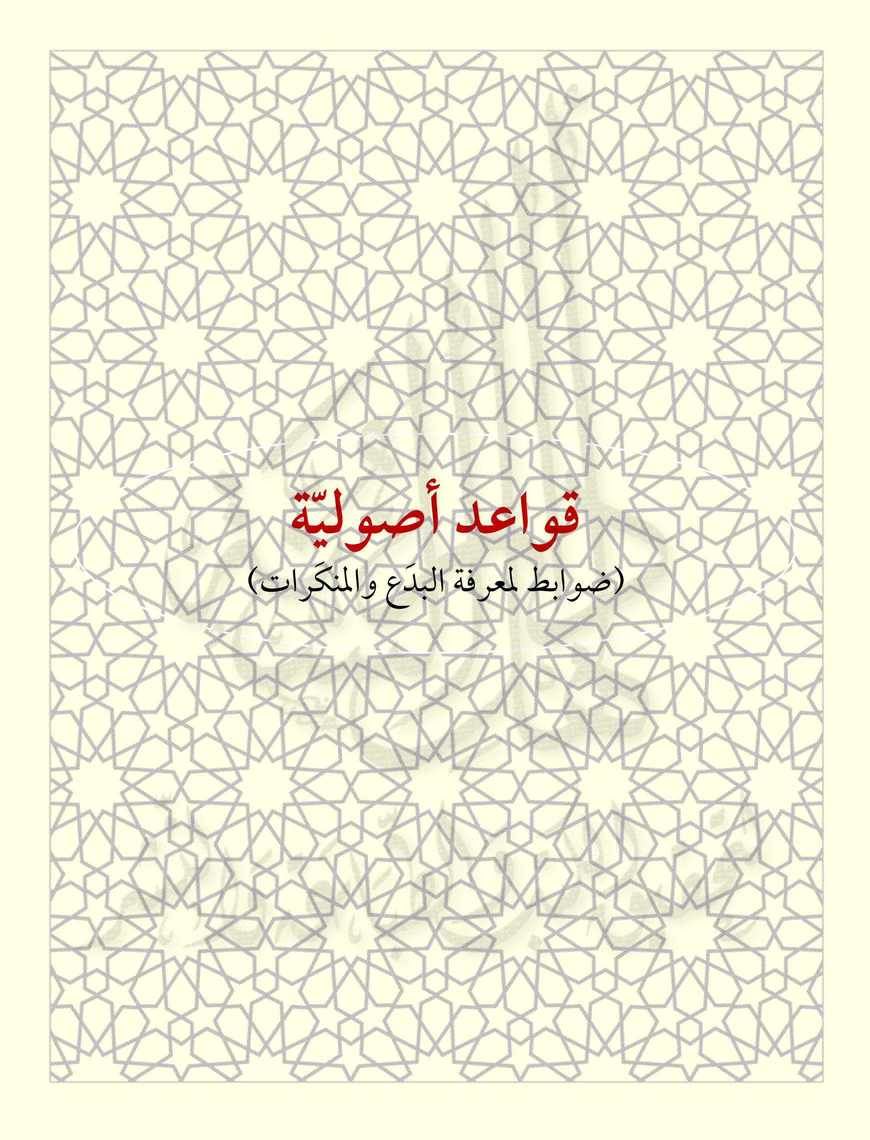
غفر الله له ولوالدَيه

٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ




بسم الله الرحمن الرحيم


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



قواعد أصوليّة

(ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات)


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

القاعدة الأُولى

الألفاظ الشّرعية يُراد بها المَعاني الحقيقيّة مهما أمكَن

يجب أن تُحمَل الألفاظُ التي وضعَها الشّارعُ -مثل "الصّوم" و"الصّلاة" و"الحجّ" و"الزّكاة"- على المَعاني الموضوع لها إن أمكن ذلك، كما في "التوضيح": "إذا استُعملَ اللّفظُ فيجب أن يُحمَلَ على المعنى الحقيقي، فإذا لم يُمكن فعلى المعنى المجازي"[1].

وهناك فوائد تحت هذه القاعدة، وإليك بعضها:

الفائدة الأُولى في تعريف الإله

"الإلهُ" في الشّرع هو المستحقُّ للعبادة، كما صرَّح به الإمامُ فخر الدّين الرّازي في "التفسير الكبير" حيث قال: "مَن قال: "إنّ الإلهَ هو المعبودُ" فقد أخطأ؛ لأنّه كان إلهاً في الأزَل ولم يكن معبوداً؛ لعدم وجود العابد، بل الإلهُ هو القادرُ لا إلهَ إلّا هو القيّوم، وقولُه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ....﴾ [آل عمران: ٦] بمعنى المستحقّ للعِبادة، لا المعبود المطلَق، سواءٌ

(١) "التوضيح" القسم ١ من الكتاب، فصل في أنواع علاقات المجاز، ١/ ١٩٥.

كان مستحقّاً للعبادة أو غيرَ مستحقٍ لها، وهذا لفظٌ شرعيٌّ كباقي الألفاظ الشرعيّة"[١].

أمّا كلمة "الإله" بمعنى "الحاكم" أو "المالِك"[٢] فهو معنى اختراعيٌّ محض، لم يثبت عن الشّرع، ولم يصرِّح به أحدٌ من علماء الشّريعة، ولا يرادفان كلمةَ "الإله"، ولا يتّحدان معها في الدّلالة.

الكلمات التي لا يلزم الشِّركُ بإطلاقها

وإطلاقُ كلمة "السّميع" و"البصِير" و"المُريد" و"القادِر" و"العالِم" على غير الله، ليس جائزاً فقط، بل واقع؛ فإنّها كما تُطلَق على الله تعالى، كذلك شاعَ إطلاقُها على الملائكة والجِنّة وبني آدم، إلّا أنّ القادرَ بالاستقلال، والعالمَ بذاته، والحاكمَ الحقيقي، والمالِكَ الحقيقي، هو اللهُ الواحد القهّار.

وكذلك العملُ الذي لا يجوز إلّا لله، في شريعة سيّدنا محمد -مثل السّجود-، لا يلزم الشّركُ بارتكابه لغيره تعالى على العُموم والإطلاق، إلّا إذا قُصدت العبادةُ به؛ لأنّ سجودَ التّحية كان جائزاً

(١) "التفسير الكبير" سورة البقرة، تحت الآية: ٢٥٥، ٣/ ٨ بتصرّفٍ.

(٢) "تقوية الإيمان" الباب١، الفصل ١ في اجتناب عن الإشراك، صـ٢٧.

في الشّرائع الماضية، وقد وقع بالفعل، والشّركُ لا يجوز شرعاً في حينٍ من الأحيان؛ لأنّه قبيحٌ عقلاً.

الحاصل: أنّ الأُلوهيّةَ عبارةٌ في الشّرع عن استحقاق العِبادة ووجوبِ الوجود، فمَن اعتقد أنّ استحقاقَ العبادة وما يلزم منه، خاصٌّ بالله تعالى، فهو موحِّدٌ، فرميُه بسهم الاتهام بالشِّرك خطأٌ وضلال.

الفائدة الثانية في تعريف العبادة

العبادةُ عبارة عن "غاية التعظيم" و"منتهى التذلُّل"، وهذا لا يُتصوَّر بمجرّد الأفعال، فمثلاً: الوقوفُ واضعاً اليدَين على السُرّة، أو الطوافُ حولَ شيء، أو دفعُ المال لأحدٍ لكونه محتاجاً، أو تركُ الأكل والشُّرب منذ الصّبح حتّى غروب الشّمس، ليست هذه الأفعالُ من التعظيم بشيءٍ، فضلاً عن كونها غايةً فيه، بل مدارُ العبادة فيها على نيّة واعتقاد بأنّ هذا العملَ في منتهى مراتب التعظيم، لذلك وردت العبادةُ في القرآن الكريم مقترنةً بخالقيّة كلِّ شيءٍ وأمثال ذلك؛ لأنّه يدلّ على غاية التعظيم، فقال الله ﷻ: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوْهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

قال الإمامُ الرّازي: "إنّ أمرَ العبادة ترتّب على كونه خالقَ كلِّ شيءٍ؛ إذ ترتّبُ الحكمِ على الوصف بـ"الفَاء" مُشعِرٌ بالسببيّة،

فهذا يقتضي أنّ كونَ الإله خالقاً للأشياء، هو الموجِبُ لكونه معبوداً على الإطلاق، فالإلهُ هو المستحقُّ للمعبوديّة"[١].

الأفعالُ التي لا تُعَدُّ من علامات الشِّرك

فارتكابُ مثل هذه الأفعالِ المارّ ذكرُها -مثل الوقوفِ والطواف وغير ذلك- ليست من عبادةِ غير الله قطعاً، ولا تخالف التوحيدَ، ولا تُوجِب الشّركَ، إلّا إذا اعتقد في مخلوقٍ أنّه مستحقٌّ للعبادة، أو واجبُ الوجود، أو الرزّاقُ المطلَق، أو خالقُ العالَم، أو القيّومُ بالذّات، أو الحيُّ بذاته، أو المؤثِّرُ الحقيقي في النّفع والضَّرر، أو المستقلُّ في الإماتة والإحياء[٢].

---

(١) "التفسير الكبير" سورة الأنعام، تحت الآية: ١٠٢، ٥/ ٩٦.

(٢) حاصل الكلام لعُبّاد الأصنام أن قالوا: إنّ الإلهَ الأعظم أجلُّ من أن يعبدَه البشرُ، لكنّ اللائقَ بالبَشر أن يشتغلوا بعبادة الأكابر من عِباد الله، مثل الكواكب ومثل الأرواح السّماوية، ثمّ إنّها تشتغل بعبادة الإله الأكبر، فهذا هو المراد من قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُوْنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ ["التفسير الكبير" سورة الزمر، تحت الآية: ٣، ٩/ ٤٢١]. أي: كانوا يعبدون غيرَ الإله الحقّ ﷻ توسّلاً إليه، وكانوا يرَون استحقاقَ ذلك لمعبودهم الباطل، وهذا عينُ الكفر لا شكَّ فيه، ولا يجوز أن يقاسَ عليه =

الأفعالُ التي تُعَدُّ من علامات الشِّرك والتكذيب

أمّا الأفعالُ التي تُعَدُّ من علامات الشِّرك والتكذيب، فهي كالسّجود أمامَ الصّنم، وتعليق الزنّار[١] في الرَّقبة، ففاعِلُها يُكَفَّر؛ نظراً إلى الاعتبار الشّرعي[٢]، ومرجعُها نفسُ ذلك الاعتقاد[٣] لا غير، وبالتالي ليس مجرّدُ الأفعال عبادةً، فلا يصحّ أن يُحكمَ بالشِّرك والكُفر على مَن ارتكبَها، ظنّاً واتّباعاً للهَوى، ما لم تكن هناك قرينةٌ قاطعةٌ تدلّ على هذا الاعتقاد، وتدلّ عليها نصوصُ الشّريعة الصّريحة فقط.

=

التوسّلُ بالأنبياء والأولياء إلى الله؛ لأنّ التوسّلَ إليه تعالى في الدّعاء بأحدِ أوليائه شيء، والعبادة لأحدٍ من المخلوقات شيءٌ آخر.

(١) الزُّنَّارُ والزُّنَّارَةُ: "ما على وسط المجوسي والنّصراني، وفي "التهذيب": ما يَلْبَسُه الذِّمِّيُّ يشدّه على وسطِه، والزُّنَّيْرُ لغةٌ فيه". ("لسان العرب" حرف الراء، فصل الزاي، ٤/ ٣٣٠).

(٢) لأنّ الشّريعة الإسلاميّة اعتبرتْه كفراً.

(٣) لأنّ المشركين يسجدون للأصنام معتقدين بأنّ الأصنامَ مستحقةٌ للعبادة.

الفائدة الثالثة في تعريف الشِّرك

الشِّركُ في الشّرع بمعنى إثبات الشّريك في الأُلوهيّة، ففي "شرح العقائد": "الإشراكُ هو إثباتُ الشّريك في الأُلوهيّة بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس، أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعَبَدة الأوثان"(١).

الفائدة الرّابعة في تعريف البدعة

لفظ "البدعة" في اصطلاح الشّريعة يُستخدَم في معنيَين:

الأوّل: "ما لم يفعله النّبيُّ ﷺ ولا أذِنَ فيه"، والبعضُ فسَّر هذا المعنى فقال: "البدعةُ ما لم يكن في زمن النّبي ﷺ". أمّا أفعالُ الصّحابة وأقوالُ المجتهدين الأربعة، فلا تنسَب للبِدع الضالّة والمحرَّمة والمكروهة باتفاق أهل السنّة، فلا بدّ من تقسيم البدعة إلى حَسَنةٍ وسيِّئة، وإلى ذلك ذهب أئمّةُ الدِّين والعلماءُ المحقِّقون، وهو المذكورُ في كتب السّابقين واللاحقين بلا خلاف.

فمِن أقوالهم: قولُ أمير المؤمنين سيّدنا عمر رضي الله تعالى عنه في باب التراويح: «نعمتِ البدعةُ هذه!»(٢)، وقولُ سيّدنا عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالى عنهما

---

(١) شرح "العقائد" للنَّسَفي، الله تعالى خالق لأفعال العباد ...إلخ، صـ١٣٧.

(٢) أخرجه الإمام مالك في "المَوطأ" كتاب الصّلاة في رمضان، ر: ٢٥٢، صـ٧٠.

في صلاة الضُّحى: «وإنّها لَبدعةٌ، ونعمتِ البدعةُ! وإنّها لِمَن أحسَن ما أحدثَه النّاسُ»[١]. وكذلك اتّضح أنّ الشّرعَ لا يكره إحداثَ الخير والتزامه، بل يحبّه، حتّى قد يكون التركُ مُوجِباً للزجر والعتاب، كما استدلّ سيّدُنا أبو أمامة الباهلي ﵁ على هذا المدّعى فقال: «أحدثتم قيامَ رمضان، فدُومُوا على ما فعلتم ولا تتركوا؛ فإنّ اللهَ تعالى عاتَب بني إسرائيل في قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾» [الحديد: ٢٧][٢].

ومن هذا يتّضح أنّ إطلاقَ البدعة على شيءٍ لا ينافي كونَه حَسَناً في نفسه، ولا ينصُّ ذلك على كونِه بدعةً سيِّئة، بل تُطلَق كلمةُ "البدعة" على شيءٍ من جهةٍ، وتُطلَق السنّةُ على الشّيء نفسِه من جهةٍ أُخرى، كما هو شأنُ محدَثات الخلفاء الرّاشدين، التي هي بدعةٌ طِبق المعنى الأوّل، وسنّةٌ حسبِ قولِه ﷺ: «عليكم بسنّتِي وسنّةِ الخلفاء الرّاشدين»[٣].

---

(١) انظر: "فتح الباري" كتاب التهجد، تحت ر: ١١٧٥، ٣/ ٦٢.

(٢) "كشف الغمّة" باب صلاة التطوع، فصل في التراويح، الجزء ١، صـ١٤٦.

(٣) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب السنّة، ر: ٤٦٠٧، صـ٦٥١.

بيانٌ في جمع القرآن

وكذلك يدلُّ على ذلك ما قاله سيّدُنا الصّديق ﵁ في جمع القرآن الكريم، وأخرجه الإمامُ البخاري في "الصّحيح": "قلتُ لعمرَ: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسولُ الله ﷺ!؟ قال عمرُ ﵁: هذا واللهِ خيرٌ! فلم يزل عمرُ يراجعُني، حتّى شرحَ اللهُ صدرِي لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ"[١].

وكذلك قولُ سيّدِنا عُمر ﵁ جواباً لسيّدنا أبي بكر ﵁، وقولُه جواباً لسيّدنا زَيد بن ثابت ﵁ -كما في "البخاري"- نصٌّ في أنّ الصّحابةَ ﵃ استحسنوا بعضَ أنواعِ البدعة، وأصرُّوا على فعلِه وتطبيقِه، وأمرُوا بالتزامه، بل أجمَع جميعُ الصّحابة على جمع القرآن، وكذلك أبغضُوا قطعاً بعضَ أنواعِ البدعة، وبهذا كلِّه يتّضح اتّفاقُ الصّحابة على تقسيم البدعة[٢].

هذا، والنّبيُ ﷺ نفسُه قد أشار إلى صحّة هذا التقسيم في قوله المبارك: «مَن سَنَّ في الإسلام سنّةً حَسنةً، فله أجرُها وأجرُ مَن

---

(١) "صحيح البخاري" كتاب فضائل القرآن، ر: ٤٩٨٦، صـ٨٩٤.

(٢) أي: البدعة قسمان: الحسَنة، والسيّئة.

عمِل بها»[١]، وجعلُ كلمة: «سَنَّ» في معنى "أحيَى" دون الحاجة الملجِئة قريبٌ إلى التحريف؛ لأنّ هذا المعنى لكلمة: «سَنَّ» لم يَرِد في اللُّغة، ولا أثَرَ له في الشّرع، ولفظُ: «سُنّة» بمعنى الطريق مستعمَلٌ في الحديث بقرينة تقييدٍ بـ«حَسَنة».

وكذلك اعتقد العلماءُ الأكابر أنَّ كلمةَ «سَنَّ» في هذا الحديث بمعنى "ابتدع"، فقال الملّا علي القاري: "«كلُّ بدعةٍ ضلالة»[٢] خُصّ[٣] منها البدعةُ الحَسَنة؛ لحديث: «مَن سَنّ في الإسلام سنّةً حَسنةً، فله أجرُها وأجرُ مَن عمِل بها»، ومنه قولُ عمرَ رضي الله تعالى عنه: «نعمتِ البدعةُ هذه!»"[٤].

وقال الإمام النَّوَوي في "شرح صحيح مسلم" تحت حديث: «لا تُقتل نفسٌ ظلماً»...: "هذا الحديثُ من قواعد الإسلام، وهو أنّ

---

(١) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الزّكاة، ر: ٢٣٥١، صـ٤١٠.

(٢) أخرجه ابن ماجه في "السنن" مقدّمة المؤلف، ر: ٤٢، صـ١٧.

(٣)أي: قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «كلُّ بدعةٍ ضلالة» أمرٌ عامٌّ، خصّصه الحديثُ: «مَن سَنَّ في الإسلام»....

(٤) "شرح الشّفا" القسم ٢، الباب ١، فصل، ٢/ ١٩، ٢٠.

كلَّ مَن ابتدعَ شيئاً من الشرِّ، كان عليه مثلُ وِزر كلِّ مَن اقتدَى به في ذلك، فعمِلَ مثلَ عملِه إلى يوم القيامة، ومثلُه مَن ابتدعَ شيئاً من الخير، كان له مثلُ أجر كلِّ مَن يعملُ به إلى يوم القيامة، وهو موافِقٌ للحديث الصّحيح: «مَن سَنَّ سنّةً حَسَنةً ......، ومَن سَنّ سنّةً سيِّئةً» ...إلخ[1]. وقال أيضاً تحت الحديث: «مَن سَنَّ»...: "هذا تخصيصٌ[2] لقولِه ﷺ: «كلُّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»"[3].

وقال الملّا علي القاري شارحاً حديثَ الشّيخَين: «مَن أحدَث في أمرِنا هذا ما ليس منه، فهو رَدٌّ»[4]: "«منه» إشارةٌ إلى أنّ

(١) "شرح صحيح مسلم" كتاب القسامة، الجزء ١١، صـ١٦٦.

(٢) أي: قوله ﷺ: «كلُّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ» أمرٌ عامٌّ، خصّصه الحديثُ: «مَن سَنَّ في الإسلام»....

(٣) المرجع السابق، كتاب الزكاة، الجزء ٧، صـ١٠٤.

(٤) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ر: ٢٦٩٧، صـ٤٤٠. [فيه لفظ "فيه" بدل لفظ "منه"]. وأخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور، ر: ٤٤٩٢، صـ٧٦٢.

إحداثَ ما لم ينازع الكتابَ والسنّةَ ليس بمذموم"[١]. وقال في "شرح عين العِلم": "وقد تكون البدعةُ حَسنةً، وقد تكون واجبةً، وقد تكون مُباحةً"[٢].

وقال الإمام الغزالي: "وقول القائل: "إنّ ذلك بدعةٌ؛ لم يكن في زمن الصّحابة رضي الله تعالى عنهم" فليس كلُّ ما يحكم بإباحةٍ منقولاً عن الصّحابة رضي الله تعالى عنهم، وإنّما المحذورُ بدعةٌ تزاحِم سنّةً مأموراً بها"[٣]. وقال أيضاً: "مع هذا، وإن كانت من البدعة، ولم تثبت عن الصّحابة والتابعين، إلّا أنّ كثيراً من البِدَع تكون حَسَنةً، فليست البدعةُ المذمومةُ إلّا التي تكون مخالِفةً للسُنّة"[٤].

والامامُ عزّ الدّين بن عبد السّلام اعتبر في قبولِ البدعة وردِّها، أن تتطابقَ القواعدَ والأصول، بأن تُعرضَ البدعةُ على القواعد

---

(١) "المرقاة" كتاب الإيمان، الفصل ١، تحت ر: ١٤٠، ١/ ٣٦٦.

(٢) "شرح عين العلم" الباب ٣ في الصوم وكسر الشهوة، ١/ ١٧٨.

(٣) "الإحياء" كتاب آداب السّماع، الباب ٢، المقام ٣، الأدب ٥، ٢/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٤) "كيمياء السعادة" الركن ٢، الأصل ٨، الباب ٢، آداب السّماع، صـ٢٠٦.

الشرعيّة، فإن دخلت تحت قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت تحت قواعد التحريم فهي حرام[١] ...وعلى هذا القياس!.

ونقل الإمامُ النَّوَوي، والحافظُ البَيهقي، والإمامُ ابن حجر[٢] عن الإمام الشّافعي ﷺ: "المحدَثات من الأمور ضربان، **أحدُهما**: ما أُحدثَ وخالَف كتاباً، أو سنّةً، أو أثراً، أو إجماعاً، فهذه البدعةُ الضالّةُ. **والثاني**: وما أحدث من الخير مما لا يخالف شيئاً من ذلك، فليس بمذموم"[٣].

اصطلاح المخالف ليس معنى شرعيّاً للبدعة

أمّا ما اصطلحَ عليه بعضُ النّاس: "أنّ الأمرَ الدِّيني الذي لم يوجَد في زمن النّبي ﷺ والصّحابةِ والتابعين فهو بدعةٌ" فإن كان

(١) انظر: "سبل الهدى والرشاد" جُماع أبواب مولده الشريف ﷺ، الباب ١٣ في أقوال العلماء في عمل المولد الشريف، ١/ ٣٧٠، نقلاً عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

(٢) أي: "الفتح المبين" تحت الحديث ٥، صـ١٠٧.

(٣) انظر: "فتح الإله في شرح المشكاة" كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، تحت ر: ١٤١، الفصل ١، ١/ ٥٣٥.

لهذا التعريف أثرٌ في كتابٍ مّا، فهو مما لا يُلتَفت إليه مقابلَ تفسيرات الجُمهور، وإنّما هو من اصطلاح قائلِه، وليس معنى شرعيّاً للبدعة، وإنّما هو مِن اختراع صاحبِه.

أمّا الشّبهةُ بأنّ هذا الفعلَ لم يحدُث في العهد السّابق، ولم يفعله النّبيُّ، فكيف نفعله نحن؟ والجواب: أنّه قد عرضتْ هذه الشّبهةُ في زمن الصّحابة ورُدَّ عليه، وبالتالي كان المدارُ على خيريّة الفعل في نفسه، وقد اتّفق الصّحابةُ على جمع القرآن الكريم، مع أنّه ﷺ لم يفعله!.

حقيقةُ الأمر في معنى البدعة

والثاني في معنى البدعة: وهي ما تخالِف السُنّةَ وتُزاحِمها، وهي الضلالةُ مطلقاً، وهذا المعنى هو المرادُ في أكثر الأحاديث، والوعيدُ الذي وردَ في الأحاديث لا يتناسب إلّا مع هذا المعنى، والبدعةُ في حديث: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ» على المعنى الحقيقي من هذه الجهة، وهذه الكلّيّةُ صحيحةٌ دون أيّ تأويلٍ وتصرُّف.

أمّا البدعةُ التي لا تخالف السّنّةَ -حسب المعنى الأوّل ومعنى مصطلح المخالفين- فهي منقسمةٌ إلى حَسَنةٍ وسيِّئة، وحديث: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ» بمعنى "كلُّ بدعةٍ سيِّئةٍ ضلالةٌ"، أو

كلمة: «كُلّ» في الحديث بمعنى "الأكثر"؛ إذ كلمةُ "كُلّ" ورد في استعمال الشّرع بهذا المعنى في آلافٍ من المواضع.

القاعدة الثانية

مجموع أفعالِ الخير يبقى خيراً

المركَّبَ من أسوَد وأسوَد يبقى أسوَد، والمجموعُ مِن حَسنٍ وحَسنٍ يبقى حَسناً... وعلى هذا القياس! ومن هنا يُمكننا أن نقولَ: "إنّ ثوابَ مجموع الأمور الحَسَنة، أكثرُ من ثواب كلِّ واحدٍ من أمرٍ حَسَن"، فقال في "شرح المبارزيّة": "إنّ كلَّ حكمٍ على الأفراد، إن كان صحيحاً على تقدير الاجتماع والانفراد، فالحكمان متلازمان".

الفقهاء يستدلّون بكيفيّة الأجزاء على كيفيّة المجموع

وجرتْ سنّةُ الاستدلال بكيفيّات الأجزاء على كيفيّة المجموع، ساريةً في كلام الفقهاء والعلماء دون أن يُنكِرَها أحد، فقال في "المواقِف": "فإنّ حصولَ كلّ حرفٍ مشروطٌ بانقضاء الآخَر، فيكون له أوّل، فلا يكون قديماً، فكذا المجموعُ المركَّبُ منها"[١].

---

(١) "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيات، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١٠٤.

وصرَّح الإمامُ ابن الأمير الحاجّ في "شرح منية المصلّي" في باب التسبيح بـ: أنّه إذا كان عَدُّ ذِكرِ الله على النَّواة ثابتٌ، فما الحرجُ إذا جعل الخيط في النَّواة والحَبّات؟! ونقل في "شرح سفر السَّعادة"[١] عن كثير بن شِهاب أنّه قال: سألنا أميرَ المؤمنين عمر بن الخطّاب ﷺ عن الجُبن فقال: «سمُّوا عليه وكُلُوا؛ فإنّه يُصنَع من الحليب والماء واللّبا»[٢] وهذا يعني أنّه لا حرجَ في أكل شيءٍ أجزاؤُه التركيبيّةُ حلالٌ.

وقال الإمامُ الغزالي: "فإذا لم يحرَّم الآحادُ، فمِن أين يحرَّم المجموع...؟!"[٣]. وقال أيضاً: "فإنّ أفرادَ المباحات إذا اجتمعت، كان ذلك المجموعُ مُباحاً"[٤].

---

(١) "شرح سفر السعادة" خاتمة الكتاب، صـ٥٤٨.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الضحايا، ١٠/ ٦.

(٣) "إحياء العلوم" كتاب آداب السّماع، الباب ١، بيان الدليل...، ٢/ ٢٩٧.

(٤) المرجع السابق.

الحديثُ في ثبوت هذه القاعدة

وأصلُ هذه القاعدة ثابتٌ في الحديث الشّريف: «وقد سمعتُك يا بلال! وأنت تقرأ من هذه السّورة ومن هذه السّورة!» قال: كلامٌ طيّبٌ يجمعه اللهُ بعضَه إلى بعض، فقال النّبيُّ ﷺ: «كلُّكم قد أصاب»"[١].

انظر! كان سيّدُنا بلال يقرأ الآيات من سُوَرٍ مختلفة، وقال: إنّها كلامٌ طيّبٌ يجمع اللهُ بعضَه إلى بعض، والنّبيُ ﷺ استحسنَ الجوابَ وجعلَه صواباً، مع أنّه لم يراع فيه ترتيباً، فبهذا الحديث ظهرَ أصلٌ صريح، وبهذه القاعدة حُلّ كثيرٌ من المسائل المتنازع فيها، من "الفاتحة إلى أرواح المسلمين"، و"الصِّيام"، و"المولِد النّبوي" وغيرها من الأمور، التي تخلو من المنكَرات الشرعيّة.

القاعدة الثالثة

الأصلُ في الأشياء الإباحةُ

إنّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ، أي: العملُ الذي لا حرجَ في فعلِه وتركِه عند الشّرع، ويفقده دليلُ كونِه حَسناً أو قبيحاً، فهو

(١) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب التطوّع، ر: ١٣٣٠، صـ١٩٨.

جائزٌ ومباحٌ شرعاً، ويقال لها: "الإباحةُ الأصليّةُ الشرعيّة"، فبعد ذلك لا يحتاج إلى دليلٍ آخَر من الكتاب والسنّة، بل يطالَب الدّليلُ ممّن ادّعى المنعَ وعدمَ الجواز، وذلك بأنّ الأمرَ لا مدركَ فيه يدلّ على فعله وتركه، فيبقى الحكمُ هنا دالاًّ على التخيير بين الفعل والترك، ففي "مسلَّم الثبوت": "الإباحةُ حكمٌ شرعيٌّ؛ لأنّه خطابُ الشّرع تخييراً، والإباحةُ الأصليّةُ نوعٌ منه؛ لأنّ كلَّ ما عدمَ فيه المُدركُ الشّرعي للحرج في فعلِه وتركِه، فذلك مدركٌ شرعيٌّ لحكم الشّارع بالتخيير، فهي -أي: الإباحةُ- لا تكون إلّا بعد الشّرع، خلافاً لبعض المعتزلة"[1].

وقال في "شرح مسلَّم الثبوت": "أي: عدمُ المُدرك الشّرعي لهما، مدركٌ شرعيٌّ بحكم الشّرع بالتخيير، والإباحةُ الأصليّة لا تكون إلّا في موضع عدم المدرك الشّرعي للحرج في الفعل والترك"[2] ...إلخ.

---

(١) "مسلَّم الثبوت" الباب ٢، صـ١٢٣، ١٢٤.

(٢) "فواتح الرَّحموت" المقالة ٢، صـ٥٦.

أدّلة في هذه المسألة

قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾ [البقرة: ٢٩]، فقال الملّا علي القاري تحت حديث: "«الحلالُ بيّن والحرامُ بيّنٌ»[1]...: أي: واضحٌ لا يخفى حلُّه بأن وردَ نصٌّ على حلِّه، أو مُهِّد أصلٌ يمكن استخراجُ الجزئيّات منه، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾ [البقرة: ٢٩]؛ فإنّ "اللامَ" للنّفع، فعُلم أنّ الأصلَ في الأشياء الحلُّ، إلّا أن يكونَ فيه مضرّةٌ"[2].

وفي "الحَمَوي شرح الأشباه": "ودليلُ هذا القول قولُه تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾ [البقرة: ٢٩]، أخبر بأنّه خلقَه لنا على وجه المِنّة، وأبلغُ وجوه المِنّة علينا إطلاقُ الانتفاع، فتثبت الإباحةُ"[3].

وقال جلَّ مجدُه: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلّا أَن يَكُوْنَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوْحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيْرٍ﴾

---

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الإيمان، ر: ٥٢، صـ١٢.

(٢) "المرقاة" كتاب البيوع، الفصل ١، تحت ر: ٢٧٦٢، ٦/ ١١.

(٣) "غمز عيون البصائر" الفنّ ١، القاعدة ٣، ١/ ٢٢٤.

[الأنعام: ١٤٥]، ففي "مَدارك التنزيل": "وفيه تنبيهٌ على أنّ التحريمَ إنّما يَثبت بوحي الله وشرعِه، لا بهَوى الأنفُس"[١].

وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما: «كان أهلُ الجاهليّة يأكلون أشياءَ، ويتركون أشياءَ تقذُّراً، فبعثَ اللهُ نبيَّه، وأنزلَ كتابَه، وأحلَّ حلالَه، وحرَّم حرامَه، فما أحلَّ فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما سكتَ عنه فهو عفوٌ»[٢] ففي "أشعّة اللّمعات": "مِن هنا عُلِمَ أنّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ"[٣].

وروى الترمذي[٤] وابنُ ماجه رحمهما الله تعالى عن سلمان الفارسي رضي الله عنه: «الحلالُ ما أحلَّ اللهُ في كتابه، والحرامُ ما حرَّمَ اللهُ في كتابه، وما سكتَ عنه فهو مما عَفا عنه»[٥] ففي "المرقاة": "فيه أنّ الأصلَ في

---

(١) "مدارك التنزيل" سورة الأنعام، تحت الآية: ١٤٥، ١/ ٣٩٥.

(٢) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الأطعمة، ر: ٣٨٠٠، صـ٥٤٢.

(٣) "أشعة اللمعات" كتاب الصيد والذبائح، الفصل ٣، ٣/ ٥٠٩.

(٤) أي: في "الجامع" أبواب اللباس، ر: ١٧٢٦، صـ٤١٢.

(٥) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الأطعمة، ر: ٣٣٦٧، صـ٥٧٤.

الأشياء الإباحةُ"(١).

وفي "صحيح مسلم": قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ أعظمَ المسلمين في المسلمين جرماً، مَن سأل عن شيءٍ لم يحرَّم على المسلمين، فحرّمَ عليهم من أجل مسألتِه»(٢).

الحكمُ بالحرمة أو الكراهة بدون دليلٍ شرعيٍّ افتراءٌ على الشّارع

لمـّا ثبتَ صراحةً وإشارةً بالقرآن الكريم: أنّ الأصلَ هو الإباحةُ، فالحكمُ بالحرمة أو الكراهة بدون دليلٍ شرعيٍّ، أو جعلُ الحرمةِ أو التوقُّفِ أصلاً شرعيّاً في هذه المادّة -كما هي من عادات بعض النّاس- افتراءٌ على الشّارع -تقدّس وتعالى-، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوْا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَّهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوْا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ﴾ [النّحل: ١١٦]. فقال العلّامة النّابلُسي: "وليس الاحتياطُ في الافتراء على الله تعالى بإثبات الحرمة أو الكراهة، اللذَين لا بدّ لهما من دليل، بل [الاحتياطُ] في الإباحة التي هي الأصلُ"(٣).

(١) "المرقاة" كتاب الأطعمة، الفصل ٢، تحت ر: ٤٢٢٨، ٨/ ٥٧.

(٢) "صحيح مسلم" كتاب الفضائل، ر: ٦١١٦، صـ١٠٣٦.

(٣) "ردّ المحتار" كتاب الأشربة، ٥/ ٢٩٦.

وقال الملّا علي القاري في رسالته "الاقتداء بالمخالف": "ومن المعلوم أنّ الأصلَ في كلّ مسألةٍ هو الصحّةُ، وأمّا القولُ بالفساد والكراهة فيحتاج إلى حجّةٍ من الكتابِ أو السنّةِ أو إجماعِ الأمّة" ...إلخ. وقال العلّامة السيّد الشّريف ﷫: "الحلالُ بالنصّ والحرامُ بالنصّ، والمسكوتُ عنه باقٍ على أصل الإباحة".

وفي فصل الحِداد من "الهداية" أنّ "الإباحة أصلٌ"[1]. وفي "شرح الوِقاية": "لما حكموا بحرمة المسفوح، بقيَ غيرُ المسفوح على أصلِه، وهي الحلُّ، ويلزم منه الطهارةُ"[2]. وقال المحبُّ الطَبَري في مسألة جواز تقبيل ما فيه تعظيمُ الله تعالى؛ فإنّه إن لم يرِد فيه خبرٌ بالنّدب، لم يرد بالكراهة أيضاً[3].

فالظاهرُ تماماً أنّ الحرمةَ والكراهةَ من الأحكام الشرعيّة، وللحكم الشّرعي لا بدّ من دليلٍ شرعيٍّ، أمّا الإباحةُ فهي أيضاً

(١) "الهداية" كتاب الطلاق، الجزء ٢، صـ٣٢٠.

(٢) "شرح الوقاية" كتاب الطهارة، ١/ ٧٥.

(٣) انظر: "عمدة القاري" كتاب الحج، تحت ر: ١٥٩٧، ٧/ ١٦٧، نقلاً عن المحبّ الطبري.

حكمٌ شرعيٌّ، إلّا أنّ أصالتَها منصوصٌ ومتّفَقٌ عليها، ويكفي للتخيير بين الفعل والترك، عدمُ وجود الحكم الشّرعي، هذا ما صرّحَ به علماءُ الأصول، فالمُطالِب بدليلٍ مستقلٍّ للجواز، هو نفسُه يحتاج إلى ذلك، مع أنّه نفسُه يحكم بالحرمة والكراهة في آلافٍ من الجزئيّات بلا دليلٍ مستقلٍّ، أَلَيس هذا ظلماً وعُدواناً...؟!.

الفقهاء يُجيزون ويستحسنون مئاتٍ من المسائل التي لم توجَد في القُرون الثلاثة

والحقُّ أنّ الفقهاءَ يجيزون ويستحسنون مئاتٍ من المسائل، التي لم توجد في القُرون الثلاثة، ولم يذكر حكمُها في الشّرع، ولا شكّ أنّ كونَ الأصل الإباحة أصلٌ عظيم، يثبت به جوازُ جميع الأمور المتنازعِ فيها بكلّ سهولة، وكذلك يدفع به ما يغالِط أصحابُ الفِرقة بـ"أنّ هذا الفعلَ من أين ثبت؟"، "وأين ثبوتُه في القرآن والحديث؟".

لو فهم النّاسُ هذه القاعدةَ فقط، لَنجَوا من مَكر هذه الضالّة

فإذا فهم النّاسُ هذه القاعدةَ فقط، نجَوا من مَكر هذه الفِرقة، وَلْيقولوا لهم -وِفق ضابطة المناظَرة-: إنّ إثباتَ الحُرمة

والكراهة على ذمّتكم؛ فإن لم تستطيعوا إثباتَها بدليلٍ شرعي، فالإباحةُ الأصليّةُ تكفينا!.

وكثيراً ما يتفوَّهُ بعضُ العوام والجهالُ بـ"أنّ قاعدةَ الإباحة الأصليّة تجري في أمرٍ سكتَ عنه الشّرعُ، أمّا ذمُّ البدعة فقد نطقتْ به الأحاديثُ". فهذا الاعتراضُ أيضاً مدفوعٌ بالنّظر إلى تحقيق البدعة، الذي مرَّ بنا في القاعدة الأُولى من هذا المختصر، حيث اتّضح لنا أنّه لا يستلزم مِن مجرّد إطلاق البدعة كونُها شرّاً، غيرَ أنّ الأمرَ المحدَث الذي ثبتَ شرُّه من الشّرع، فلا يقول أحدٌ بجوازِه واستحسانِه! أمّا الأمرُ المحدَث الذي لم يثبت عن الشّرع، لا خيرُه ولا شرُّه، فهو مباحٌ، ومن الظُلم أن يحكمَ عليه بالكراهة والضلالة، ففي "فتح الباري": "البدعةُ إن كانت ممّا يندرِج تحت مستحسَنٍ في الشّرع فهي حَسنةٌ، وإن كانت تندرِج تحت مستقبَحٍ في الشّرع فهي مستقبَحةٌ، وإلّا فمِن قِسم المباح"[1].

---

(١) "فتح الباري" كتاب صلاة التراويح، تحت ر: ٢٠١٠، ٤/ ٢٩٤.

القاعدة الرّابعة

يجوز الاستدلالُ بعموم النصّ وإطلاقِه من غير نكيرٍ

إنّ الاستدلالَ بالعموم والإطلاق مازال سارياً في أهل الإسلام، منذ الصّحابة الكِرام ﵃، من غير نكيرٍ، وذلك كاحتجاج سيّدنا عمرَ ﵁ على سيّدنا أبي بكرٍ في قِتال مانعِي الزّكاة، بقوله ﷺ: «أُمرتُ أن أقاتِلَ النّاسَ حتّى يقولوا: لا إلهَ إلّا الله»(١). قال بحر العلوم: "يعني أنّ القُدماءَ من الصّحابة والتابعين والمتأخّرين ومَن بعدهم، يحتجّون في الأحكام الشرعيّة بالعمومات، أي: بالألفاظ الدالّة عليها" ...إلخ. فلهذا نتعرّض له في المَباحث التالية:

المبحثُ الأوّل

المطلقُ يطلَق على الوضع المتمكّن في أيِّ فردٍ من أفراد شيء، أو فردٍ شائعٍ مشهورٍ معروفٍ على الإطلاق، حسب مصطلح الأصول، خلافاً لاصطلاح المنطِق، فعليك الانتباه إلى هذا الفَرق بين المصطلحَين؛ حتّى لا يقدرَ المعترضُ على خِداعك! ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً، فنرى أنّ إطلاقَ حديث الرّسول ﷺ: «في كلّ

(١) أخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب الإيمان، ر: ١٢٤، صـ٣٢.

خمسٍ من الإبل شاة»[1] يزاحِم الأحاديثَ التي صرّحتْ بنفي الزّكاة في الإبل غير السّائمة، فخصوصيّةُ هذا الحكم بالسّائمة ثبتت بدليلٍ آخَر.

المبحث الثاني

ولما ثبتَ أنّ العملَ بالمطلَق يقتضي الشُّيوعَ والإطلاقَ، بمعنى أنّ جميعَ مقيَّداته تصلح للعمل بها، ويقتضي جَريانَ الحكم، بالنّظر إلى ذاته في جميع خصوصيّاته، وإن لم يمكن ذلك في بعضها للعوارض الخارجيّة، فالأصلُ في خصوصيّات المطلَق أن تجريَ فيه أحكامُه، وقائلُه يُعَدُّ متمسِّكاً بالأصل؛ لأنّه لا يحتاج إلى دليلٍ في إثبات دعواه، بل المخالفُ هو الذي يحتاج إلى الدّليل في إثبات تخلُّفِه عن خصوصيّات المطلَق.

فالصُّورة التي يجوز فيها مطلقُ ذكرِ الرّسول ﷺ عند أهل الإسلام بداهةً، وهو المقرَّر عند المعترض أيضاً، ولا شكَّ أنّ مطلقَ تعظيم النّبي ﷺ ثابتٌ من الكتاب والسنّة وإجماع الأمّة، ومع ذلك كلِّه مطالبةُ الدّليل منّا لإثبات ذكر "المولِد الشّريف" بالشّكل المخصوص، والقيامِ في مجلس المولِد النّبوي، خلافٌ لضوابط المناظَرة!.

---

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب الزّكاة، ر: ١٤٤٣، ٢/ ٥٥٦، ٥٥٧.

وكذلك حكمُ مطلَق تلاوة القرآن الكريم، وذكرِ ربّ العالَمين، والصّلاةِ على رحمةٍ للعالَمين ﷺ، والتصدُّقِ، وتكرار كلمة "لا إلهَ إلّا الله" وغيرها من أعمال الخير، التي ثبتت خيريّتُها من الشّرع، وكذلك كلُّ أمرٍ خيرٍ في نفسِه، مُندرِجٌ تحت عامٍّ أو مطلَقٍ، فلذا ليس على ذمّتنا إثباتُ الفاتحة إلى أرواح المسلمين، وغير ذلك من الأمور، بل على المانعين أن يأتوا بدليل المنع من القرآن والسنّة وغيرهما من الأدلّة الشرعيّة!.

والاعتراضُ في أمثال هذه الأمور بـ"أنّه مِن أين تثبت هذه؟" و"أخبِرونا عمّا وردَ في القرآن والحديث؟" و"متى فعلَها الصّحابةُ والتابعون؟" و"مَن مِن المجتهدين أَمَر بذلك؟" وغير ذلك من الاعتراض، الذي ليس إلّا خطأً محضاً وتضليلاً للعامّة. فيكفينا ردّاً عليهم بـ"أنّ هذه الأمورَ خيرٌ، صرَّحَ القرآنُ الكريم بحُسن عمومِها وإطلاقها، فإن كنتم على خلاف ذلك، فأثبِتوا المنعَ الصّريح الخاصّ بهذه الأمور، من الأدلّة الشرعيّة، وإلّا لن نعترفَ بما تتفوّهون به مقابلَ صراحة القرآن والحديث، إذَن فنحن المتمسِّكون بالأصل الباهِر، وأنتم المخالفون للأصل والظاهِر".

المبحث الثالث

المصافَحةُ بعد صلاة الفجر والعصر، وصفَها الإمامُ النَّوَوي[١] والخَفاجي بـ"البدعة المباحة"؛ نظراً إلى التكرار وتعيينِه بالوقت[٢]، ووصفَها الشيخُ أبو السعود بـ"السُنّة"؛ نظراً إلى أنّه فردٌ من أفراد سنّة المصافَحة، ووصفَها البعضُ بـ"البدعة الحَسنة"؛ نظراً إلى مجموع الجهتَين، أو الوصف بالسُنّة من وجهٍ، وبالبدعة من وجهٍ آخَر.

ونقل الشّيخ وليُ الله المحدِّث الدّهلوي -صاحب "حجّة الله البالغة"- قولَ الإمام النَّوَوي، وفرّع حكمَ المصافَحة بعد صلاة العيد، على المصافَحة بعد صلاة الفجر والعصر، وسلّم وقرّر بأنّ الأمرَ المشروع يبقى مشروعاً بعد التخصيص والتعيين أيضاً[٣].

وقال الملّا علي القاري: "قلتُ: ويجوز العملُ بالحديث الضعيف، لا سيّما وقد ثبتَ روايتُه عن أكابر الصّحابة مطلقاً"[٤] ...إلخ.

---

(١) أي: في "الأذكار" كتاب السّلام والاستئذان، تحت ر: ٧٤٥، صـ٤٣٥.

(٢) انظر: "نسيم الرياض" القسم ١، ٢/ ٣٢٧.

(٣) "المسوَّى شرح الموطّأ" باب يستحب المصافحة والهدية، الجزء ٢، صـ٢٢١.

(٤) "فتح الرحمن في فضائل نصف شعبان" صـ٧١٢، ٧١٣ من المخطوط.

الكلام في تخصيص بعضِ السُّوَر والأوراد والأذكار

فمن هنا اتّضح لنا أنّ تخصيصَ بعض الأمور، بدون اعتقاد وجوبِه ولُزومِه، جائزٌ ومشروع، مثل تخصيص بعض السُّوَر مع بعض الصَّلوات، وتخصيص بعض الأوراد والأذكار بوقتٍ، أو يومٍ، أو تاريخٍ، أو عددٍ، وتخصيص الوعظ بيوم الثلاثاء، أو الجمعة، وتخصيص إهداء الثواب إلى أرواح الأموات باليوم الثالث أو الأربعين من الوفاة، وتخصيص الفاتحة إلى حضرة سيّدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله تعالى عنه بالحادي عشر أو السّابع عشر من كلّ شهرٍ[1]، وتخصيص الطعام ثواباً لأرواح الصّالحين، يجوز كلُّ ذلك، وهذا التخصيصُ غيرُ الواجب لا يؤثّر أصلاً في خَيريّة الصّلاةِ، وتلاوة القرآن الكريم، والأذكار، والأوراد، والتصدُّقِ.

المبحث الرّابع

أوّلاً: هناك بعضُ النّاس جعلَ ما تركه النّبيُ صلى الله عليه وسلم دليلاً شرعيّاً، ويرجِّحه على العمومات والإطلاقات، وبناءً على هذا يمنع

---

(١) أي: الفاتحة السنوية لسيّدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله تعالى عنه في الحادي عشر من شهر ربيع الثاني، كما هو معروفٌ في بلاد الهند وجمهورية باكستان الإسلامية.

عن الاحتفالِ بالمولِد النّبوي، والقيامِ فيه، والفاتحةِ إلى الأموات، وغيرها من الحسَنات والخيرات، التي هي ثابتةٌ من عمومات الشّرع وإطلاقاته، ويصفها بالضلالة، وقد مرَّ بنا بطلانُ هذا الهذيان الفكري، في القاعدة الأُولى عند تحقيق معنى "البدعة" من هذا المختصر، بأنّه إذا كان الفعلُ خيراً في نفسه، فلا يؤثِّر فيه عدمُ تحقُّقِه في زمن النّبي، بل لا يؤثِّر أيضاً عدمُ تحقُّقِه في القُرون الثلاثة.

ثانياً: بيان المعترض هذا يخالف نفسَه؛ لأنّه على هذا التقدير تُصبح جميعُ الأمور التي تركَها النّبيُ ﷺ، ثمّ راجتْ في عصر الصّحابة والتابعين، بدعةً ضلالةً ومكروهةً، بل ومعصيةً! فتعظيمُ شعائرِ الله، وذكرُ الله ورسولِه، وتلاوةُ القرآن الكريم، والصّلاةُ على النّبي ﷺ، والتصدّقُ، وغيرُها من الأمور التي ذكر الشّرعُ أحكامَها عموماً وإطلاقاً، تجوز بأيّةِ كيفيّةٍ وصورةٍ ووقتٍ شاء فاعلُها، بشرط أن لا يخالفَ الشّرعَ، والعملُ بها عينُ العمل بالحكم الإلهي.

خلاصة الكلام

أحكام النّصوص تبقى على العموم والإطلاق، ما لم يثبت تخصيصُها من الشّرع بوقتٍ وحالةٍ وغيرهما، ولم تقصرها مخالفةُ القياس على المورد؛ فإنّ علماءَ الأصول لا يعتبرون خصوصَ السّبب،

ولا يرَون أحاديثَ الآحادَ صالحةً لتخصيص العامّ، فكيف يخصَّص إطلاقُ الأحكام وعمومُها بظُنونٍ فاسدة من المعترِض ...؟!

ومن العَجب! أنّ المعترضين أنفُسَهم يستندون بعموم البدعة وإطلاقها في مئاتٍ من المواضع، ويطالِبون منّا الصّريحَ الخاصّ من القرآن والحديث الصّحيح في كلّ مسألةٍ، ويطالبون دليلاً مستقلاًّ على جواز كلِّ جزئيٍّ وإباحتِه، ولا يقبلون ما استدلّ به الأئمّةُ من عموم آيات وأحاديث وإطلاقاتِها ...!

فياليت هذا المعترض يُنصِف أكابرَ الأمّة! ويقبل لهم ما يقبل لنفسِه؛ فإنّنا رأينا المعترضَ يستند لإثباتِ البدعة بدليل الترك فقط -وهو أن يتركَ النبيُّ ﷺ أمراً مّا ولا يفعله، وليس في الكتاب أو السنّة ما يدلّ على حُكمِه- ويحتجّ علينا بهذا الدّليل، ولا يرى حاجةً بعد ذلك إلى دليلٍ آخَر لإثبات الحُرمة والكراهة والمنع، ولكنّه لا يقبل هذا الدّليلَ من سَلَفنا السّابقين حينما يستدلّون به، فهل هذا من الإنصاف والعدل ...؟! وليس هذا فحسب، بل المعترض لا يقبل آراءَهم المؤيَّدة بالقرآن والسنّة الصّحيحة، إلّا إذا دليلُها واضحاً في نفس الجزئيّة التي يستدلّ عليها، فلماذا هذه المفارَقة والكيل بمكيالَين ...؟!

القاعدة الخامسة

الفعل الحَسن لا يصير مذموماً بمقارَنة الفعل القبيح

الفعل الحَسن لا يصير مذموماً بمقارَنته بالفعل القبيح، إن لم يكن حُسنُه مشروطاً بعدَمه، كما في حديث الوليمة الذي ورد فيه أنّ «شرّ الطعام طعامُ الوليمة»[1]، ومع ذلك وردَ التأكيدُ على قبول الضِيافة، وورد أيضاً اعتراضٌ شديد على الإنكار.

وفي "ردّ المحتار" في باب زيارة القبور: "قال ابنُ حجر [المكّي] في "فتاواه"[2]: ولا تُترك لما يحصل عندها من المنكَرات والمفاسِد؛ لأنّ القُربةَ لا تُترك لمثل ذلك، بل على الإنسان فعلُها وإنكارُ البِدَع، بل وإزالتُها إن أمكَن، قلتُ: ويؤيِّد ما مرَّ من عدم ترك اتّباع الجنازة، وإن كان معها نساءٌ نائحات"[3] انتهى ملخّصاً.

فالأصلُ في هذا الباب أن يُستحسنَ ما كان حَسناً، ويمنعَ ما كان قبيحاً، ويكرهَ ما لم يقدر على منعه، أمّا إذا ارتكب العامّةُ فعلاً

---

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب النكاح، ر: ٥١٧٧، صـ٩٢٥.

(٢) "الفتاوى الكبرى الفقهية" كتاب الصّلاة، ٢/ ٢٤.

(٣) "ردّ المحتار" كتاب الصّلاة، باب صلاة الجنائز، ٥/ ٣٦٦.

قبيحاً مع الفعل الحَسن، وجعلوهما لازمَين، ولا يفعلون الخيرَ إلّا ومعه الشّرُ، ففي هذه الحالة يحقّ لحُكّامِ الشَّرع أن يمنعوا الأصلَ؛ نظراً إلى المصلحة، كما منع بعضُ العلماء بعضَ الأمور والأفعال بهذا النّظر، إلّا أنّه في عصرنا هذا، حيث قلَّتْ رغبةُ العامّة في الخير، وابتعدوا عن الدِّين، وهربوا كُلّياً من تحقيق المسائل، لا يسألون أحداً، ولا يعملون بقول أحدٍ، فتكون أكثرُ أفعالهم متّصفةً بالفَساد، ولا يُبالون بالترك، فأصبح الآنَ المنعُ عن الأصل خلافاً للمصلحة، لذلك منع العلماءُ عن منع أمورٍ كانت خيراً في نفسها وكُرهتْ للعوارض الخارجة، كما مرَّت عبارةُ "الدر المختار": "أمّا العوامُ فلا يُمنعون من تكبيرٍ ولا تنفُّلٍ أصلاً؛ لقلّة رغبتِهم في الخيرات"[١].

وعلى هذا الأساس كتبَ صاحبُ "البحر الرّائق": "كُسالى القَوم إذا صلَّوا الفجرَ وقتَ الطلوع، لا ينكَر عليهم؛ لأنّهم لو مُنعوا يتركونها أصلاً، ولو صلَّوا يجوز عند أصحاب الحديث، وأداءُ الجائز عند البعض أَولى من الترك أصلاً"[٢].

---

(١) "الدرّ" كتاب الصّلاة، باب العيدين، ٥/ ١١٨.

(٢) "البحر" كتاب الصلاة، ١/ ٤٣٧.

فالمعترض لماذا لا يفكِّر أنّ النّاسَ إذا تركوا أعمالَ الخير التي مرّ بنا ذكرُها، فإلى أين يتوجّهون! والمالُ الذي يُنفِقونه في اعتقاد الأنبياء والأولياء الصّالحين، قد يذهب في أعمالٍ شنيعة في حالة الفراغ!.

القاعدة السّادسة

ضابطة في التشَبُّهِ بالكفّار والمبتدعين

المنع من التشَبُّهِ بالكفّار والمبتدعين موقوفٌ على عدةِ أمور:

الأوّل: النيّةُ وقصدُ التشبُّه؛ لأنّ الأعمالَ بالنيّات، ولكلِّ امرئٍ ما نَوى، وفي "الأشباه": "الأمورُ بمقاصدِها"[١]. وفي "الدرّ المختار" ناقلاً عن "البحر"[٢]: "فإنّ التشبُّهَ بهم لا يُكره في كلّ شيءٍ، بل في المذموم وفيما يُقصد به التشبُّه"[٣]. أمّا ما ورد المنعُ عن التشبُّه في حديث: «مَن تشبَّهَ بقومٍ فهو منهم»[٤]، وحديث: «ليس منّا مَن تشبّهَ بغيرنا»،

---

(١) "الأشباه" الفنّ ١، القواعد الكلية، القاعدة ٢، صـ٢٢.

(٢) "البحر" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢/ ١٨.

(٣) "الدر" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ٨٥.

(٤) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب اللباس، ر: ٤٠٣١، صـ٥٦٩.

وحديث: «لا تشبّهوا باليَهود ولا بالنّصارى»[1] وغيرِها من الأحاديث مثلاً، فالتشبُّهُ فيها من باب التفعُّل، وخاصيّتُه التكلُّفُ، كتمرّضَ وتكوَّفَ، أي: أظهَر نفسَه مريضاً وكُوفيّاً ولم يكن.

وكثيرٌ من العبادات ومئاتٌ من معامَلات المسلمين، تتشابَه مع معاملات المبتدعِين والكفّار، فبدُون القصد والنيّة لا يحكَم عليها بالحرمة والكراهة باتّفاق الفريقَين، بل قلَّما تجد فرائضَ الإسلام وواجباتِه ما تخلو من أمثال هذه المشابَهة والاتّحاد، حيث أنّ للمسلمين صَوماً، وللهِندوس أيضاً صومٌ يسمُّونه "بَرتْ"، والكفّارُ أيضاً يسجدون لمعبودهم الباطل ويطوفون حولَه، وهذه الأعمالُ كانت رائجةً في مُشركِي العرب أيضاً.

الثاني: يجب في التشبُّه أن يكونَ شِعارَ دينِهم، وصرَّح به العلماءُ، ففي "شرح الفقه الأكبر": "إنّا ممنوعون من التشبُّه بالكفّار وأهلِ البدعة في شِعارهم، لا منهيُّون عن كلِّ بدعةٍ، ولو كانت

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الاستيئذان والآداب، ر: ٢٦٩٥، صـ٦١١، ٦١٢.

مباحةً، سواءٌ كانت من أفعال أهل السنّة، أو من أفعال الكَفَرة وأهلِ البدعة، فالمدارُ على الشِّعار"[١] أي: شِعار دِينهم.

الثالث: لا يُتصوّر تخصيصُ فعلٍ بالفِرقة المخالفة والمنعُ للتشبُّه، إلّا إذا كان إحداثُ الفعل من قِبلهم، وإلّا ليس علينا أن نترك عاداتِنا لمجرَّد أنّ أهلَ البدعة من الكفّار اختاروها، تقليداً لنا واقتداءاً بِنا، كما راجَ الآنَ من اتّخاذ العِمامةِ لدَى الهندوس وغيرهم، فلا ينبغي للمسلم أن يتركَها، لأجل اختيار الكفّار لها، ولن يُعَدَّ المسلمُ المتعمِّم من الفِرقة المخالفة للإسلام.

مبحث في تغيُّر عادات الكفّار والمبتدعين في الفعل

الرّابع: إذا تغيّرت عاداتُ الكفّار والمبتدعين في فعلٍ، أو لم تبقَ خصوصيّةُ الفعل بهم لرَواجِه، حتّى لم يُعَدّ من شِعارهم، فتغيّر حكمُه أيضاً، فقال الإمام القَسطلاني[٢]: "أمّا ما ذكره[٣] ابنُ القيّم من قصّة اليهود، فقال الحافظُ ابن حجر: إنّما يصحّ

---

(١) "شرح الفقه الأكبر" صـ٤٩٦.

(٢) "المواهب" المقصد ٣، الفصل ٣، النوع ٢، ٦ / ٣١١.

(٣) أي: في "زاد المعاد" فصول في أموره الخاصة به من نسبه، ١/ ١٣٦، ١٣٧.

الاستدلالُ به في الوقت الذي تكون الطَّيَالِسَةُ[1] من شِعارهم، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمِنة، فصار داخلاً في عموم المباح، وقد ذكره ابنُ عبد السّلام رحمه الله تعالى في أمثِلة البدعة المباحة"[2].

القاعدة السّابعة

قد يحصل العَظَمةُ والاحترامُ للزّمان والمكان إذا نُسِبَا إلى شيءٍ عظيم

إنّ الزّمانَ والمكان يحصل لهما الشّرفُ والاحترامُ والعظَمةُ من حيث الإضافة والنِّسبة إلى شيءٍ شريفٍ محترم، فعندئذٍ الطاعةُ والعبادةُ في ذلك المكان والزّمان أكثرُ نفعاً، والبركاتُ والأنوارُ مضاعفةٌ فيهما، فللعمل الصّالح أثرٌ جميلٌ في حضرة الأنبياء والصّالحين، وبعد وفاتهم عند مَشاهِدهم وضرائحهم.

وهذا هو حكمُ جميع الأشياء التي تُنسَب إلى شريفٍ وعظيم؛ فليست عظَمةُ الحرمَين المكرّمَين إلّا لإضافتهما إلى حضرة

---

(١) "الطيالسة: جمع طيلسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء". "فتح الباري" كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه، تحت ر: ٥٨٣٠، ١٠/ ٣٢٤.

(٢) "فتح الباري" كتاب اللباس، باب التقنع، تحت ر: ٥٨٠٧، ١٠/ ٣١٠.

الله تعالى، وإلى جناب الحبيب المصطفى ﷺ، وبهذه العظَمة الحاصلة بالإضافة يتضاعَف ثوابُ الطاعة فيهما، وكذلك شرفُ العصر النّبوي وعظَمةُ أهلِ زمانِه، وزيادةُ الثواب فيه للصّحابة الكِرام، من البديهيّات، وهو كما أشيرَ إلى ذلك بعموم لفظ: ﴿جَآؤُوْكَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوْآ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوْكَ فَاسْتَغْفَرُوْا اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيْماً﴾ [النّساء: ٦٤] فالحضورُ إلى جناب الحبيب المصطفى ﷺ، والاستغفارُ في حضرته، يؤثِّران إيجاباً في قبول التوبة تماماً.

وكذلك ثبتَ من قولِه تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيْهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أنّ نزولَ القرآن هو الذي شرَّف شهرَ رمضان بعبادة الصَّوم، وميَّزه عن غيره من الشُّهور. وقد ثبتَ من حديث: «كان رسولُ الله ﷺ أجوَدَ النَّاس، وكان أجوَدَ ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريلُ عليه السلام، وكان يلقاه في كلّ ليلةٍ من رمضان، فيُدارِسه القرآنَ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب بدء الوحي، ر: ٦، صـ٢.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوْا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيْمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] حيث جعلَ اللهُ تعالى ذلك الحجرَ -الذي قام عليه سيّدُنا إبراهيم ﷺ حينما بنَى الكعبةَ وأذَّنَ للحجّ- مصلّى للنّاس، وجعلَ فيه أثراً لقدمَيه، فقال الشّيخ عبد العزيز -ابن الشّيخ وليّ الله، صاحب "حجّة الله البالغة"- في تفسير الآية: "إنّ القيامَ عند هذا الحجر والعبادةَ عنده، كان كالحضورِ والعبادةِ لله في قُرب سيّدنا إبراهيم ﷺ"[1]. وقال تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْـمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]: "إنّ الصَّفا لم تُصبح شِعاراً من شَعائر الله إلّا ببركة السيّدة هاجر رضي الله تعالى عنها؛ إذ أنّها حصلتْ لها قربةٌ خاصّةٌ إلى حضرة الله تعالى عند هذَين الجبلَين، وهنالك انفرجتْ لها غيومُ المصائب"[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَّأْتِيَكُمُ التَّابُوْتُ فِيْهِ سَكِيْنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُوْنَ تَحْمِلُهُ الْـمَلآئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، قال المفسِّرون تحت هذه الآية: "إنّه كانت في هذا التابوت من برَكات موسى وهارون عليهما السلام، وكان بنو إسرائيل

(١) "التفسير العزيزي" (مترجم) سورة البقرة، تحت الآية: ١٢٥، ١/ ٧٦٦.

(٢) "التفسير العزيزي" (مترجم) سورة البقرة، تحت الآية: ١٢٥، ١/ ٨٩٤.

يتباركون بها ويتوسّلون في الحُروب، فكانوا يظفرون بالفُتوحات فيها ببركات ما تركَه موسى عليه السلام في هذا التابوت"[١].

وكذلك هناك كثيرٌ من الأحاديث الصّحيحة دالّة على هذا المدّعى صراحةً، بأنّ الاهتمامَ بالحسَنات في الأوقات المباركة يفيد أكثر، كما روى النَّسائي أنّ النّبيَ ﷺ قال: «خيرُ يومٍ طلعتْ فيه الشَّمسُ يومُ الجمعة، فيه خُلِق آدم»[٢]. وقال الملّا علي القاري تحت قوله عليه السلام: «فيه وُلدتُ، وفيه هاجَرتُ»: "وفي الحديث دلالةٌ على أنّ الزّمانَ يتشرّف لما يقعُ فيه، وكذا المكانُ"[٣].

وكذلك أثبت الإمامُ النَّوَوي وغيرُه نفسَ الأمر بالأحاديث، فرَوى في "صحيح مسلم" عن سيّدنا عتبان بن مالك رضي الله تعالى عنه: «أصابني في بصرِي بعضُ الشيء، فبعثتُ إلى رسول الله ﷺ أنّي

---

(١) انظر: "معالم التنزيل" سورة البقرة، تحت الآية: ٢٤٨، ١/ ٢٢٩. وكذا في "لباب التأويل" و"التفسير الكبير".

(٢) "سنن النَّسائي" كتاب الجمعة، ر: ١٣٦٩، الجزء ٣، صـ٨٨، ٨٩.

(٣) "المرقاة" كتاب الصوم، ٤/ ٥٤٣، تحت حديث: «فيه ولدتُ، فيه أُنزل عليَّ».

أحبُّ أن تأتيَني فتصلّيَ في منزِلي، فأتّخذُه مصلّى»[١] وفي روايةٍ: «فخطَّ لي خطّاً»[٢]، قال الإمامُ النَّوَوي في "شرحه": "من فوائد هذا الحديثِ التبرّكُ بآثار الصّالحين، وإقامةُ الصّلاة حيثما صلَّوا"[٣].

ونقل الطحطاوي عن "المنهاج" للحليمي، و"شعب الإيمان"[٤] للبَيهقي: "إنّ الدّعاءَ مستجابٌ يومَ الأربعاء بعد الزَّوال قبل وقت العصر؛ لأنّه استجيبَ له ﷺ على الأحزاب في ذلك اليوم، وكان جابرٌ يتحرّى ذلك في مهمّاته، وذكر أنّه ما بُدئ شيءٌ يومَ الأربعاء إلّا تمَّ، فينبغي البدايةُ بنحو التدريس فيه"[٥] ...إلخ. وقال الإمام الشَّعراني في "كشف الغُمّة": "وكانت الصّحابةُ رضي الله تعالى عنهم يتبعون آثارَ النّبي ﷺ"[٦] ...إلخ.

---

(١) "صحيح مسلم" كتاب الإيمان، ر: ١٤٩، صـ٣٨.

(٢) أبو نعَيم في "معرفة الصحابة" باب العين، ر: ٢٣٣٣، ر: ٥٥٨٠، ٤/ ٥٨.

(٣) "شرح صحيح مسلم" كتاب الإيمان، الجزء ١، صـ٢٤٤.

(٤) "شعب الإيمان" الباب ٢٣، ر: ٣٨٧٤، ٣/ ١٤٢٠.

(٥) "ط" كتاب الحظر والإباحة، ٤/ ٢٠٢، ٢٠٣ ملتقطاً.

(٦) "كشف الغمّة" كتاب الصّلاة، باب آداب الصّلاة...، الجزء١، صـ١١٧.

وفي "جذب القلوب": "إنّ أميرَ المؤمنين سيّدنا عمرَ رضي الله تعالى عنه يوماً من الأيّام جاء إلى مسجد قُباء فقال: «واللهِ! إنّي رأيتُ النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم كان يحمل الأحجارَ لهذا المسجد مع أصحابه، فلو كان هذا المسجدُ في كنفٍ من العالَم، لَقصدناه» ثمّ كنس المسجدَ بنفسه"[1].

أمّا أقوالُ أئمّة الدِّين والعلماء المحقِّقين في هذا الشّأن، فقال الإمامُ العَيني في "شرح صحيح البخاري": "إنّ التبرُّكَ بموضع الصّالحين مستمرٌّ منذ عهد الصّحابة"[2].

القاعدة الثامنة

تعامُل أهل الإسلام حجّةٌ شرعيّة

ما يتعاملُ به الخواصُّ والعوامُ من أهل الإسلام، هو أصلٌ شرعيٌّ، تتفرّع منه مئاتٌ من الجزئيّات في كتب الفقه، وعليه البِناءُ في كثيرٍ من الأمور الدِّينية، فقال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يُّشَاقِقِ الرَّسُوْلَ مِنْۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيْراً﴾ [النِّساء: ١١٥]، ولا شكَّ أنّ الشّيءَ

---

(١) "جذب القلوب" الباب ٩، مسجد القباء، صـ١٢٢، ١٢٣.

(٢) "عمدة القاري" كتاب الصّلاة، ٣/ ٥٦٨.

الرّائج بين المسلمين، يسمَّى طريق المسلمين وسُنّتهم، كما في "الدرّ المختار": "وجاز قيدُ العبد تحرُّزاً عن التمرُّد والإباق، وهو سُنّةُ المسلمين في الفُسّاق"[1].

وفي حديث ابن ماجه: «اتّبعوا السَّوادَ الأعظم؛ فإنّه مَن شَذَّ شُذَّ في النّار»[2] فالإمامُ الأعظم أبو حنيفةَ رحمه الله تعالى يعتمِد كثيراً على عُرف أهل الإسلام وعاداتِهم، كما في "الهداية": "ما لم ينصّ عليه فهو محمولٌ على عادات النّاس"[3]. وفيه أيضاً: "لأنّه هو المتعارف فينصرف المطلقُ إليه"[4]. وفي "البِرجَندي": "العُرف أيضاً حجّةٌ بالنَّص، قال: «ما رآه المسلمون»[5] ...إلخ"[6].

---

(١) "الدرّ" كتاب الحظر والإباحة، فصل في البيع، ٥/ ٢٥٢.

(٢) انظر: "المشكاة" كتاب الإيمان، ر: ١٧٤، ١/ ٩٧، نقلاً عن ابن ماجه.

(٣) "الهداية" كتاب البيوع، باب الرباء، الجزء ٣، صـ٦٣.

(٤) المرجع السابق، بتصرّف.

(٥) أخرجه الطبَراني في "المعجم الأوسَط" باب الزاي، ر: ٣٦٠٢، ٢/ ٣٨٤. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" ر: ٣٦٠٠، ٢/ ١٦.

(٦) "شرح النقاية" كتاب البيع، فصل الربا، الجزء ٣، صـ٣١.

فيحبُّ العلماءُ الكِرام موافَقةَ النّاسِ في المجالِس، في الآداب والأخلاق وغيرها من الأمور، التي لم يرِد فيها المانعُ الشّرعي، ويمنعون عن المخالَفة، كما صرَّح به الإمامُ الغزالي[1] واستدلّ بحديث: «خالِقوا النّاسَ بأخلاقهم»[2] وما رواه ابن مسعود عن

---

(١) "إحياء العلوم" كتاب آداب السماع، الباب ٢، المقام ٣، الأدب ٥، ٢/ ٣٣١.

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، ر: ٥٤٦٤، ٦/ ٢٠١٩. [لا يروى هذا الحديث عن أبي ذرّ إلّا بهذا الإسناد (أي: بطريق أبي توبة قال: نا يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعَث الصنعاني، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي ذرّ) تفرّد به أبو توبة. ("المعجم الأوسط" من اسمه أحمد، تحت ر: ٤٧٠، ١/ ١٤٧). وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخَين ولم يخرجاه. اهـ. وقال الذهبي: ابن يزيد لم يخرجوا له [هاهنا خطأ في ذكر اسم الرّاوي، فذكر ربيعةُ بن يزيد -وهو ضعيفٌ متروكٌ- مكان يزيد بن ربيعة الذي هو من الثقاة، والله تعالى أعلم]. ("المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، تحت ر: ٥٤٦٤، ٦/ ٢٠١٩). ورواه البزّار، وفيه يزيد بن ربيعة وهو متروك، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأسَ به. ("مجمع الزوائد" كتاب الفتن، باب في أيّام الصبر وفي مَن يتمسّك بدينه في الفتن، تحت ر: ١٢٢٢١، ٧/ ٣٩٣). وهناك بعض الأحاديث بنفس المفهوم، مثل ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ عن ابن مسعود مرفوعاً: «خالِط الناس بما

=

النّبي ﷺ قال: «ما رآه المسلمون حسَناً، فهو عند الله حَسن»[1].

عادةُ القَوم وعُرفُهم، وما يتعاملون به، معتبَرٌ شرعاً

وخلاصةُ الكلام: أنّ عاداتِ القوم، وأعرافَهم، وما يتعاملون به، معتبَرٌ شرعاً، ويُعَدُّ دليلاً شرعيّاً، ويكفي الاستدلالُ والاحتجاجُ به

=

يشتهون ودينك فلا تكلّمه»، ونحوه عن علي رفعه: «خالِقِ الفاجرَ مخالَقةً، وخالِصِ المؤمنَ مخالَصةً، ودينك لا تسلمه لأحد»، وفي حديث أوّله: «خالِطوا النّاسَ على قدر إيمانهم». ("كشف الخفاء" حرف الهمزة، الهمزة مع الميم، تحت ر: ٥٩٢، ١/ ٢٢٧).

(١) "المعجم الأوسط" باب الزاي، من اسمه زكريّا، ر: ٣٦٠٢، ٢/ ٣٨٤، عن عبد الله بن مسعود. "قد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً". ("كشف الخفاء" حرف الهمزة، حرف الهمزة مع الكاف، تحت ر: ٥٠٤، ١/ ١٩٧). وهو موقوف حسن. ("المقاصد الحسنة" حرف الميم، تحت ر: ٩٥٩، صـ٣٧٤). وقد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً. ("الأسرار المرفوعة" حرف الهمزة، ر: ٢٢٤، صـ٦٤). والمراد بالمسلمين زبدتُهم وعمدتُهم، وهم العلماء بالكتاب والسنّة الأتقياء عن الحرام والشبهة. ("مرقاة المفاتيح" كتاب الصلاة، باب التنظيف والتبكير، الفصل ١، تحت ر: ١٣٨٥، ٣/ ٤٨٠).

عند عدم اصطدامه بدليلٍ أقوى أو مساوٍ له، فلا يُمنع الاحتجاجُ بالعُرف لعدم نقل العمل به في القُرون الثلاثة؛ فإنّ العلماءَ قد استدلّوا به في مئاتٍ من الأمور غير الرائجة في القُرون الثلاثة، وحكموا بالاستحسانِ والجوازِ على كثيرٍ من الأمور، مع أنّها بدعةٌ ومحدَثة.

القاعدة التاسعة

قول الجُمهور حجّةٌ شرعيّة كإجماع الأمّة

قولُ الجُمهور والأكثرِ حجّةٌ شرعيّةٌ مثل قول الجميع، وغالبُ الأمر أنّ ذلك قطعيٌّ وهذا ظنّيٌّ، فجاء في الآية الكريمة: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْـمُؤْمِنِيْنَ﴾ [النِّسآء: ١١٥]، ويكفي في إثبات هذه القاعدة ما رواه ابنُ ماجه(١)، وما أُثِر عن ابن مسعود؛ لأنّه كما يطلَق "سنّةُ المسلمين وسبيلُهم" على عادات المسلمين وطُقوسِهم، كذلك يصحّ إطلاقُه على قول الجُمهور والأكثر.

---

(١) أي: في "السنن" مقدّمة المؤلّف، ر: ٤٢، صـ١٧.

وكذلك يطلَق عليه «ما رآه المسلمون»[١]... كما أُثِرَ عن ابن مسعودٍ، أمّا الحديثُ فصريحٌ في اتّباع الأكثر، قولاً كان أو فعلاً؛ لأنّ المتبادرَ من السَّواد الأعظم الجماعةُ الكثيرة، فنقلَ الطِيبي عن "المفرَدات"[٢] قائلاً: "والسَّوادُ يُعبَّر به عن الجماعة الكثيرة"[٣]. ووردَ في الحديث بلفظ: «عليكم بالجماعة والعامّة»[٤]، وكثيراً ما تُستعمل كلمة: "العامّة" بمعنى "الأكثر".

والرّوايةُ الثانية لابن ماجه حيث صرّح بـ «إنّ أمّتي لا تجتمعَ على الضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسَّواد الأعظم»[٥].

---

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسَط" من اسمه زكريا، ر: ٣٦٠٢ ، ٢/ ٣٨٤. والإمام أحمد في "المسند" ر: ٣٦٠٠ ، ٢/ ١٦.

(٢) "معجم مفردات ألفاظ القرآن" السين، صـ٢٥٣.

(٣) "الكاشف عن حقائق السنن" كتاب الإيمان، الفصل ٢، تحت ر: ١٧٤، ١/ ٣٣٩.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند الأنصار، ر: ٢٢٠٩٠، ٨/ ٢٣٨.

(٥) "سنن ابن ماجه" كتاب الفتن، ر: ٣٩٥٠، صـ٦٦٩. وهناك بعض الأحاديث بنفس المفهوم، مثل ما رواه سليمان المدني عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ اللهَ لا يجمع أمّتي» -أو قال: «أمّةَ [محمّدٍ] ﷺ- على ضلالة، ويدُ الله على الجماعة، ومَن شذّ شُذّ إلى النّار».

=

القاعدة العاشرة

استنباطُ المسائل واستخراجُ الأحكام، ليس من خصوصيّة المجتهِد

الاستدلالُ بدلالة النّص وبالعلّة المنصوصة، وإجراءُ الحكم الكُلّي في جزئيّاتِه، وتصريحُ المبهَمات، وتفصيلُ مجمَلات المجتهِد، واستخراجُ الجزئيّات بدلالة المساواة، والاستنباطُ بأصول المجتهِد في الأحكام التي لا نصَّ فيها منه، وفي الوقائع والحوادث غير الموجودة في زمنه، وفهمُ الأحكام من الظاهر والنّص والمحكَم والمفسَّر، واستخراجُ النتيجة من المقدّمات المنصوصة برعاية شرائط القياس الاقتراني والاستثنائي، كلُّ ذلك ليس مخصوصاً بالمجتهِد. قال العلّامة الطحطاوي في باب تسمية مبدأ الكتب جواباً عن سؤال: "هل استنباطُ الحكم الشّرعي من الأدلّة منصبُ المجتهِد

=

[قال أبو عيسى]: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وسليمان المدني هو عندي سليمان بن سفيان، وقد روى عنه أبو داود الطيالسي وأبو عامر العقدي وغير واحدٍ من أهل العلم. ("سنن الترمذي" أبواب الفتن، باب [ما جاء] في لزوم الجماعة، ر: ٢١٦٧، صـ٤٩٨).

فقط؟" فقال: "وأمّا فهمُ الأحكام من نحو الظاهر والنّص والمفسَّر فليس مختصٌّ به، بل يقدر عليه العلماءُ الأعَمّ منه"[١].

وقال الإمامُ الشَّعراني في "الميزان": "فكما أنّ الشّارعَ بيّن لنا بسُنّته ما أجملَ من القرآن، فكذلك الأئمّةُ المجتهدون بيَّنوا لنا ما أجملَ من الأحاديث الشّريفة، ولو لا بيانُهم لنا ذلك، لبقيت الشّريعةُ على إجمالها، وهكذا القولُ في أهل كلّ دَورٍ بالنِّسبة للدَّور الذي قبلَهم إلى يوم القيامة"[٢].

القاعدة الحادية عشرة

تعامُل أهل الحرمَين الشّريفَين حجّة

الأمرُ الذي يتعامل به أهلُ الحرمَين الشّريفَين[٣] أي: ما يَعمل به خواصُّهما وعامّتُهما، أو علماؤُهما وأئمّتُهما وأعيانُهما بالاتفاق

---

(١) "حاشية الطحطاوي على الدر" خطبة الكتاب، ١/ ٥.

(٢) "الميزان الكبرى" الجزء ١، صـ٤٦.

(٣) وطبعاً المرادُ به أهلُ الحرمَين القدماء من أهل السنّة والجماعة الماتُريديّة والأشاعرة، والذين هم أهل المذاهب الأربعة الفقهيّة، وليس المرادُ به =

ويعتادون به، فهو حجّةٌ يحتجّ به الفقهاءُ الذين يُعتمَد عليهم، والعلماءُ الذين يُستنَد إليهم، ويكرهون مخالفتَه، كما احتجّ به الإمامُ أبو يوسف والإمامُ الشّافعي رحمهما الله تعالى في مسألة أذان الفجر، ففي "الهداية": "ولا يؤذِّن لصلاةٍ قبل دخولها ويعاد في الوقت؛ لأنّ الأذانَ إعلامٌ، وقبل الوقت تجهيل. قال أبو يوسف وهو قولُ الشّافعي: يجوز للفجر في النّصف الأخير من اللّيل؛ لتوارُث الحرمَين"[1].

وفي "تحفة البَررة": "وما وقعَ في بعض الرّوايات المنعُ من زيارة القبور في يوم الجمعة قبل الصّلاة، فلا أصلَ لها؛ لأنّها مخالفٌ لعادة أهل الحرمَين". انظر! كيف جعلتْ هنا مخالفةَ أهل الحرمَين سبباً لعدم الأخذ بالرّواية.

وفي "شرح الكنز" للعَيني: "الاستراحةُ على خمس تسبيحاتٍ [أي: في صلاة التراويح] يُكره عند الجُمهور؛ لأنّه خلافُ فعل

=

المسلّطين المتطرّفين المتشدّدين المنحرفين عن العقيدة الوسطيّة المعتدلة السَّليمة، والذين خرّبوا سُمعة المسلمين في العالَم بتطرّفهم.

(١) "الهداية" كتاب الصلاة، الجزء ١، صـ٥٣ ملتقطاً وبتصرّف.

الحرمَين"[١]. وفي حديث: «إنّ الإيمانَ ليأرزُ إلى المدينة»[٢] ...إلخ، دلالةٌ على الدّعوى، فقال العلّامة القُرطبي: "وفيه تنبيهٌ على صحّة مذهبِهم وسلامتِهم من البِدَع، وأنّ عملَهم حجّةٌ في زمانِنا هذا"[٣].

ولا يبطل مدّعانا بغلبة المتطرّفين المتشدّدين في الحرمَين الشريفَين، ولا لها أثرٌ في إبطال المدّعَى، والتحقيق أنّنا لا نعتبر أهلَ الحرمَين معصومِين كالأنبياء، كما لا نعتبر تعامُلَهم واتّفاقَهم حجّةً قطعيّةً كقول الله ورسولِه، بل لا نعتبره مُساوياً لإجماع الأمّة، ولا نعتقد أنّ كلَّ واحدٍ منهم مستقلٌّ في فهم الشرعيّات، ومماثِلٌ للمجتهِد المطلَق، بل اعتبرناه حجّةً شرعيّةً عند عدم مُعارَضته لدليلٍ آخَر، كما اعتبر الأئمّةُ المجتهدون بما تعاملَ به أهلُ الحرمَين، واستخرجوا به مسائل، وكذلك ظاهرُ النُّصوص يؤيِّد ذلك، ولذا مخالفتُه بدون دليلٍ قوي يُكرَه.

---

(١) "رمز الحقائق" كتاب الصلاة، صـ٤٠ بتصرّف.

(٢) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإيمان، ر: ٣٧٤، صـ٧٥.

(٣) "المفهِم" كتاب الإيمان، تحت ر: ١١٦، ١/ ٣٦٤ ملتقطاً بتصرّف.

القاعدة الثانية عشرة

الإجماعُ السُّكوتي معتبرٌ شرعاً

اتفاقُ طائفةٍ مخصوصةٍ من أهل الإسلام على قولٍ أو فعل، وسُكوتُ الباقين، إجماعٌ سُكوتي، وهو حجّةٌ شرعيّة عند الحنفيّة والجُمهور، ففي "نور الأنوار": "أي: يتّفق بعضُهم على قولٍ وفعل، ويسكت الباقون عنهم، ولا يرُدُّون عليهم بعد مُضيِ مدّة التأمّل -وهي ثلاثةُ أيّام- أو [بعد] مجلس العِلم، ويسمّى هذا إجماعاً سُكوتيّاً، وهو مقبولٌ عندنا (وفيه خلافُ الشّافعي رحمه الله تعالى)"[1].

والأظهَر أنّ الإمامَ الشّافعي أيضاً يستدلّ بالإجماع بدون قيد الزّمان، وإثباتُ اتّفاق الجميع أمرٌ صَعبٌ جدّاً، ولهذا ليس من الضروري في هذا المقام العِلمُ بعدم المخالِف، بل يَكفي عدمُ العِلم بالمخالف بعد اشتهار الأمر ومُضِيِ مدّةِ التأمّل، كما في "التحقيق شرح الحُسامي": "إذا نصَّ بعضُ أهل الإجماع على حكمٍ في مسألةٍ قبل استقرارِ المذهب على حكم تلك المسألة، وانتشرَ ذلك بين أهل

(١) "نور الأنوار" باب الإجماع، صـ٢١٩.

العصر، ومضتْ مدّةُ التأمّل فيه، ولم يظهر له مخالفٌ، كان ذلك إجماعاً عند جُمهور العلماء، ويسمّى إجماعاً سُكوتيّاً"[١].

القاعدة الثالثة عشرة

ينتهي الاختلافُ السّابق بعد الاتفاق اللاحق "كأنّه لم يكن"

وينتهي الاختلافُ السّابق بعد الاتفاق اللاحق "كأنّه لم يكن"، وتُصبح المسألةُ بعد الاتّفاق إجماعيّاً، والصّحيحُ أنّه ينعقد عند أبي حنيفة إجماعٌ متأخّر، ويرتفع الخلافُ السّابق من البين[٢]، ففي "مسلَّم الثبوت": "اتفاق العصر الثاني بعد استقرار الخلاف في الأوّل، هو المختارُ والواقعُ حجّةً، وعليه أكثرُ الحنفيّة والشّافعية"[٣].

فلهذا لا ينبغي الكلامُ في مسألة العَول، وجمع المال، ومُتعة النِّساء، وسماع الأموات، ورؤية البارئ تعالى، والمعراج الجَسدي للنّبي ﷺ، نقلاً عن اختلاف بعض الصّحابة الكِرام ﭫ، وكذلك من الخطأ التكلّمُ في مسألة المولِد النّبوي الشّريف، اعتماداً على قول بعض

---

(١) "غاية التحقيق" باب الإجماع، صـ٢١١.

(٢) انظر: "نور الأنوار" باب الإجماع، صـ٢٢٠.

(٣) انظر: "مسلَّم الثبوت" الأصل ٣: الإجماع، قـ١٤٥، ١٤٦.

المعترضين، مع أنّ العلماءَ ردّوه حَرفاً حَرفاً في العصر اللاحق، واتّفق عامّةُ المسلمين على مَحاسنِه وفضائِله. ومن الحماقة والظُلم والعُدوان إعادةُ الأقوال الشاذّة المردودة، والردُّ المكرَّر على الأمور المتّفَق عليها.

القاعدة الرّابعة عشرة

المداوَمةُ على فعلٍ باعتقاد وُجوبِه مكروه

لا حرجَ في المداوَمة والاستمرار في أمرٍ غير واجبٍ، ولا يكره شرعاً، بشرط أن لا يعتقدَ الفاعلُ وجوبَه، فإن اعتقدَه واجباً أو فرضاً، فلا شكَّ أنّه خطأ، ولذلك قد يُطلِق بعضُ العلماء الكراهةَ على مثل هذه الأفعال، أو يتركونها، أو يقولون بتركها.

ولكن مَبنى الحكم هو نفسُ الاعتقاد الفاسِد، وذلك بجعل أمرٍ غير واجبٍ واجباً، إلّا أنّه يمكن من هذه الجهة أن يُوصَفَ الفعلُ -الذي يتعلّق باعتقاد الوجوب- بأنّه مكروه، وكذلك يمكن أن يحكمَ بترك الفعل الذي لا يمكن زوالُ الاعتقاد المذكور إلّا بالترك.

والدّليلُ على هذه القاعدة، عتابُ الله ربّ العالمين على عدم رعاية الرَّهبانية، مع أنّها كانت بدعةً أحدثَها النّصارى في دِينهم، فقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوْهَا... فَمَا رَعَوْهَا حقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وكذلك قولُ رسول الله ﷺ: «أفضلُ العبادات

أحمَزُها»[١] ولا شكّ أنّ المداوَمةَ يكون أحمَز، وأيضاً في الحديث: «أحبُّ الأعمال إلى الله تعالى أدوَمُها وإن قلّ»[٢]. وعند مسلم مرفوعاً: «يا عبدَ الله! لا تكن مثلَ فُلانٍ، كان يقوم اللَّيلَ فتركَ قيامَ اللَّيل»[٣].

القاعدة الخامسة عشرة

تعظيمُ النّبي ﷺ محبوبٌ مطلوبٌ في الشّرع

إنّ تعظيمَ سيّدِنا ومولانا محمد رسول الله ﷺ مطلوبٌ في الشّرع، ومحبوبٌ عند الله ﷻ بأيّ جهةٍ كان، وواجبٌ بنصّ الكتاب والسُنّة وإجماع الأمّة، وهو من علامة الإيمان؛ لأنّ نبيَّنا ﷺ من أعظَم شعائر الله وحُرماتِه تعالى، فقال ﷻ: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [الحجّ: ٣٠].

---

(١) وهو منسوبٌ في "النهاية" -لابن الأثير- لابن عبّاس بلفظ: سُئل رسول الله ﷺ: أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «أحمَزُها» وهو بالمهملة والزاي، أي: أقواها وأشدّها. ("المقاصد الحسنة" حرف الهمزة، تحت ر: ١٣٨، صـ٧٩).

(٢) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب صلاة المسافرين، ر: ١٨٣٠، صـ٣١٨.

(٣) "صحيح مسلم" كتاب الصيام، ر: ٢٧٣٣، صـ٤٧٤.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُّعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوْبِ﴾ [الحجّ: ٣٢].

وقال تعالى وتقدّس: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوْا بِهِ وَعَزَّرُوْهُ وَنَصَرُوْهُ وَاتَّبَعُوْا النُّوْرَ الَّذِيْ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْـمُفْلِحُوْنَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقال أيضاً ﷻ: ﴿لِتُؤْمِنُوْا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُعَزِّرُوْهُ وَتُوَقِّرُوْهُ﴾ [الفتح: ٩]، وقُرِئ: "تعزِّزوه" من العِزّ.

وقال تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تُقَدِّمُوْا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾ [الحُجرات: ١].

وقال ﷻ: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحُجرات: ٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُنَادُوْنَكَ مِنْ وَّرَآءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوْا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَاللهُ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [الحُجرات: ٤، ٥].

وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوْا دُعَآءَ الرَّسُوْلِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً﴾ [النُّور: ٦٣].

وقال ﷻ: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لاَ تَقُوْلُوْا رَاعِنَا وَقُوْلُوْا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوْا وَلِلكَافِرِيْنَ عَذَابٌ أَلِيْمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَغُضُّوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُوْلِ اللهِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَّأَجْرٌ عَظِيْمٌ﴾ [الحُجرات: ٣].

حيث أوجبَ اللهُ ربُّ العالمين في هذه الآيات المباركة تعظيمَ حبيبه المكرَّم ﷺ وتكريمَه على الخَلق، ومدحَ فيها مَن يعظِّمُه ﷺ غايةَ المدح، ووبّخَ مَن يُسِيء إليه ﷺ وإن كانت الإساءةُ بالجَهل، بل جعل تعظيمَ النّبي ﷺ تعظيمَ نفسِه، والإساءةَ إليه ﷺ إساءةً إليه ﷻ.

عن أبي سعيد بن المعلى رضي الله تعالى عنه قال: كنتُ أصلِّي فدعاني النّبيُ ﷺ فلم أجِبه، قلتُ: يا رسولَ الله! إنّي كنتُ أصلِّي، قال: «أَ لم يقل اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوْا للهِ وَلِلرَّسُوْلِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟ [الأنفال: ٢٤]»[1] فكأنّه ﷺ يُرشِد الصّحابيَ بأنّه كان عليه أن يجيبَ رسولَ الله، وهو في الصّلاة.

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب فضائل القرآن، ر: ٥٠٠٦، صـ٨٩٧.

فضلُ الصّلاة على النّبي المختار ﷺ

وبجانب هذا كلِّه يصلِّي اللهُ ذو الجلال والإكرام نفسُه على نبيِّه، ويخاطِبه ﷺ بألقابٍ فخمة في غاية التعظيم، من أمثال: "يا أيّها النّبي" و"يا أيّها الرّسول" و"يا أيّها المزمِّل" و"يا أيّها المدّثِّر" وغيرها من الألقاب، خلاف عادتِه ﷻ لأنبيائه الآخَرين؛ فإنّه تعالى يخاطِبهم بأسمائهم، كما خاطَب أبا الأنبياء بـ"يا آدم".

وقال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّوْنَ عَلَى النَّبِيِّ يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا صَلُّوْا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوْا تَسْلِيْماً﴾ [الأحزاب: ٥٦]: "أي: يعتنون بإظهار شرفِه، وتعظيمِ شأنِه، فاعتنُوا أنتم أيضاً!؛ فإنّكم أَولى بذلك، وقُولوا: اللّهمَ صلِّ على [سيِّدنا] محمدٍ، والسّلامُ عليكَ يا أيّها النّبي!"(١)؛ لكونكم أمّةً له ﷺ، فصلُّوا عليه وسلِّموا تسليماً!.

عادةُ الصّحابة في تعظيمِ النّبي ﷺ وتوقيرِه وإجلالِه

وكان صحابةُ رسول الله ﷺ يكلِّمونه كأنّهم يتهامَسون، بعد نزول الآية الكريمة: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ﴾

---

(١) "أنوار التنزيل" سورة الأحزاب، تحت الآية: ٥٦، ٥/ ١٣٦ ملتقطاً بتصرّف.

[الحُجرات: ٢]، وكانوا يجلسون في مجلسِه ﷺ بالأدب والاحترام، مطرقين رؤوسَهم، كأنّ الطيورَ على رُؤوسِهم.

وجاء في الحديث: «فوالله! ما تنَخّمَ رسول الله ﷺ نُخَامَةً إلّا وقعتْ في كَفِّ رَجلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بها وجهَهُ وجِلدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُم ابتَدَرُوا أمرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّموا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِندَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيماً لَهُ»[1].

هذه وغيرها مئاتٌ من الأخبار والآثار والأحوال والمعامَلات، جاءتْ عن كِبار الصّحابة وخيار التابعين، ونُقل الأدب والتعظيم للنّبي ﷺ بأَوجُهٍ مختلفةٍ قولاً وفعلاً، عن السّلَف الصّالح، والأئمّةِ الكِرام، والعلماء الرّاسخين، وأجلّةِ مشايخ الطريقة، والأكابر من علماء الشّريعة، كما هو مسطورٌ في الكتب المتداولة.

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الشروط، ر: ٢٧٣١، صـ٤٤٧، ٤٤٨.

القاعدة السّادسة عشرة

تعظيمُ النّبي ﷺ لا يختصّ بحياته الظاهرة فحسب بل يجب على الخَلق تعظيمُه ﷺ بعد وفاته أيضاً

إنّ تعظيمَ النّبي ﷺ وتكريمَه، وإجلالَه، وتبجيلَه، والمثولَ أمامَه بالأدب والاحترام، لا يختصُّ بحياته الظاهرة فحسب، بل يجب على الخَلق بعد وفاته أيضاً، كما عُلم من إطلاق النّصوص، فقد أخرج الإمامُ البخاري في "الصّحيح" عن السّائب بن يزيد قال: كنتُ قائماً في المسجد فحصبَني رجلٌ، فنظرتُ فإذا عُمرُ بن الخطّاب، فقال: «اذهب فأتِني بهذَين» فجئتُه بهما، فقال: «مَن أنتما؟ أو مِن أين أنتما؟» قالا: من أهل الطائف، قال [عمرُ]: «لو كنتما من أهل البلد [المدينة المنوّرة] لأوجعتُكما، ترفعان أصواتَكما في مسجد رسول الله ﷺ!»[1].

وفي "الشِّفا": "ناظرَ أبو جعفر أميرُ المؤمنين الإمامَ مالِكاً في مسجد رسولِ الله ﷺ، فقال له مالكٌ: يا أميرَ المؤمنين! لا ترفع صوتَك في هذا المسجد؛ فإنّ اللهَ تعالى أدَّبَ قوماً فقال: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحُجرات: ٢]،

---

(١) "صحيح البخاري" كتاب الصّلاة، ر: ٤٧٠، صـ٨١.

ومدحَ قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَغُضُّوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللهِ﴾ [الحُجرات: ٣]، وذَمَّ قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُنَادُوْنَكَ مِنْ وَّرَآءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُوْنَ﴾ [الحُجرات: ٤]؛ لأنّ حرمةَ رسولِ الله ﷺ ثابتةٌ بعد وفاتِه كما كانت في حياتِه، يعني أنّه يمنع رفعُ الصّوت في حضرتِه بعد وفاتِه أيضاً، كما كان ممنوعاً وخلافاً للأدب في حياتِه ﷺ، فلمّا سمعَ الخليفةُ هذا الكلامَ من الإمام مالكٍ، رقَّ قلبُه وقال: أَ أستقبِلُ القبلةَ وأدعو، أم أستقبِلُ رسولَ الله ﷺ؟ فقال: ولِمَ تصرف وجهَك عنه؟ وهو وسيلتُك ووسيلةُ أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى إلى يوم القيامة، بل استقبِلْه واستشفِعْ به، فيُشفِّعُه اللهُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوْآ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوْكَ فَاسْتَغْفَرُوْا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللهَ تَوَّاباً رَّحِيْماً﴾ [النِّساء: ٦٤]"[1].

هذا، "ولما كَثُرَ على الإمام مالكٍ النّاسُ، قيل له: لو جعلتَ مستملياً يُسمِعهم، فقال: قال اللهُ تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا

---

(١) "الشفا" القسم ٢، الباب ٣، الجزء ٢، صـ٢٦، ٢٧ بتصرّف.

لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحُجرات: ٢]، وحرمتُه ﷺ حيّاً وميّتاً سَواءٌ"[١].

فلتنظر! كيف صرَّح هذا الإمامُ الأجلّ بدعوانا...! واستدلّ بإطلاق النّصوص التي وردتْ في تعظيم النّبي ﷺ...! وجعلَها تشمل عالَمَ الحياة والبرزَخ...! وكذلك قولُ سيِّدنا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه المنقولُ في "صحيح البخاري" كالصّريح بما ندّعِيه، ونصَّ القاضي عِياض في كتابه المشهور "الشِّفا في حقوق المصطفى" حيث قال: "إنّ حرمةَ النّبي ﷺ بعد موتِه، وتوقيرَه وتعظيمَه لازمٌ، كما كان حالَ حياتِه"[٢].

القاعدة السّابعة عشرة

تعظيمُ ذكرِ النّبي ﷺ وتبجيلُ كلامِه الشّريف بعد وفاتِه

من طُرق تعظيمِ النّبي ﷺ بعد وفاته، تعظيمُ ذكرِه وتبجيلُ كلامِه الشّريف، وتكريمُ اسمِه الكريم، فقام به السلَفُ الصّالح، وجعلوه واجباً كما كان في حياتِه، فقالوا: "واجبٌ على كلِّ مؤمنٍ

---

(١) المرجع السابق، صـ٢٨.

(٢)المرجع السابق، صـ٢٦.

متى ما ذكرَه أو ذُكِرَ عنده أن يخضعَ، ويخشعَ، ويتوقّرَ، ويسكنَ من حركتِه، ويأخذَ في هَيبتِه وإجلالِه، بما كان يأخذ به نفسه لو كان بين يدَيه، ويتأدّب بما أدّبَنا اللهُ به"[١]. وهذه كانت سيرةُ سَلَفِنا الصّالح وأئمّتِنا الماضين[٢].

سيرة السَّلَف الصّالح في تعظيم النّبي ﷺ وذكرِ حديثِه وروايتِه

كان الإمام الزُّهري رحمه الله تعالى إذا ذُكِرَ عنده النبيُّ ﷺ فكأنّه ما عَرفكَ ولا عرفتَه[٣]. وكان عبدُ الرّحمن بن المَهدي إذا قرأ حديثَ النّبي ﷺ أمرَهم بالسُّكوت وقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحُجرات: ٢] يتأوّل أنّه يجب له من الإنصات عند قراءة حديثِه، ما يجب له عند سماعِ قولِه[٤].

وكذلك يجب أن يُعَظَّمَ كلُّ ما كانت له علاقةٌ بالنّبي ﷺ كأقاربِه، وآلِه، وأصحابِه، وأزواجِه، ومواليِه، وخُدّامِه، وشَعرِه،

---

(١) انظر: "الشّفا" الجزء ٢، صـ٢٦، نقلاً عن أبي إبراهيم التجيبي.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، صـ٢٧.

(٤) انظر: "الشّفا" الجزء ٢، صـ٢٨.

ولباسِه الشّريف، ووطنِه المبارك، ومسجدِه المقدَّس، وحُجرتِه المطهَّرة، وقبرِه المنوَّر، ومَن حُظِي شيئاً من صورتِه أو سيرتِه، والبيت الذي سكنَه، أو المكانِ الذي جلسَ فيه، أو نامَ، أو صلَّى، أو مسَّ، أو نُسِبَ إليه؛ فإنّ تعظيمَ جميع هذه الأشياء من قِبيل تعظيمه ﷺ بعد الوفاة، كما تزخر الأحاديثُ والآثارُ وأقوالُ السّلَف الصّالح بهذه المادّة كثيراً كثيراً، بالإضافة إلى ما وردَ في القرآن الكريم من تعظيم آثار الأنبياء عليهم السلام كما لا يخفى على أحدٍ مما ذكرنا فيما مضى.

وكان الإمامُ مالكٌ إذا ذكر النّبي ﷺ يتغيّر لونُه، وينحني حتّى يصعبَ ذلك على جُلسائِه، فقيل له يوماً في ذلك، فقال: "لو رأيتم ما رأيتُ، لَمَا أنكرتم عليَّ ما ترَون"[١]. وكان الإمامُ لا يحدِّث بحديث رسولِ الله ﷺ إلّا وهو على وضوءٍ؛ إجلالاً له، وكان يغتسل ويلبس ثياباً جُدداً، ويتعمّم ويتطيّب، ولا يزال يبخِّر بالعُود حتّى يفرغَ من حديث رسولِ الله ﷺ[٢].

(١) المرجع السابق، صـ٢٧.

(٢) انظر: "الشّفا" الجزء ٢، صـ٢٩ ملتقطاً.

وكان يحدِّث يوماً فلَدغتْه عقربٌ ستَّ عشرةَ مرّةً، وهو يتغيَّرُ لونُه ويصفرُّ، ولا يقطع حديثَ الرّسول ﷺ، وقال: "إنّما صبرتُ إجلالاً لحديث رسولِ الله ﷺ"[1].

ونهضَ الإمامُ تقي الدّين السُّبكي عند سماع بيتٍ لأبي زكريا يحيى الصّرصري[2]:

وأن ينهضَ الأشرافُ عند سماعِه قياماً صُفوفاً أو جثياً على الرّكب

ونهضَ معه كلُّ مَن كان في مجلسِه من العلماء الأعيان، وقاموا تعظيماً لنعت النّبي ﷺ وتعميلاً لقول الإمام الصّرصري[3].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) هو جمال الدّين أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور البغدادي الضرير الحنبلي اللُّغوي المعروف بالصرصري الملقّب بـ"سيد الشعراء"، وُلد سنة ٥٨٨ وتوفّي سنة ٦٥٦هـ. له من التآليف: "الدُرّة اليتيمة والمحَجّة المستقيمة"، و"ديوان شعر"، و"الروضة الناضرة في أخلاق المصطفى الباهرة"، و"الشارحة في تجويد الفاتحة"، و"القصائد" في المدائح النبوية، و"المنتقى" من مدائح الرّسول ﷺ. ("هدية العارفين" ٦/ ٤٠٨).

(٣) انظر: "سبل الهُدى والرشاد" جُماع أبواب مولده الشريف ﷺ، الباب ٦ في وضعه ﷺ والنور الذي خرج معه، ١/ ٣٤٥.

القاعدة الثامنة عشرة

ليس من شرط التعظيم أن يكونَ المعَظَّم مشاهَداً ومحسوساً

وليس من شرط التعظيم أن يكونَ المعَظَّمُ مبصَراً محسوساً، ولا كونُه حاضراً موجوداً أمامَ المعظِّم، وإلّا لكان وجودُ المعبود عند الحواسّ شرطاً في العبادة، التي هي غايةُ التعظيم. انظر أنّ استقبالَ الكعبة واستدبارَها عند الغائط، لا يجوز مطلقاً عند الحنفيّة، وفي الصّحراء عند الشّافعية[1] والمالكية، وفي كلا الحالتَين لم تكن الكعبةُ محسوسةً مشهودة، ومع ذلك نُهينا عن استقبالها واستدبارها؛ تعظيماً لها.

آداب الوُقوف أمامَ مقامِه الشّريف ﷺ

الوقوفُ أدباً أمامَ قبره الشّريف ﷺ، والاحترازُ عن مسِّ الجدار هَيبةً وحُرمةً، هو من تعظيمِه والأدب معه ﷺ، كما في "الهنديّة": "ولا يضع يدَه على جدار التُربة، فهو أهيَب وأعظَم للحُرمة، ويقف كما يقفُ في الصّلاة"[2].

---

(١) انظر: "ردّ المحتار" كتاب الطهارة، ٢/ ٤٣٣.

(٢) "الهندية" كتاب المناسك، ١/ ٢٦٥.

فالحقُّ أنّ المعاني هي المقصودةُ بالذّات في التعظيم غالبَ الأحيان والأحوال، دون الأعيان، مثلاً في تعظيمِ السّاداتِ الكِرام، والعلماءِ العِظام، وأتقياءِ الأمّة، ومشايخ الطريقة؛ فإنّ المعظَّمَ الحقيقي فيهم، تلك النِّسبةُ الحاصلةُ لهم بالله تعالى ورسوله ﷺ، وليست لُحومُهم وجُلودُهم وأشكالُهم وصُورُهم المتمثلةُ.

وهذا الأمرُ ظاهرٌ تماماً في تعظيمِ الأشياء التي مسَّها رسولُ الله ﷺ أو نسبَها إلى نفسِه، ففي "شرح الشّفا" للخَفاجي: "فيفرض ذلك ويلاحظه ويتمثّله كأنّه عنده"[1]. وفي "المواهب اللّدُنية": "ويستحضر علمَه بوُقوفه بين يدَيه وسماعَه لسلامِه، كما هو في حال حياتِه؛ إذ لا فرقَ بين حياتِه وموتِه في مشاهَدته لأمّته ومعرفتِه بأحوالهم، ونِيّاتهم، وعزائمهم، وخواطِرهم، وذلك عنده جليٌّ لا خفاءَ به"[2]. وكلّما ازداد الأدبُ والاحترامُ والخشوعُ، وازدادتْ عظَمتُه وهَيبتُه في القلب، زادت الصّلاةُ عليه ﷺ بفائدةٍ أكثر".

---

(١) "نسيم الرياض" القسم ٢، الباب ٣، ٤/ ٤٨٣.

(٢) "المواهب" المقصد ١٠، الفصل ٢، ٤/ ٥٨٠ ملتقطاً وبتصرّف.

وورد في حديث البخاري ومسلم بأنّه ﷺ قال: «أنْ تعبدَ اللهَ كأنّك تراه»[1] ومن المعلوم أنّ رؤيةَ الله تعالى في هذا العالَم محالٌ عاديٌّ لغير الأنبياء، في ضوء البراهين الشّافية الكافية، فكيف يتحقّق لأحدٍ أن يرى اللهَ تعالى، أَ ليس هذا مجرّد تخيُّلٍ وتصوُّرٍ غير واقعي....!.

مع كلّ ذلك، فإنّ غايةَ التعظيم والإجلالِ والهيبةِ على وجه الكمال، والخشوع، والانجذاب، وغلبة المحبّة، والحياء، والشَّوق، من ثمرات هذه الرّؤية والمشاهَدة، كما صرَّح به الشيخُ المحقِّق في ترجمة "المشكاة"[2]، وأهلُ العرفان يصفونه بـ"مقام المشاهَدة"، وكذلك يُثمِر ذكرُ المعظَّم والمحبوب، وبالأخصّ ذكرُ الله ورسولِه بهذه الثمرات، وينتج بهذه الصّفات.

وتأييدُه فيما رواه مسلمٌ عن أبي هريرة مرفوعاً: «إنّ الكافرَ إذا خرجتْ روحُه -قال حمّادٌ: وذكر من نَتْنِها وذكرَ لَعْناً- ويقول

---

(١) "صحيح البخاري" كتاب الإيمان، ر: ٥٠، صـ١٢.

و"صحيح مسلم" كتاب الإيمان، ر: ٩٧، صـ٢٥، ٢٦.

(٢) أي: "أشعة اللمعات" كتاب الإيمان، الفصل الأوّل، ١/ ٤٤.

أهلُ السّماء: روحٌ خبيثةٌ جاءتْ من قِبل الأرض، قال: فيقال: انطلقوا به إلى آخر الأجل» قال أبو هريرة: "فردَّ رسولُ الله ﷺ ريطةً كانت عليه على أنفِه هكذا"[١].

فانظر! إنّ النّبيَ ﷺ وضعَ ريطةً على أنفِه بعدمَا ذكرَ إخراجَ رُوح الكافر ونتنَها، كما يوضعُ الثيابُ عند الرِّيح الكريهة، فقال الإمامُ النَّووي في شرح الحديث: "كان سببُ ردِّها على الأنف بِسبب ما ذكر من نتْن ريح رُوحِ الكافر"[٢].

القاعدة التاسعة عشرة

تقييدُ التعظيم بشيءٍ بدون دليلٍ شرعيٍّ لا يجوز

إنّ اللهَ تعالى فرضَ علينا تعظيمَ النّبي وتكريمَه، دون تخصيصِ وقتٍ وتعيينِ صورةٍ ووضعٍ وغير ذلك، ولم يقصره في صورةٍ مخصوصةٍ وأسلوبٍ معيَّن، فلذا لو عظَّمه أحدٌ بأيِّ طريقٍ وأسلوبٍ وصورةٍ ووضعٍ، وفي أيِّ حينٍ وحال، وبأيِّ فعلٍ وقول، فإنّه قد طبّقَ الأمرَ المطلَق وامتثلَ لحكم الشّارع، ما لم يرتكب مخالفةَ

---

(١) "صحيح مسلم" كتاب الجنّة وصفة ونعيمها وأهلها، ر: ٧٢٢١، صـ١٢٤٤.

(٢) "شرح صحيح مسلم" الجزء ١٧، صـ٢٠٥.

الشّرع، لذلك كان أصحابُ رسول الله ﷺ يقومون بتعظيمِه وتكريمِه كما يشاؤون قولاً وفعلاً، والنّبيُ ﷺ ما كان يمنعهم من تعظيم نفسِه بجميع الأنواع والطُرق، بل كان يحبُّه، كما تزخر كتبُ الصّحاح بمثل هذه الوقائع والأحوال، وهكذا كان دأبُ السَّلَف الصّالح والأئمّة المجتهدين؛ فإنّهم كانوا يقومون بتعظيمِه وتكريمِه ﷺ بطُرق وأساليب ابتدعوها لأنفسهم في عصورِهم كما شاؤوا.

وأغلَبُ الرّوايات التي مرّتْ في المقدّمات المارّة، تُثبِت وتؤيِّد هذه القاعدةَ، وسطرتْ مئاتٌ من الحكايات في الكتب الدِينيّة، لذلك صرَّح المتأخّرون -نظراً إلى هذا الإطلاق وعمل السّلَف الصّالح وأكابر الأمّة- بأنّ الفعلَ الذي هو غايةٌ في تعظيم النّبي ﷺ وإجلالِه، هو الأفضلُ الأَولى، كما في "الهنديّة"(١) مُعزِياً إلى "فتح القدير"(٢).

وكذلك قال في "لُباب المناسِك": "وكلُّ ما كان أدخَلُ في الأدب والإجلال، كان حَسناً"(٣). وقال الإمامُ ابن حجر في

---

(١) "الهندية" كتاب المناسك، ١/ ٢٦٥.

(٢) "الفتح" كتاب الحج، ٣/ ٩٤.

(٣) "لُباب المناسك" باب زيارة سيد المرسَلين ﷺ، صـ٥٠٥.

"الجَوهر المنظَّم": "تعظيمُ النّبي ﷺ بجميع أنواع التعظيم، التي ليس فيها مشاركةُ الله تعالى في الأُلوهيّة، أمرٌ مستحسَنٌ عند مَن نوَّرَ اللهُ أبصارَهم"[1].

وفي الحديث: «إنّ الملائكةَ لتَضَعُ أَجْنِحَتَها رضا لطالب العِلم»[2] هذه رُتبة طالب العِلم من أمّته ﷺ! والمعترضون المتطرّفون يتكلّمون على تعظيم النّبي ﷺ ويحتالون...!.

القاعدة العشرون

العُرف معتبرٌ في باب التعظيم والتوقير

إنّ لعاداتِ القَوم وأعرافِهم أهميةً كبيرةً في باب التعظيم والتكريم؛ فإنّ العربَ تخاطِبُ الأبَ والمَلِكَ بـ"ك" ترجمتُها بالأورديّة "تُو"، بينما الخطابُ بها إساءةٌ إلى شخصٍ معظَّمٍ في دِيارنا الهنديّة والباكستانيّة، بل هي إساءةٌ لمن يساوي أيضاً، حتّى لو خاطَب بها هنديٌّ أو باكستانيٌّ أباه أو كبيرَ القَوم أو شخصاً محترماً، يحكم عليه الشّرعُ أيضاً بالوَقاحة والإساءة في شأنهم، ويستوجب

---

(١) "الجوهر المنظَّم" الفصل ١، صـ١٢ بتصرّفٍ.

(٢) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب العلم، ر: ٢٦٨٢، صـ٦٠٨، ٦٠٩.

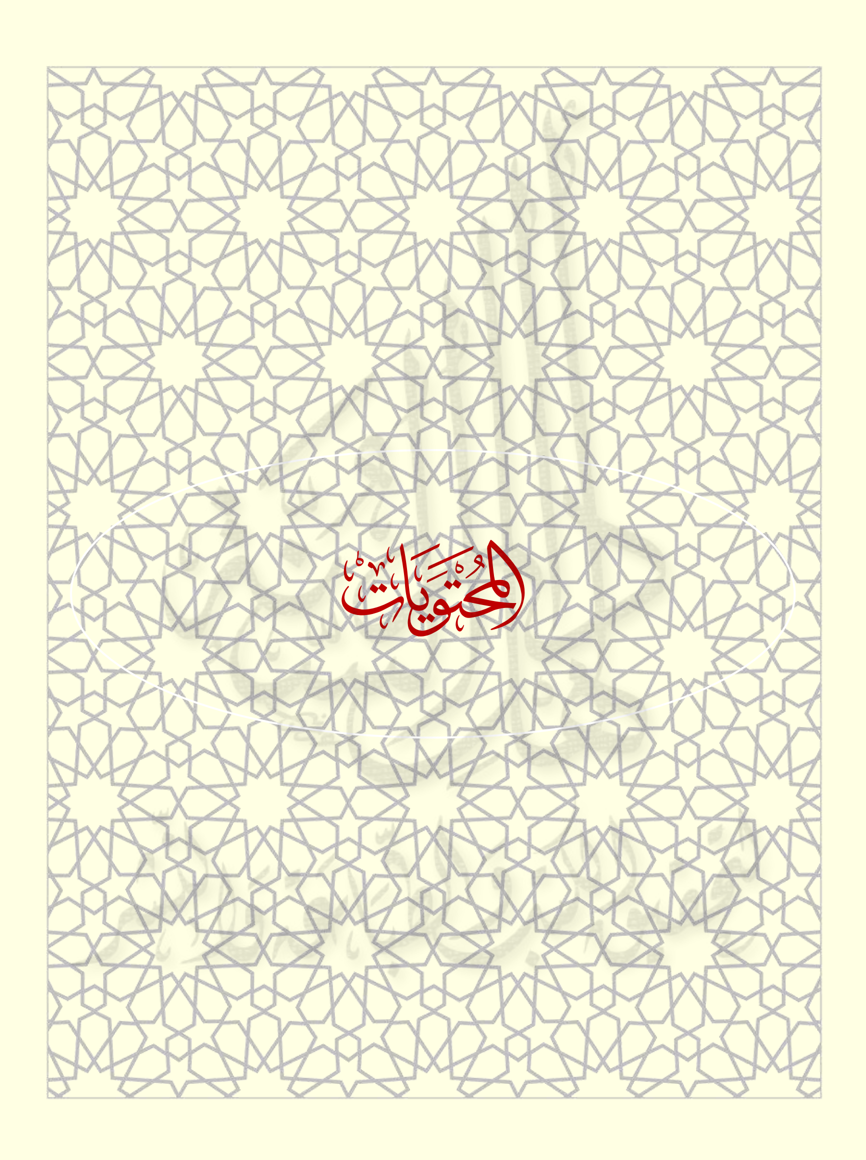
التعزيرَ والتنبيه. والأمرُ المعظَّم المكرَّم في بلدٍ أو قبيلةٍ أو عصر، تاركُه وطاعنُه يستحقّ الطعنَ، وقد أثبتنا في القاعدة الثامنة من هذا المختصر، بدلائل باهِرةٍ وبراهين قاطعةٍ، أنّ الشّرعَ ينظر بنظر الاعتبار إلى عُرف القَوم وعادتِهم، وعليها اعتمدَ الفقهاءُ في مئاتٍ من المسائل، وأصدرُوا الأحكامَ بمُوجبها.

وموافَقةُ القَوم والدِّيار باعثٌ للأُلفة، التي هي مطلوبُ الشّارع ومقصودُه، كما منَّ اللهُ تعالى على حبيبِه المصطفى ﷺ فقال: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]. أمّا مخالفةُ المسلمين بدون غرَضٍ شرعيٍّ فموجِبٌ للوَحشة، التي وردَ فيها الوعيدُ الشّديد في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْـمُؤْمِنِيْنَ﴾ [النِّسآء: ١١٥].

فاحفظ تلك الأصولَ، تنفعك -إن شاء الله تعالى- في مهمّات الفصول، واكتبْها على الحناجِر ولو بالخَناجر، تردُّ بها على ما يُرويك ولا يُرديك في ظمأ الهواجِر، وصلّى اللهُ تعالى على خير خَلقِه سيِّدنا محمّدٍ النّبي الزَّكي الطاهر، وعلى آله وصحبه أُولي النُّور الباهِر والقدر الفاخِر، وعلينا معهم أجمعين، والحمد لله ربّ العالَمين!.


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر


المحتويات


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

محتويات

(عربي-اردو)

قواعد أصوليّة

(ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات)

شرک وبدعت کی پہچان

ترتیب

مفتی محمد اسلم رضا میمن شیوانی تحسینی حفظہ اللہ تعالی





https: //www.facebook.com/darahlesunnat

موضوع: اسلامی عقیدہ

نام کتاب: قواعد اصولیہ (شرک وبدعت کی پہچان)

ترتیب: مفتی محمد اسلم رضا میمن شیوانی تحسینی

عدد صفحات: ۱۲۰

سائز: ۱۳ × ۲۱

تعداد: ۱۱۰۰

ناشر: ادارۂ اہلِ سنّت کراچی-پاکستان

: idarakutub@gmail.com

: 0092 3458090612

تقسیمِ کار: مکتبۂ غوثیہ، پرانی سبزی منڈی، کراچی

برطانیہ (UK) میں: جامع مسجد غوث اعظم،

مسلم فاؤنڈیشن، دار العلوم منظر الاسلام، نوٹنگھم۔

Jami Masjid Ghawth A'azam Muslim Foundation Darul Uloom Manzarul Islam 24 Gladstone Street, Basford, Nottingham NG7 6GA England UK (0044) 07534895338



القاهرة – مصر

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م

ISBN
978-9948-421-757

اِنتساب

اپنی اس سعی کو دنیائے اسلام کی اُس عظیم شخصیت کی طرف منسوب کرتا ہوں، جو شیخِ طریقت ہونے کے ساتھ ساتھ شیخ الحدیث والتفسیر بھی ہیں، جنہیں علماء کرام "فقیہ اعظم ہند"، "شارح بخاری" اور "نائب مفتیٔ اعظم" کے اَلقاب سے جانتے پہچانتے ہیں!

میری مراد حضرت علّامہ مفتی محمد شریف الحق صاحب امجدی علیہ الرحمۃ (ت۱۴۲۱ھ/۲۰۰۰ء) ہیں، جو میرے استاد محترم بھی ہیں، اور ایک شفیق باپ کی حیثیت بھی رکھتے ہیں۔ ان کی شفقت ونظر عنایت کی بدولت، ربّ کریم نے مہربانی فرمائی، اور بندہ کچھ کرنے قابل ہوسکا! ع

گر قبول افتد زَہے عزّ وشرف

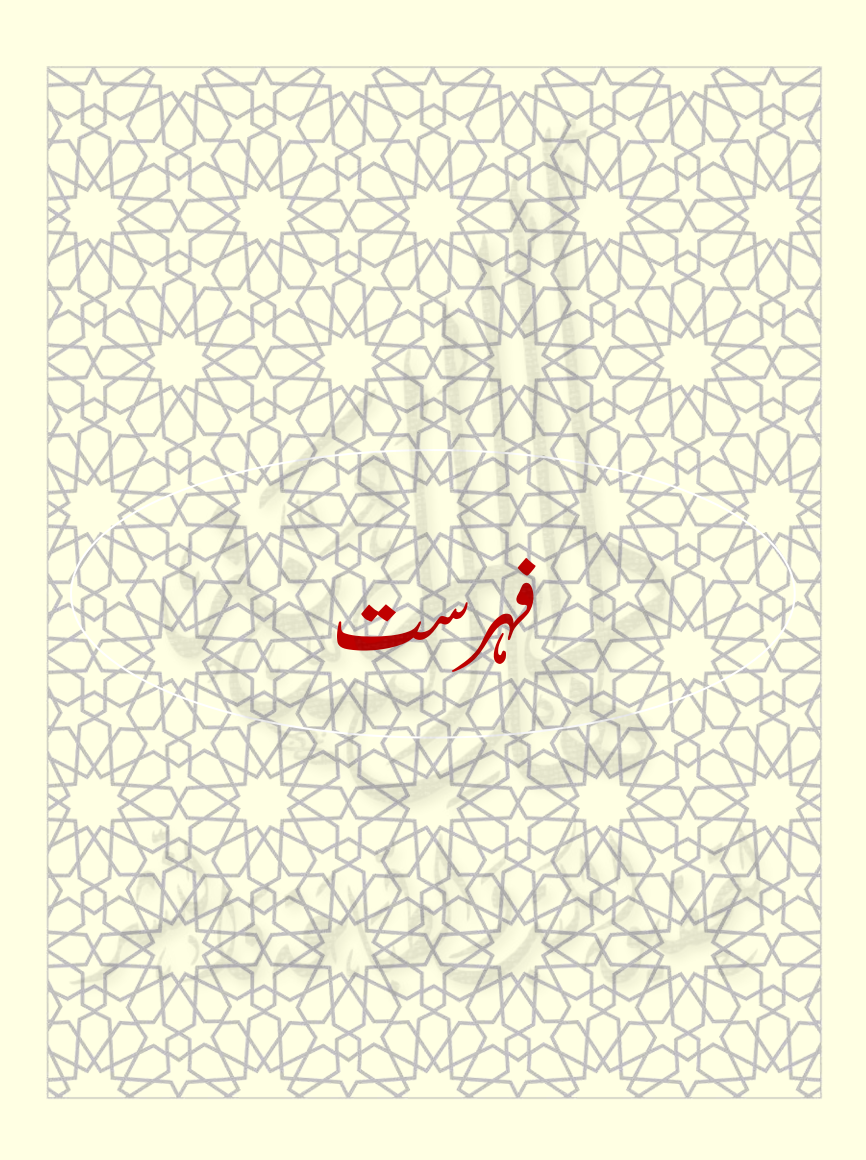
اللہ تعالیٰ حضرت کے دَرَجات بلند تَر فرمائے، اِن کے فیوض وبرکات سے ہمیں اور جمیع امّتِ مسلمہ کو متمتّع فرمائے، آمین بجاه سيّد المرسَلين، عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصّلاة والتسليم!.

دعاگوودعاجو

محمد اسلم رضا میمن شِیوانی تحسینی

۲۵ صفر المظفّر ۱۴۴۰ھ


أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

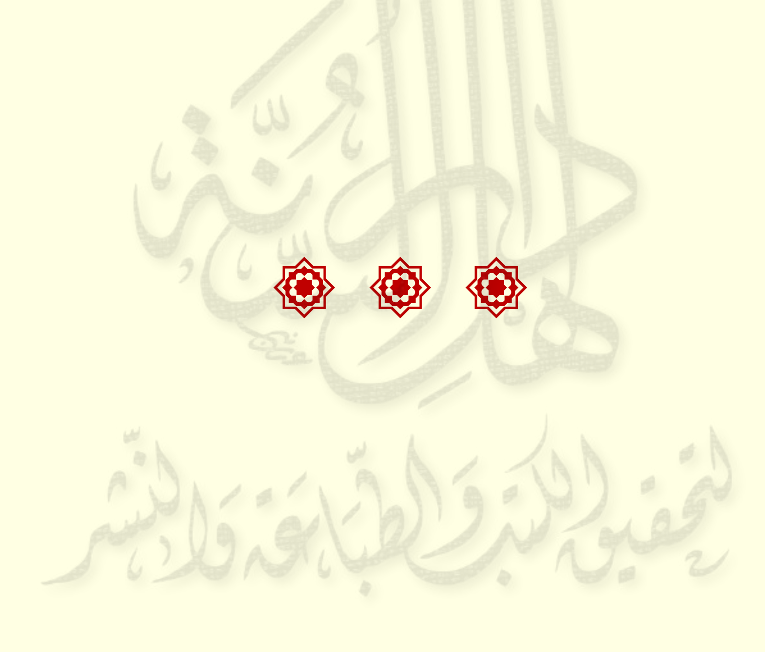


فهرست


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

فہرست

صفحہ نمبر	مضامین	نمبر شمار
۱۳	پیش لفظ	
۱۹	پہلا قاعدہ: الفاظِ شرعیہ سے حتّیٰ الاِمکان اُن کے حقیقی معنی مراد ہوتے ہیں	
۱۹	پہلا فائدہ: لفظ "اِلٰہ" کی تحقیق میں	
۲۱	وہ کلمات جن کے اِطلاق سے شرک لازم نہیں آتا	
۲۲	دوسرا فائدہ لفظ "عبادت" کی تحقیق میں	
۲۳	وہ افعال جن کے کرنے سے شرک لازم نہیں آتا	
۲۴	وہ افعال جو علامتِ شرک ہیں	
۲۵	تیسرا فائدہ شرک کی تحقیق میں	
۲۵	چوتھا فائدہ لفظ "بدعت" کی تحقیق میں	
۲۸	جمعِ قرآن کا بیان	
۳۴	مخالفین کی اصطلاح بھی کوئی بدعت کے شرعی معنی تو نہیں	
۳۵	بدعت کے معنی کی حقیقت	
۳۷	دوسرا قاعدہ: اَفعالِ خیر کا مجموعہ خیر پر باقی رہتا ہے	




بسم الله الرحمن الرحيم

پیش لفظ

الحمد لله ربّ العالمین، والصّلاة والسّلام علی أشرف الأنبیاء والمرسَلین، وعلی آله وصحبه أجمعین، وبعد:

۱۲۴۰ھ مطابق ۱۸۲۸ء سے پہلے ہندوستان کے مسلمان متفقہ طور پر عقائد ومعمولاتِ اہل سنّت پر کاربند تھے، اورالبرکة مع أکابرکم کے نقطۂ نظر سے اَسلاف یعنی صحابۂ کرام، وتابعین عظام، وبزرگانِ دین کے افکار ونظریات کے حامل وپابند تھے۔

۱۲۴۰ھ میں ہندوستان کے ابنِ عبد الوہّاب، یعنی اسماعیل دہلوی نے جب ابنِ عبدالوہّاب نجدی کی "کتاب التوحید" کا ترجمہ وخلاصہ بعنوان: "تقویۃ الایمان"، اُس وقت ہندوستان پر قابض انگریز حکومت کے اِیماء اور مدد سے شائع کیا، تب پورے ملک میں فتنہ وفساد کی آگ پھیل گئی؛ کیونکہ اس کتاب میں اُن تمام کاموں کو شرک، بدعت اور حرام وناجائز کے الفاظ سے تعبیر کیا گیا ہے، جن کاموں کا تعلق ادب، تعظیم، توقیراور محبتِ انبیاء واولیاء سے ہے۔

اس کتاب کی اِشاعت کے نتیجے میں غیر منقسم ہندوستان میں وہابی، نجدی، دیوبندی فرقے نے جنم لیا، اور اب تمام تر معمولاتِ اہلِ سنّت پر شرک شرک، بدعت بدعت، اور حرام حرام کے فتوے لگائے جانے لگے۔

آگے چل کر اِسی تسلسل میں نئے فرقے کے مولویوں کی مزید کتابیں شائع ہوئیں، جیسے بشیر الدّین قنّوجی کی "غایۃ الکلام" اور "کلمۃ الحق" وغیرہما۔ لہذا علمائے

اہلِ سنّت نے اِن کے ردو اِبطال میں اپنی کوششیں تیز کردیں، اور تصانیف ومُناظرے کا ایک سلسلہ شروع ہو گیا۔

اِنہیں علماء میں سے امام اہلِ سنّت احمد رضا خان کے جدِّ امجد حضرت مفتی رضا علی خان، اور والدِ گرامی حضرت مفتی نقی علی خان رحمۃ اللہ علیہم بھی پیش پیش تھے۔ والدِ گرامی حضرت مفتی نقی علی خان نے متعدّد کتابیں اس نئے فرقے کے رد میں تحریر فرمائیں، جن میں سے "إذاقة الأثام" اور اس پر امام احمد رضا علیہ الرحمۃ کے حواشی "رَشاقة الكلام" "ادارۂ اہلِ سنّت" کراچی نے ۲۵ صفر المظفر ۱۴۲۹ھ/مارچ ۲۰۰۸ء میں شائع کرنے کی سعادت حاصل کی، اور اس کے تقریبًا پورے ایک سال بعد ربیع الاوّل ۱۴۳۰ھ میں حضرت کی دوسری انتہائی نایاب کتاب "أصول الرَّشاد" شائع کرنے کی سعادت حاصل کی۔

"اصول الرَشاد" حضرت کی انتہائی وقیع ومفید تالیف ہے، اس کی اَہمیت کا اندازہ اس بات سے لگایا جاسکتا ہے، کہ امام احمد رضا رضی اللہ تعالٰی عنہ نے اپنی متعدّد تحریرات میں اس بابرکت کتاب کی طرف اشارہ فرمایا، اور اس کے مطالعے کی تاکید فرمائی۔ دراصل اس کتاب میں شرک وبدعت کی پہچان کے لیے، بیس ۲۰ ایسے قاعدے وضابطے بیان کیے گئے ہیں، جنہیں سمجھ کر یاد کر لینے سے، ہمیشہ کے لیے اِن برائیوں سے نَجات مل جاتی ہے، الحمد للہ!۔

اسی اَہمیت کے پیشِ نظر، کتاب کے عربی ترجمہ کے لیے، محترم ڈاکٹر انوار احمد بغدادی صاحب (حالیاً پرنسپل جامعہ علیمیہ جمداشاہی، بستی) کی خدمات حاصل کی گئیں، قبلہ ڈاکٹر صاحب کا کیا ہوا عربی ترجمہ، ۳۶۸ صفحات پر مشتمل ۲۰۱۵ء میں "ادارۂ اہلِ سنّت" کراچی اور "دار الفقیہ" ابوظبی کے تعاون سے شائع ہوا۔

اس ضخیم کتاب کی اَہمیت واِفادیت کے پیشِ نظر، بعض عرب علماء نے مطالبہ کیا، کہ اس کتاب کا اختصار بھی شائع ہونا چاہیے؛ تاکہ عام نوجوان طبقہ بھی اس سے مستفید ہوسکے، لہٰذا فقیر نے "قواعد اصولیہ" کے نام سے کتاب کا عربی اختصار تیار کیا، جو "ادارۂ اہلِ سنّت" اور "دار الفقیہ" کے اشتراک سے ۲۰۱۶ء میں شائع ہوچکا۔

اس کے بعد بعض احباب کی طلب پر اس اختصار کے انگریزی ترجمہ کے لیے UK سے حضرت مولانا عمر صاحب کی خدمات حاصل کی گئیں، جس کی تصحیح میں ہمارے پیارے دوست، مرحوم عاقب فرید قادری صاحب نے بھی اپنا حصہ ملایا، اور یہ انگریزی ترجمہ بھی الحمد للہ، ماہ صفر المظفر ۱۴۴۰ھ میں بذریعہ سوشل میڈیا منظرِ عام پر آچکا۔ اس کا نام: 20 FUNDAMENTAL PRINCIPLES OF SHIRK & BID`AH

اب چونکہ عربی اختصار دوبارہ شائع کیا جا رہا ہے، تو خیال گزرا کہ کیوں نہ عربی کے ساتھ ساتھ، کتاب کا اردو اختصار بھی شائع کر دیا جائے؛ تاکہ اہلِ اردو بھی اس اہم ترین کتاب کے قیمتی علمی گوہر پاروں سے باآسانی فیضیاب ہوسکیں! لہٰذا "ادارۂ اہلِ سنّت" کے رکن حضرت مولانا محمد کاشف محمود ہاشمی اختر القادری صاحب، اور مولانا زمان نوری شاذلی صاحب نے اس کا اردو اختصار تیار کیا۔ یوں اَب کی بار،

عربی اردو دونوں اختصار، ایک ساتھ ایک جلد میں شائع کیے جا رہے ہیں؛ تاکہ ہر ایک اپنی اپنی بِساط بھر استفادہ کر لے۔

"ادارۂ اہل سنّت" نے اس کتاب پر جو کام کیا، وہ درج ذیل ہے:

(۱) صحت وضبطِ عبارت کا اشدّ اہتمام۔

(۲) تخریج آیاتِ قرآنیہ، واحادیث مبارکہ، ونصوص کتب۔

(۳) فہرست مضامین۔

(۴) پیرا بندی، کاماز، فُل اسٹاپ وغیرہ کا اہتمام۔

تمام تر کوششوں کے باوجود، بتقاضائے بشریت، غلطی کا اِمکان باقی ہے، لہذا اس اشاعت کے امورِ حسَنہ، ہمیں اس مبارک کام کی توفیق بخشنے والے پروَردگار کے فضلِ عمیم سے ہیں، اور اس میں پائی جانے والی اَغلاط مجھ فقیر اور اس کی ٹیم کی طرف منسوب ہیں، لہذا ہر مخلص وہمدرد سے التجا ہے، کہ ان اَغلاط کی نشاندہی فرما کر ممنون وماجور ہوں۔

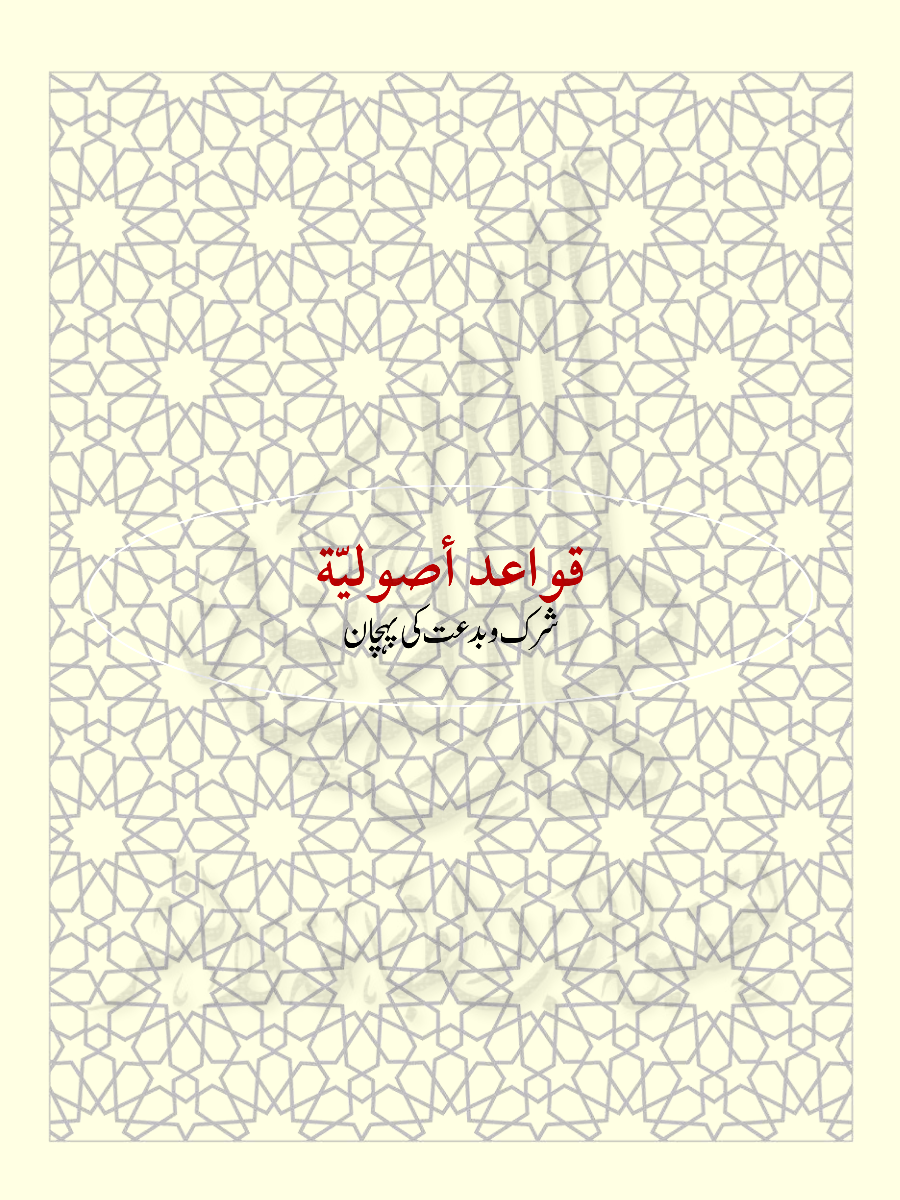
وصلّى الله تعالى على حبيبه الكريم، وعلى آله وصحبه أفضل الصّلاة والتسليم، والحمد لله ربّ العالمين!.

دعا گو ودعا جو

محمد اسلم رضا میمن تِشیوانی تحسینی

مفتی حنفیہ اوقاف متحدہ عرب امارات

۱۲ ربیع الاوّل ۱۴۴۰ھ


قواعد أصوليّة
شرک وبدعت کی پہچان


لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

پہلا قاعدہ

الفاظِ شرعیہ سے حتّی الاِمکان اُن کے حقیقی معنی مراد ہوتے ہیں

شریعت نے جو الفاظ جس معنی و مفہوم کے لیے بنائے ہیں، جہاں تک ممکن ہو اُن الفاظ کا انہی معنی و مفہوم میں استعمال کرنا واجب ہے۔

جیسے صلاۃ کا لفظ ایک خاص عبادت (یعنی نماز) کے لیے استعمال ہوتا ہے، اگرچہ لغت میں صلاۃ کے دیگر معنی بھی ہیں۔ اسی طرح زکاۃ، صَوم (روزہ)، حج وغیرہ بھی۔ ان سب الفاظ سے شریعتِ اسلامیہ میں ایک خاص مفہوم مراد ہے، جیسا کہ "توضیح" میں ہے: "إذا استُعملَ اللّفظُ فيجب أن يُحمَلَ على المعنى الحقيقي، فإذا لم يُمكن فعلى المعنى المجازي"[1]. "لفظ کا استعمال ممکنہ حد تک اس کے حقیقی معنی میں ہی کرنا لازم ہے، اگر یہ ممکن نہ ہو، تب مجازی معنی میں بھی استعمال کیا جاسکتا ہے"۔

اس قاعدہ کے تحت چند فوائد درج ذیل ہیں:

پہلا فائدہ: لفظ "اِلٰہ" کی تحقیق میں

لفظ "اِلٰہ" شریعتِ اسلامیہ میں بمعنی مستحِقٌ للعبادة استعمال ہوتا ہے، جیسا کہ امام فخر الدین رازی نے "تفسیر کبیر" میں اس کی وضاحت کرتے ہوئے

---

(١) "التوضيح" القسم ١ من الكتاب، فصل في أنواع علاقات المجاز، ١/ ١٩٥.

فرمایا:"مَن قال: إنّ الإلهَ هو المعبودُ، فقد أخطأ؛ لأنّه كان إلهاً في الأزَل ولم يكن معبوداً؛ لعدم وجود العابد. بل الإلهُ هو القادرُ لا إلهَ إلّا هو القيّوم، وقولُه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ...﴾[1] بمعنى المستحقّ للعِبادة، لا المعبود المطلَق، سواءٌ كان مستحقّاً أو غير مستحقٍ لها، وهذا لفظٌ شرعيٌّ كباقي الألفاظ الشَرعيّة"[2]. جس نے یہ کہاکہ لفظ "اِلٰہ" معبود کے لیے استعمال ہوتا ہے، اس نے خطاکی؛ کیونکہ اِلٰہ ہمیشہ سے موجود ہے، لیکن عابد کے نہ ہونے کے سبب وہ ہمیشہ سے معبود نہیں۔ تو یوں کہنا چاہیے کہ "اِلٰہ وہ ہے جو ہر چیز پر قادر اور ہمیشہ قائم ہے"۔ ارشاد باری تعالی ہے: "وہی ہے کہ تمھاری تصویر بناتا ہے ماؤں کے پیٹ میں جیسی چاہتا ہے"، یہ معنی مستحق للعبادۃ کے لیے ہیں، نہ کہ مطلق معبود کے لیے، پھر چاہے وہ عبادت کا مستحق ہو یا نہ ہو۔ لفظ "اِلٰہ" بھی دیگر الفاظِ شرعیّہ کی طرح ہے۔

اسی طرح لفظ "اِلٰہ" کو بمعنی "حاکم" یا "مالک"[3] تعبیر کرنا بھی محض اختراعی (گھڑی ہوئی بناوٹی بات) ہے، نہ اس تعبیر کا ثبوت شریعت سے ہے، اور نہ ہی علمائے

---

(۱) پ۳، آل عمران: ٦۔

(۲) "التفسير الكبير" سورة البقرة، تحت الآية: ۲٥٥، ۳/ ۸ بتصرّفٍ.

(۳) "تقوية الإيمان" الباب۱، الفصل ۱ في اجتناب عن الإشراك، صـ۲۷.

شریعت نے اس کی تصریح فرمائی، نہ الفاظِ مذکورہ لفظ "اِلہ" کے مترادف ہیں، اور نہ ہی متحد فی المصداق۔ اُن الفاظ کا اِطلاق تو مخلوقِ خدا پر بھی نہ صرف جائز ہے، بلکہ عملی طور پر واقع بھی ہے۔

وہ کلمات جن کے اِطلاق سے شرک لازم نہیں آتا

جس طرح پروَردگارِ عالم سمیع، بصیر، شائی، مرید، قادر، عالِم ہے، ملائکہ وجنّات وبنی آدم پر بھی اُن الفاظ کا اِطلاق عام ہے۔ ہاں "قادر بالاستقلال"، و"عالِم بذاتہٖ"، و"حاکم" و"مالکِ حقیقی" صرف وہی اللہ ہے۔

اسی طرح وہ فعل جو شریعتِ محمدی میں اللہ عزّوجلّ کے سوا کسی دوسرے کے لیے حرام ہے، اُس کے کرنے سے علی العموم شرک لازم نہیں آتا، جب تک وہ کام بنیّتِ عبادت نہ کیا جائے۔ جیسے سجدۂ تعظیمی شریعتِ محمدی میں حرام ہے، جبکہ پچھلی شریعتوں میں نہ صرف جائز تھا، بلکہ واقع بھی ہوا، اور شرک کبھی کسی وقت جائز نہیں ہوسکتا؛ کیونکہ قبیحِ عقلی (عقلاً بُرا) ہے، لہٰذا سجدۂ تعظیمی حرام تو ہے مگر شرک نہیں۔

الحاصل: اُلوہیّت (خدا ہونا) شریعتِ اسلامیہ میں استحقاقِ عبادت، اور وجوبِ وجود (لازم الوجود) سے تعبیر کیا جاتا ہے۔ جو اِسے اور اُس کے ملزومات کو اللہ تعالی کے لیے مخصوص اور ذاتِ پاک میں منحصر جانتا ہے، وہ مُوَحِّد (توحید پرست مسلمان) ہے، اُسے مشرِک کہنا خطا وگمراہی ہے۔

دوسرا فائدہ لفظ "عبادت" کی تحقیق میں

عبادت کو غایتِ تعظیم (تعظیم کی انتہاء) اور نہایت تذلّل (تواضع کی انتہاء) سے تعبیر کیا جاتا ہے، اور وہ صرف اَفعال سے متصوّر نہیں، بلکہ اس کے لیے نیّت وارادہ بھی ضروری ہے، عبادت کی نیّت کے بغیر یہ اَفعال عبادت نہیں کہلاتے۔ مثلاً بغیر نیّتِ مذکورہ کے، کسی کے سامنے مسخرہ پن سے دست بستہ، یا گھٹنوں پر ہاتھ رکھ کر رکوع کے انداز میں کھڑے ہونا، یا کسی کے گرد گھومنا، یا کسی محتاج کے لیے اپنے مال کا سالانہ چالیسواں حصہ مقرّر کر دینا، یا صبحِ صادق سے غروبِ آفتاب تک کھانے پینے سے باز رہنا، غایتِ تعظیم ہونا تو در کنار، اصلاً تعظیم ہی نہیں، تو عبادت کیسی؟! عبادت تو اس چیز کا نام ہے کہ کسی کو غایت مرتبۂ عظمت میں جان کر، اُس کے لیے ان اَفعال کو بجالائے۔ جیسا کہ قرآنِ مجید میں امرِ عبادت کو خالقیتِ کُل اشیاء پر مرتَّب کیا ہے، جو نہایتِ عظمت پر دلالت کرتے ہوں، ارشاد باری تعالی ہے: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوْهُ﴾[1] "یہ اللہ تمھارا رب ہے، اس کے سوا کسی کی بندگی (عبادت) نہیں، وہ ہر چیز کا بنانے والا ہے، تو اسی کی عبادت کرو!"۔

علّامہ فخر الدّین رازی فرماتے ہیں: "إنّ أمرَ العبادة ترتّب على كونه خالقَ كلِّ شيءٍ؛ إذ ترتّبُ الحكم على الوصف بـ"الفَاء" مُشعِرٌ

---

(۱) پ۷، الانعام: ۱۰۲۔

بالسببيّة، فهذا يقتضي أنّ كونَ الإله خالقاً للأشياء، هو الموجِبُ لكونه معبوداً على الإطلاق، فالإلهُ هو المستحقُّ للمعبوديّة"[1].

"یقیناًعبادت کاحکم ہر چیز کے خالق ہونے پر مرتّب ہوتا ہے، جس وقت حکم "فا" کے ساتھ موصوف ہو، تو اس اس کا اشارہ کسی سبب کی طرف ہوتا ہے، لہذا یہ امر ﴿فَاعْبُدُوْهُ﴾ اس بات کا متقاضِی ہے کہ "اِلٰہ" وہ ہے جو تمام اشیاء کا پیدا کرنے والا ہے، تو صرف وہی اس بات کا مستحق ہے کہ اس کی عبادت کی جائے۔

وہ افعال جن کے کرنے سے شرک لازم نہیں آتا

ایسے اَفعال [مثلاً وقوف وطواف وغیرہ] کسی کو لائق عبادت اور واجب الوجود (یعنی وہ ذات جو ہمیشہ سے ہے اور ہمیشہ رہے گی) سمجھے بغیر بجالانا، نہ غیرُ اللہ کی عبادت ہے، نہ توحید کے مُنافی اور نہ ہی شرک ہے۔ البتہ اللہ تعالی کے سوا کسی کے مستحقِ عبادت ہونے، یا اس کے واجبُ الوجود ہونے، یا رزّاقِ مطلق ہونے، یا کسی کے خالقِ کائنات ہونے، یا قائم بالذات (وہ جو اپنے وجود میں کسی کا محتاج نہ ہو)، یا حیّ بذاتہ (وہ جس نے تمام مخلوقات کو وجود کی نعمت بخشی ہے) ہونے، یا نفع وضرر میں مؤثرِ حقیقی ہونے، یا اِماتت واِحیاء (یعنی موت وحیات دینے) میں مستقل

(١) "التفسير الكبير" سورة الأنعام، تحت الآية: ١٠٢، ٥/ ٩٦.

بالذات (یعنی غیر محتاج) ہونے کا اعتقاد رکھنا، یقیناً عبادتِ غیرُاللہ ہے، توحید کے مُنافی اور کھلا شرک ہے۔

وہ افعال جو علامتِ شرک ہیں

بعض اَفعال، جیسے بُت کو سجدہ کرنا، اور زُنّار[1] گلے میں ڈالنا (کہ علاماتِ شرک و تکذیب سے قرار پا چکے) ان کے مرتِکب کی تکفیر بھی اُسی اعتبارِ شرعی[2] اور اعتقاد[3] اُلوہیت (یعنی خدا ماننے) کی بناء پر کی جائے گی، نہ کہ کسی اَور وجہ سے۔

تو معلوم ہوا کہ بغیر قلبی نیّت وارادے کے صرف اَفعال عبادت نہیں ہو سکتے، لہذا کسی کے لیے جائز نہیں کہ اپنی بدگمانی یا من مانی کی بنیاد پر، اُن افعال کے کرنے والے پر، شرک وکفر کا حکم لگائے، جب تک اس کے شرکیّہ وکفریّہ عقیدے پر کوئی واضح ویقینی شرعی دلیل نہ ہو۔

---

(۱) زُنّار: وہ تاگا جو ہندو گلے اور بغل کے درمیان ڈالے رہتے ہیں، اس کو جنیؤ بھی کہتے ہیں۔ اسی طرح وہ دھاگہ یا زنجیر جو عیسائی، مجوسی اور یہودی کمر میں باندھتے ہیں۔

("فیروز اللغات" ص۷۹۵)

(۲) کیونکہ شریعت اسلامیہ میں اس کو علامتِ کفر سے تعبیر کرتے ہیں۔

(۳) کیونکہ مشرکین بتوں کو لائقِ عبادت سمجھ کر انہیں سجدہ کرتے ہیں۔

تیسرا فائدہ شرک کی تحقیق میں

اصطلاحِ شریعت میں کسی کو اُلوہیت (خدائی) میں شریک ماننے کا نام شرک ہے۔ "شرح عقائد" میں ہے: "الإشراك هو إثبات الشّريك في الألوهيّة، بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس، أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعبَدة الأوثان"[1]. "شرک یہ ہے، کہ اللہ تعالی کی اُلوہیت (خدائی) میں واجب الوجود (جو ہمیشہ سے ہے ہمیشہ رہے گا) کی حیثیت سے، کسی اَور کو شریک ٹھہرانا، جیسا کہ مجوسیوں کا عقیدہ ہے، یا کسی کو عبادت کا مستحق سمجھنا، جیسا کہ بُت پرستوں کا عقیدہ ہے۔ اسی لیے اسے توحید کی ضد کہتے ہیں۔

چوتھا فائدہ لفظ "بدعت" کی تحقیق میں

لفظِ بدعت باصطلاحِ شریعت دو ۲ معنی میں استعمال ہوتا ہے:

اوّل: "ما لم يفعل النبيُّ ﷺ ولا أذِنَ فيه". "وہ کام جو رسول اللہ ﷺ نے نہ خود کیا ہو، نہ ہی کسی کو اس کا حکم دیا ہو"۔

بعض حضرات نے اس معنی کی تفسیر یوں کی ہے: "ما لم يكن في زمن النّبي ﷺ". "جس چیز کا وجود نبئ کریم ﷺ کے زمانہ میں نہ ہو، وہ بدعت ہے"۔ جبکہ افعالِ صحابہ، واقوالِ مجتہدین اربعہ، باتفاقِ اہل سنّت داخلِ ضلالت

---

(١) "شرح العقائد النَّسَفية" الله تعالى خالق لأفعال العباد ...إلخ، صـ١٣٧.

وحرمت وکراہت نہیں۔ تو ضروری ہوا کہ بدعت کی دو۲ قسمیں کی جائیں: (١) حسنہ (٢) اور سیّئہ۔ ائمۂ دین، علمائے سابقین بھی اسی بات کے قائل ہیں، اور یہی بات کتب سابقین ولاحقین میں بلاخلاف مذکور ہے۔

انہیں اقوال میں سے امیر المؤمنین سیّدنا عمر فاروق رضی اللہ تعالی عنہ کا تراویح کے بارے میں ارشادِ گرامی ہے: «نعمتِ البدعةُ هذه!»[1] "کتنی اچھی بدعت ہے یہ!"۔ اور حضرت سیّدنا عبد اللہ بن عمر رضی اللہ تعالی عنہما کا قول نماز چاشت کے بارے میں ہے: «وإنّها لبدعةٌ ونعمتِ البدعةُ! وإنّها لمِن أحسَنِ ما أحدثَه النّاسُ!»[2]. "یقیناً یہ بدعت ہے، لیکن بہت اچھی بدعت ہے! اور یہ لوگوں کی اِیجاد کردہ عمدہ ترین چیزوں میں سے ایک ہے"۔

بعض بدعات حُسن وخوبی میں واضح ہیں، جیسا کہ امام شَعرانی رحمہ اللہ تعالی "کشف الغمّۃ" میں ابواُمامہ باہلی رضی اللہ تعالی عنہ سے، تراویح پر مداوَمت واِلتزام سے متعلق نقل فرماتے ہیں: "كان أبو أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه يقول: أحدثتم قيامَ رمضان فدُوموا على ما فعلتم، ولا تتركوا؛ فإنّ اللهَ تعالى عاتَبَ بنيَ إسرائيل في قوله:

(١) أخرجه الإمام مالك في "المَوطّأ" كتاب الصّلاة في رمضان، ر: ٢٥٢، صـ٧٠.

(٢) انظر: "فتح الباري" كتاب التهجد، تحت ر: ١١٧٥، ٣/ ٦٢.

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[1] ...الآية"[2]. ابواُمامہ باہلی (اپنے زمانے کے لوگوں سے) کہا کرتے، کہ تم لوگوں نے جو رمضان میں قیام کی عادت ڈال رکھی ہے، اس پر ہمیشہ قائم رہنا، اور اسے کبھی ترک نہ کرنا؛ کیونکہ اللہ تعالی نے بنی اسرائیل پر اسی ترک کے سبب عتاب فرمایا، جیسا کہ ارشاد باری تعالی ہے: "اور راہب بننا (گوشہ نشینی اختیار کرنا)، تو یہ بات انہوں نے دین میں اپنی طرف سے نکالی، ہم نے ان پر مقرّر نہ کی تھی، ہاں یہ بدعت انہوں نے اللہ کی رضا چاہنے کو پیدا کی، پھر اسے نہ نباہا جیسا اس کے نباہنے کا حق تھا، توان کے ایمان والوں کو ہم نے اس کا ثواب عطا کیا، اور ان میں سے بُہتیرے فاسق ہیں"۔

یہاں یہ بات بھی واضح ہوئی، کہ کسی چیز پر بدعت کا اِطلاق اس چیز کی فی نفسہ اچھائی کے مُنافی نہیں، اور نہ ہی اس کے بُرا ہونے کی دلیل ہے، بلکہ کبھی کسی چیز کو ایک اعتبار سے بدعت، اور دوسرے اعتبار سے سنّت بھی کہتے ہیں، جس طرح خلفائے راشدین کے اَدوار میں انجام پانے والے اُمور، معنیٔ اوّل کے اعتبار بدعت

---

(١) پ٢٧، الحدید: ٢٧۔

(٢) "كشف الغمّة" باب صلاة التطوّع، فصل في التراويح، الجزء ١، صـ١٤٦.

ہیں، جبکہ بحکم حدیث: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين»[1]. (یعنی تم پر میری اور میرے خلفائے راشدین کی سنّت لازم ہے) سنّت ہیں۔

جمعِ قرآن کا بیان

اسی طرح حضرت سیّدنا صدیق اکبر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا مقدّمہ جمعِ قرآن مجید کے متعلق ارشاد مبارک، جسے امام بخاری نے اپنی "صحیح" میں ذکر کیا: "میں نے جناب عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے کہا کہ تم وہ کام کیسے کر سکتے ہو، جو رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم نے نہیں کیا؟ جناب عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے جواب دیا کہ رب تعالیٰ کی قسم! یہ کام اچھا ہے، جناب عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ بار بار اس مُعاملے میں مجھے راضی کرتے رہے، حتّی کہ اللہ تعالیٰ نے اس کام کے لیے میرا سینہ کشادہ دیا، اور بالآخر میری رائے بھی حضرت عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کی رائے کے مُوافق ہوگئی[2]۔

حضرت سیّدنا فاروق اعظم رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا قول حضرت سیّدنا صدیقِ اکبر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کے جواب میں، اور حضرت صدیقِ اکبر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا قول حضرت سیّدنا زید بن ثابت رضی اللہ تعالیٰ عنہ کے جواب میں، جیسا کہ صحیح بخاری میں مذکور ہے، اس باب میں نص ہے کہ "صحابۂ کرام رضی اللہ تعالیٰ عنہم نے بعض بدعات کو اچھا کہا، اور ان کے فعل پر اِصرار کیا، یا التزام کا حکم دیا"۔ بلکہ جملہ صحابۂ کرام -رضوان اللہ تعالیٰ علیہم اجمعین- نے جمعِ قرآن پر

---

(١) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب السنّة، ر: ٤٦٠٧، صـ٦٥١.

(٢) "صحيح البخاري" كتاب فضائل القرآن، ر: ٤٩٨٦، صـ٨٩٤.

اتفاق واِجماع کیا، اور بعض بدعات کو بالیقین بُرا سمجھا۔ کیا اس سے صحابۂ کرام کا بدعت کی تقسیم (حسنہ سیّئہ) پر متفق ہونا ظاہر نہیں ہوتا؟![1]۔

اسی طرح مصطفی جانِ رحمت ﷺ کا بدعت کی تقسیم کی طرف اشارہ فرمانا کہ «مَن سنّ في الإسلام سنّةً حسَنةً، فله أجرُها وأجرُ مَن عملَ بها» ...الحدیث[2] یعنی "جس نے اسلام میں اچھے کام کی ابتداء کی، اسے اپنے عمل کا اجر بھی ملے گا، اور بعد میں عمل کرنے والوں کے عمل کا اجر بھی ملے گا۔ اور لفظ "سَنّ" کو بلا ضرورتِ شرعیّہ "أحییَ" کے معنی میں بیان کرنا تحریف ہے؛ کہ لفظ "سَنّ" نہ لغت میں "أحیَی" کے معنی میں آتا ہے، نہ ہی شریعت میں اس معنی کا کچھ پتا ملتا ہے۔ اسی طرح "روّج" کے معنی میں لینا بھی بدعت کی تقسیم کے مخالفین کو مفید نہیں؛ کیونکہ وہ اِیجاد واِحداث کو شامل ہے، اور "حسَنہ" کی قَید کے بیان کے ساتھ، حدیث میں لفظِ "سنّت" طریقہ کے معنی میں استعمال ہوا ہے، اس لیے "روّج" کی صحت لغۃً وشرعًا محلِ کلام ہے۔

اکابر علمائے کرام نے اس حدیث میں لفظِ "سَنّ" کو "ابتدَع" کے معنی میں لیا ہے، جیسا کہ ملّا علی قاری -علیہ رحمۃ اللہ الباری- "شرح شفاء" میں لکھتے ہیں:

(۱) أي: البدعة قسمان: (۱) الحسَنة، (۲) والسيِّئة.

(۲) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الزّكاة، ر: ۲۳۵۱، صـ۴۱۰.

"«كلُّ بدعةٍ ضلالة»[1] خصّ[2] منها البدعة الحسَنة لحديث: «مَن سنَّ في الاسلام سنّةً حسنةً، فله أجرُها وأجرُ مَن عملَ بها»، ومنه قول عمرَ رضي الله تعالى عنه: "نعمتِ البدعةُ هذه!"[3]. "ہر بدعت گمراہی ہے"، اس حدیث پاک سے بدعتِ حسنہ کو خاص کیا گیا ہے (استثناء کیا گیا ہے)، اُس حدیث پاک کے ذریعے جس میں فرمایا کہ "جو اسلام میں اچھے کام کی ابتداء کرے، اسے اپنے عمل کا اجر بھی ہو گا، اور بعد میں عمل کرنے والے کے عمل کا اجر بھی ملے گا"، اسی طرح نمازِ تراویح سے متعلق حضرت سیّدنا عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا قول کہ "یہ تو بڑی اچھی بدعت ہے!"۔

امام نووی "شرح صحیح مسلم" میں حدیث: «لا تقتل نفس ظلماً» ...إلخ، کے تحت فرماتے ہیں: "هذا الحديثُ من قواعد الإسلام، وهو أنّ كلَّ مَن ابتدعَ شيئاً من الشرِّ، كان عليه مثلُ وِزر كلِّ مَن اقتدَى به في ذلك، فعمِلَ مثلَ عَملِه إلى يوم القيامة، ومثلُه مَن ابتدعَ شيئاً من الخير، كان

(۱) أخرجه ابن ماجه في "السنن" مقدّمة المؤلّف، ر: ٤٢، صـ١٧.

(۲) أي: قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «كلُّ بدعةٍ ضلالة» أمرٌ عامٌّ، خصّصه الحديثُ: «مَن سَنَّ في الإسلام»....

(۳) "شرح الشّفا" القسم ۲، الباب ۱، فصل، ۲/ ۱۹، ۲۰.

له مثلُ أجرِ كلِّ مَن يعملُ به إلى يوم القيامة، وهو مُوافِقٌ للحديث الصّحيح: «مَن سَنَّ سنّةً حَسَنةً»، «ومَن سَنّ سنّةً سيِّئةً»" ...إلخ[1].

یعنی یہ حدیث مبارک اسلام کے بنیادی قواعد میں سے ایک ہے، اور وہ یہ کہ جس نے اسلام میں بُری بات ایجاد کی، اس کا وبال ایجاد کرنے والے پر ہے، اور اس پر عمل کرنے والے ہر شخص کا وبال بھی اسی پر ہے۔ اسی طرح جس نے اسلام میں کسی اچھی بات کی بنیاد ڈالی، اس کا اجر اسے ضرور ملے گا، اور قیامت تک اس پر عمل کرنے والوں کا اجر بھی اسے ملتا رہے گا۔ یہ دونوں باتیں صحیح حدیث کے مطابق ہیں کہ "جس نے اچھے کام کی بنیاد ڈالی، اور جس نے بُرے کام کی ابتداء کی" ...الخ۔

نیز امام نوَوی حدیث: «مَن سَنَّ» کے تحت فرماتے ہیں: "هذا تخصيصٌ لقولِه ﷺ: «كلُّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»"[2]. "یہ قول رسول اللہ ﷺ کے اُس فرمان کو خاص کرتا ہے، جس میں فرمایا کہ ہر نیا کام بدعت ہے، اور ہر بدعت گمراہی ہے"۔

---

(١) "شرح صحيح مسلم" كتاب القسامة، الجزء ١١، صـ١٦٦.

(٢) المرجع السابق، كتاب الزكاة، الجزء ٧، صـ١٠٤.

ملّاعلی قاری اس حدیث شیخین کی شرح میں فرماتے ہیں: «مَن أحدَث في أمرِنا هذا ما ليس منه[1]، فهو رَدٌّ»[2]: "«منه» إشارةٌ إلى أنّ إحداثَ ما لم ينازع الكتابَ والسنّةَ ليس بمذمومٍ"[3]. "«منه» سے اس بات کی طرف اشارہ ہے، کہ کوئی بھی نیا کام جو کتاب اللہ اور سنّتِ رسول ﷺ کے مخالف نہ ہو، تو وہ بُرا نہیں"۔

نیز ملّاعلی قاری "شرح عین العلم" میں فرماتے ہیں: "وقد تكون البدعةُ حسَنةً، وقد تكون واجبةً، وقد تكون مُباحةً"[4]. "بدعت کبھی حَسن، کبھی واجب اور کبھی مُباح (جائز) ہوا کرتی ہے"۔

---

(۱) "صحیح البخاری" میں لفظِ "فیہ" ہے، جو لفظِ "منہ" سے متبادل ہے۔

(۲) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ر: ۲٦۹۷، صـ٤٤۰. وأخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور، ر: ٤٤۹۲، صـ۷٦۲.

(۳) "المرقاة" كتاب الإيمان، الفصل ۱، تحت ر: ۱٤۰، ۱/ ۳٦٦.

(٤) "شرح عين العلم" الباب ۳ في الصوم وكسر الشهوة، ۱/ ۱۷۸.

امام غزالی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ کتاب "اِحیاء العلوم" آداب سماع کے ادبِ خامس ۵ میں لکھتے ہیں: "وقول القائل: إنّ ذلك بدعةٌ -إلى أن قال-: وإنّما المحظورُ بدعةٌ تُزاحِم سنّةً مأموراً بها" ...إلخ[1]. یعنی صرف وہ بدعت مذموم وممنوع ہے، جو سنّتِ رسول صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کے مخالف ہو۔

"کیمیائے سعادت" میں فرماتے ہیں: "وایں ہمہ اگرچہ بدعت است، واز صحابہ وتابعین نقل نکردہ اند، لیکن نہ ہرچہ بدعت بود نہ شاید کہ بسیاری بدعت نیکو باشد، پس بدعتی کہ مذموم است آنکہ مخالف سنت باشد" ...الخ[2]۔ "اگرچہ وہ بدعت ہے، اور صحابۂ کرام وتابعین سے منقول بھی نہیں، لیکن ہر بدعت بُری نہیں ہوتی، کبھی بدعت اچھی بھی ہوتی ہے، بُری بدعت صرف وہ ہے جو سنّتِ رسول صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کے مخالف ہو"۔

امام عزّ الدین بن عبد السلام نے قواعد واصول سے مطابقت کو معتبر رکھتے ہوئے فرمایا کہ "بدعت قواعدِ شرعیّہ پر پیش کی جائے، اگر قواعدِ ایجاب میں داخل ہو تو واجب ہے، اور قواعدِ تحریم میں داخل ہو تو حرام ہے"[3]، ...وعلیٰ ہذا القیاس۔

---

(۱) "الإحياء" كتاب آداب السّماع، الباب ۲، المقام ۳، الأدب ۵، ۲/ ۳۳۱، ۳۳۲.

(۲) "كيمياء السعادة" الركن ۲، الأصل ۸، الباب ۲، آداب السّماع، صـ۲۰۶.

(۳) انظر: "سبل الهدى والرشاد" جُماع أبواب مولده الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم، الباب ۱۳ في أقوال العلماء في عمل المولد الشريف، ۱/ ۳۷۰، نقلاً عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

امام نووی، حافظ بَیہقی اور امام ابنِ حجر مکّی[1]، حضرت امام شافعی رحمہم اللہ تعالی سے نقل کرتے ہیں: "المحدَثات من الأمور ضربان، **أحدهما**: ما أُحدِث يخالف كتاباً، أو سنّةً، أو أثراً، أو إجماعاً، فهذه البدعةُ الضالّة. **والثاني**: ما أحدِثَ من الخير مما لا يخالف شَيئاً من ذلك، فليس بمذموم"[2]. "بدعت کی دو۲ قسمیں ہیں: **(۱)** وہ جو کتاب اللہ، سنّتِ رسول، اثرِ صحابہ، یااِجماعِ امّت کے مخالف ہو، وہ بدعت سیّئہ ہے۔ **(۲)** وہ جواِن میں سے کسی کے بھی مخالف نہ ہو، وہ بدعتِ حسَنہ ہے"۔

مخالفین کی اصطلاح بھی کوئی بدعت کے شرعی معنی تو نہیں

باقی رہی اصطلاحِ مخالفین کہ "جوامرِ دینی زمانۂ رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم، اور دَورِ صحابہ وتابعین میں نہ پایا جائے، وہ بدعت ہے"، اگر کسی کتاب میں اس اصطلاح کا پتا ہو بھی (قطع نظر اس سے کہ جُمہور علماء کی تفاسیر کے مقابل، یہ اصطلاح قابلِ توجہ نہیں) تو بدعت کے معنی میں یہ اصطلاح خاص اُس قائل کی اپنی ہے، نہ کہ کوئی

---

(۱) أي: "الفتح المبين" تحت الحديث ٥، صـ١٠٧.

(۲) انظر: "فتح الإله في شرح المشكاة" كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، تحت ر: ١٤١، الفصل ١، ١/ ٥٣٥.

معنئ شرعی، حتی کہ نصوصِ شرعیّہ کے طور پر اسے پیش کیا جائے، یہ تو محض اس کی اپنی اختراع وایجاد ہے اور بس!۔

رہا یہ شبہ کہ "یہ فعل عہدِ سابق میں نہ ہوا، اور حضرتِ رسالت ﷺ نے بھی نہ کیا، تو اَب ہم کس طرح کریں؟!" اس کا جواب یہ ہے، کہ یہ شبہ عہدِ صحابہ میں پیش ہو کر رَد ہو چکا؛ کیونکہ کسی بھی کام کے جائز یا ناجائز ہونے کا دار و مدار اس بات پر ہے، کہ فی نفسہ وہ کام اچھا ہے یا بُرا! اسی بِنا پر صحابۂ کرام نے جمعِ قرآنِ مجید پر اتفاق کیا، حالانکہ یہ کام عہدِ نبوّت میں نہیں ہوا تھا۔

بدعت کے معنی کی حقیقت

حاصلِ کلام یہ ہے کہ بدعت اپنے دوسرے معنی (مخالفِ سنّت)، یعنی سنّت کے مخالف وضد ہونے میں مطلقاً گمراہی وضلالت ہے۔ مذمّتِ بدعت کی اکثر احادیث میں یہی معنی مراد ہیں (یعنی جو بدعت سنّت کے خلاف ہو)، اور احادیث میں وارد وعیدیں بھی اسی معنی کے مناسب ہے، اور اس معنی کے اعتبار سے حدیث: «کلّ بدعةٍ ضلالة» (یعنی ہر بدعت گمراہی ہے) اپنے حقیقی معنی پر ہے، اور یہ قاعدہ کلّیہ بغیر کسی تاویل وتصرّف کے صحیح ہے۔

معنیٔ اوّل ومخالفین کی اصطلاح کے مطابق بدعتِ حسَنہ وسیّئہ مزید پانچ۵ اَقسام[1] کی طرف منقسم ہوتی ہے، اور «كلّ بدعةٍ ضلالة» بمعنی "كلّ بدعةٍ سيّئةٍ ضلالة" (ہر بُری بدعت گمراہی) ہے۔ یا"كلّ" بمعنی اکثر ہے؛کہ شرع شریف میں ہزارہاجگہ ایسا استعمال ہواہے۔

بالجملہ کسی امر کا حضور اکرم ﷺ کی ذات سے ثابت نہ ہونا، اُس کام کی کراہیت یاحرمت کوثابت نہیں کرتا، اور نہ ہی اس کام کے عہدرسالت ﷺ میں نہ پائے جانے سے کوئی فرق آتاہے۔ اسی طرح کسی چیز کاقُرونِ ثلاثہ میں نہ پایاجانابھی اس کے ضلالت وبدعتِ سیّئہ ہونے پر دلیل نہیں۔لہٰذاحدیث:«خير أمّتي قَرني»[2] سے مخالفین کااِستدِلال،اس بات پرکہ "جوامر قُرونِ ثلاثہ یعنی عہدِ سیّدالمرسلین وزمانۂ صحابہ وتابعین میں نہ پایا جائے، وہ بدعت وضلالت ہے"محض بے جاہے۔

---

(۱) یعنی حرام، مکروہ، مباح، مندوب، واجب کی طرف تقسیم ہوتی ہے۔ ائمۂ دین وعلمائے محققین سب اس تقسیم کے قائل ہیں،اور کتبِ سابقین ولاحقین میں بلاخلاف مذکور ہے۔

(٢) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ...إلخ، ر: ٣٦٥٠، صـ٦١٢.

دوسرا قاعدہ

اَفعالِ خیر کا مجموعہ خیر پر باقی رہتا ہے

اگر چند بُرے اعمال کو یکجا کر دیا جائے، تو وہ مجموعہ بھی بُرا بلکہ اَور زیادہ بُرا ہو جاتا ہے۔ اسی طرح اگر چند نیک اعمال کو جمع کر دیا جائے، تو وہ مجموعہ بھی نیک بلکہ اَور زیادہ اچھا اور بہتر ہو جاتا ہے۔ "یعنی بُرے اعمال کا مجموعہ بھی بُرا ہو گا، جبکہ نیک اعمال کا مجموعہ بھی نیک ہو گا، بلکہ اُس نیک عمل کو اَور بھی زیادہ تقویت و مضبوطی مل جاتی ہے"۔

جیسے دھاگے کی رسّی، کہ ہر دھاگہ اپنی ایک حیثیت رکھتا ہے، مگر ان کو یکجا کر دیا جائے، تو اس مجموعہ سے ایک مضبوط رسّی کی شکل حاصل ہوتی ہے۔ اسی مناسبت سے یہ کہنا بے جا نہ ہو گا کہ "کئی اچھے کاموں کا ثواب، ایک کارِ خیر کے ثواب سے کہیں زیادہ ہے"۔

فقہائے کرام جزء کی کیفیت پر کُل کی کیفیت کا استدلال کرتے ہیں

علمائے کلام وفقہائے کرام کی عادت مستمرہ رہی ہے، کہ وہ کیفیاتِ اَجزاء سے کیفیتِ مجموع پر استِدلال کرتے ہیں، اور کبھی کسی کو اس میں اختلاف نہیں ہوتا۔

قال في "المواقف" في بحث الكلام: "فإنّ حصولَ كلّ حرفٍ مشروطٌ بانقضاء الآخَر، فيكون له أوّل، فلا يكون قديماً،

فكذا المجموعُ المركَّبُ منها"[1]. "علّامہ عضد الدّین ایجی "مَواقف" میں کلام کی بحث میں فرماتے ہیں، کہ یقیناً ہر حرف کا حصول دیگر حرف کے منتفی ہونے سے مشروط ہے، اس طور پر وہ اس کے لیے اوّل ہوگا، قدیم نہیں۔ اسی طرح یہ مجموعہ بھی ان حروف سے مرکَّب ہوگا"۔

امام ابنِ امیر الحاج "شرح منیۃ المصلّی" کے باب تسبیح میں تصریح فرماتے ہیں کہ "جب کھجور کے دانوں پر شمار درست ہے، تو اِن کو ایک لڑی میں پرَو کر تسبیح بنانے میں کونسا حرج لازم آیا؟!"۔

"شرح سفر السعادۃ"[2] میں کثیر ابنِ شہاب سے نقل کیا کہ "میں نے امیر المؤمنین عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے پنیر کا حکم معلوم کیا، آپ نے فرمایا: پنیر دودھ، پانی اور کھیس سے بنایا جاتا ہے، تو اسے کھاؤ"[3]۔ یعنی جب الگ الگ حالت میں اُس کے اَجزاء حلال ہیں، تو اُن سب کا مرکّب ومجموعہ کیوں ناجائز ہوگا؟!

---

(١) "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١٠٤.

(٢) "شرح سفر السعادة" خاتمة الكتاب، صـ٥٤٨.

(٣) أخرجه البَيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الضحايا، ٦/١٠.

امام غزالی "اِحیاء العلوم" میں سماع کے باب میں لکھتے ہیں: "فإذا لم يحرم الآحادُ، فمِن أين يحرم المجموع ...؟!"(۱) "جب کسی شَے کا جز حرام نہیں، تو اس کا کُل (مجموع) کیسے حرام ہوگا؟!

مزید فرماتے ہیں: "فإنّ أفرادَ المباحات إذا اجتمعت، كان ذلك المجموعُ مُباحاً"(۲). "مُباح اُمور کے اَفراد، اجتماعیت کی صورت اختیار کرلیں، تب بھی مُباح ہی رہتے ہیں"۔

اس قاعدہ کے ثبوت میں حدیث پاک

اس قاعدہ کی اصل حدیث شریف سے بھی ثابت ہے، سنن ابو داود میں حضرت سیّدنا ابوہریرہ رضی اللہ تعالی عنہ سے روایت ہے: «وقد سمعتُكَ يا بلال! وأنت تقرأ من هذه السّورة ومن هذه السّورة!» قال: كلامٌ طيّبٌ يجمعه اللهُ بعضَه إلى بعض، فقال النبيُّ ﷺ: «كلُّكم قد أصاب»"(۳). "اے بلال! میں نے تمھاری تلاوت سنی کہ تم کچھ یہاں پڑھتے ہو، کچھ وہاں سے (یعنی ایک الگ سورتوں

(۱) "إحياء العلوم" كتاب آداب السّماع، الباب ۱، بيان الدليل...، ۲/ ۲۹۷.

(۲) المرجع السابق.

(۳) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب التطوّع، ر: ۱۳۳۰، صـ۱۹۸.

سے)! عرض گزار ہوئے، کہ پاکیزہ کلام ہے، اللہ تعالیٰ اس کے ایک حصے کو دوسرے سے ملا دیتا ہے! مصطفی جانِ رحمت ﷺ نے فرمایا: تم سب نے درست کیا"۔

دیکھو! حضرت سیّدنا بلال رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے مختلف سورتوں سے بلا ترتیب آیتیں تلاوت کیں، اور کہا کہ یہ سب کلام پاکیزہ ہے، کہ رب تعالیٰ بعض کو بعض کے ساتھ جمع فرماتا ہے، تب حضورِ اکرم ﷺ نے ان کا جواب پسند فرما کر، اس فعل کو درست فرمایا۔ اس حدیث سے مروّجہ پنج آیات کی ایک کھلی اصل بھی ظاہر ہوئی۔

اس قاعدہ سے وہ تمام اختلافی مسائل حل ہو جاتے ہیں، جن کو محض بدعت کہہ کر انکار کر دیا جاتا ہے، مثلاً بزرگوں کے اِیصالِ ثواب کی نیّت سے نذر و نیاز کا اہتمام کرنا، محفلِ میلاد کا اہتمام جو متعدّد نیک اعمال کا مجموعہ ہے، مثلاً تلاوتِ قرآن کریم، حمد و نعت، ذکرِ رسولِ پاک ﷺ، درود و سلام اور کھانا کھلانا وغیرہ اعمالِ صالحہ۔

جب یہ سب نیک اعمال ہیں، تو محفلِ میلاد کی صورت میں ان اعمال کا مجموعہ بھی نیک، بلکہ اور زیادہ باعثِ خیر و برکت ہے۔

تیسرا قاعدہ

چیزوں میں اصل حکم مُباح ہونا ہے

مشہور قاعدہ ہے کہ "الأصل في الأشياء الإباحةُ"[۱] "اشیاء میں اصل حکم اِباحت ہے"۔ یعنی جس شَے کی ممانعت شریعت سے ثابت ہے، صرف وہی شَے ممنوع ومذموم رہے گی، باقی سب چیزیں جائز ومُباح قرار پائیں گی۔

جو کسی شَے کو ناجائز وحرام ومکروہ قرار دے، اس پر لازم ہے کہ شریعتِ اسلام سے اس شَے کی ممانعت ثابت کرے، اگر کہیں ممانعت نہیں، تو یہی اس شَے کے جائز ہونے کی دلیل ہے؛ کیونکہ چیزوں میں اصل حکم اِباحت (جائز ہونا) ہے۔

جب کسی کام کے کرنے یا نہ کرنے کے بارے میں، شریعتِ مطہَّرہ میں کوئی حکم صراحۃً نہ ہو، تو وہاں حکم اختیاری ہوتا ہے۔ اس قاعدے پر قرآن وحدیث سے دلائل، اور امّت کے فقہائے کِرام کے اقوال بے شمار ہیں۔

"مسلَّم الثبوت" میں ہے: "الإباحةُ حكمٌ شرعيٌّ؛ لأنّه خطابُ الشّرع تخييراً، والإباحةُ الأصليّةُ نوعٌ منه؛ لأنّ كلَّ ما عدمَ فيه المدركُ الشّرعي للحرَج في فعلِه وتركِه، فذلك مدركٌ شرعيٌّ لحكم الشّارع

(۱) "الأشباه والنظائر" الفنّ الأوّل، القاعدة الثالثة، صـ۷۳.

بالتخيير، فهي -أي: الإباحةُ- لا تكون إلّا بعد الشّرع، خلافاً لبعض المعتزلة"(۱).

"اِباحت ایک حکمِ شرعی ہے؛ کیونکہ کسی چیز کا مُباح ہونا بھی شریعت کا ایسا خطاب ہے، جس میں کرنے یا نہ کرنے کا بندے کو اختیار ہوتا ہے، جبکہ اِباحتِ اصلیہ بھی اسی کی ایک نوع ہے؛ کیونکہ ہر وہ کام جس میں کرنے یا نہ کرنے کا کوئی ذکر نہ ہو، اس میں شریعت کی طرف سے بندے کو اختیار ہے، اسی کا نام اِباحت ہے، اور اِباحت بھی اَحکامِ شریعت میں سے ایک حکم ہے۔ اس میں بعض معتزلہ کو اختلاف ہے"۔

حضرت علّامہ بحر العلوم اس کی شرح میں فرماتے ہیں: "أي: عدمُ المُدرك الشّرعي لهما مدركٌ شرعيٌّ بحكم الشّرع بالتخيير، والإباحةُ الأصليّة لا تكون إلّا في موضع عدم المدرك الشّرعي للحرج في الفعل والترك"(۲) ...إلخ.

"جب شریعت میں کسی کام کے کرنے یا نہ کرنے کا کوئی ذکر نہ ہو، تو وہاں کسی حکم کا ذکر نہ ہونا، خود ایک حکمِ شریعت ہے، جسے حکمِ اختیاری کہتے ہیں، اسی کا نام

---

(۱) "مسلَّم الثبوت" الباب ۲، صـ۱۲۳، ۱۲٤.

(۲) "فواتح الرَّحموت" المقالة ۲، صـ٥٦.

اِباحت اصلیہ ہے؛ تاکہ اس کام کے بجالانے یا ترک کرنے میں کوئی حرج واقع نہ ہو"۔اسی کو مُباح بھی کہتے ہیں۔

اس مسئلہ پر دلائل قرآنیہ

ارشادِ باری تعالی ہے: ﴿هُوَ الَّذِيْ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾[1] "وہی ہے جس نے تمھارے لیے بنایا جو کچھ زمین میں ہے"۔ حضرت ملّا علی قاری "مرقات شرحِ مشکاۃ" میں فرماتے ہیں: "«الحلالُ بيّن والحرامُ بيّنٌ»[2] ...: أي: واضحٌ لا يخفى حلُّه بأن ورَدَ نصٌّ على حلِّه، أو مُهِّد أصلٌ يمكن استخراجُ الجزئيّات منه، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾[3]؛ فإنّ "اللامَ" للنّفع، فعُلم أنّ الأصلَ في الأشياء الحلُّ، إلّا أن يكونَ فيه مضرّةٌ"[4]. حدیث: "حلال واضح ہے"... "یعنی اس کی حلّت پوشیدہ نہیں، کہ یا تو اس کے بیان حلّت کو ظاہر کرنے کی غرض سے

---

(١) پ۱، البقرة: ۲۹۔

(٢) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الإيمان، ر: ٥٢، صـ١٢.

(٣) پ۱، البقرة: ۲۹۔

(٤) "المرقاة" كتاب البيوع، الفصل ١، تحت ر: ٢٧٦٢، ٦/ ١١.

کوئی نص وارد ہوئی، یا کسی جزئی سے اس کے حلال ہونے کو بیان کیا گیا، جیسا کہ باری تعالی کا ارشاد ہے: "جس نے تمھاری خاطر بنایا جوکچھ زمین میں ہے"، اس میں "لام" منفعت (فائدہ) کے لیے۔ تو معلوم ہوا کہ اشیاء میں اصل حکم حلال ہونا ہے، جب تک اس میں کوئی ضرر (نقصان) نہ ہو"۔

"غمز عیون البصائر" میں ہے: "ودليلُ هذا القول قولُه تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾[1]، أخبر بأنّه خلقَه لنا على وجه المِنّة، وأبلغُ وجوهِ المِنّة علينا إطلاقُ الانتفاع، فتثبتُ الإباحةُ"[2].

"اس مسئلہ میں واضح دلیل یہ ارشاد باری تعالی ہے: "جس نے تمھاری خاطر بنایا جوکچھ زمین میں ہے"۔ اس آیت مبارکہ میں اللہ تبارک وتعالی نے واضح طور پر بیان فرما دیا، کہ زمین وآسمان میں جوکچھ ہے، اس کو ہمارے لیے بطور نعمت پیدا فرمایا، اور کمال مہربانی یہ فرمائی کہ اس نعمت کو مطلقاً منفعت (فائدہ) کے لیے رکھا، لہذا اس سے اِباحت ثابت ہوتی ہے"۔

اللہ جلّ مجدہ ارشاد فرماتا ہے: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَّطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَّكُوْنَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوْحاً أَوْ لَحْمَ

---

(۱) پ۱، البقرة: ۲۹۔

(٢) "غمز عيون البصائر" الفنّ ١، القاعدة ٣، ١/ ٢٢٤.

خِنْزِيرٍ﴾[1]. "تم فرماؤ کہ میں نہیں پاتا اس میں جو میری طرف وحی ہوئی، کسی کھانے والے پر کوئی کھانا حرام ہو، مگر یہ کہ مُردار ہو، یا رگوں کا بہتا خون، یا بدجانور کا گوشت"۔

"تفسیر مدارک التنزیل" میں فرمایا: "وفيه تنبيهٌ على أنّ التحريمَ إنّما يثبت بوحي الله وشرعِه، لا بهَوى الأنفُس"[2]. "اس میں اس بات کی پر تنبیہ ہے، کہ حرام صرف وہی چیز ہے جس کی حرمت وحیٔ الٰہی، یا شریعتِ مطہّرہ سے ثابت ہو، محض نفسانی خواہش سے کوئی چیز حرام نہیں ہوجاتی"۔

حضرت سیّدنا عبد اللہ بن عبّاس رَضِیَ اللہُ تَعَالٰی عَنْہُمَا سے روایت ہے: «كان أهلُ الجاهليّة يأكلون أشياءَ ويتركون أشياءَ تقذُّراً، فبعثَ اللهُ نبيَّه، وأنزلَ كتابَه، وأحلَّ حلالَه، وحرَّم حرامَه، فما أحلَّ فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما سكتَ عنه فهو عفوٌ»[3].

"زمانۂ جاہلیت میں لوگ بعض چیزوں کو کھاتے اور بعض چیزوں سے نفرت کرتے ہوئے انہیں چھوڑ دیتے، اللہ تعالی نے نبیٔ کریم صَلَّی اللہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم کو مبعوث فرمایا، ان پر قرآن کریم نازل فرمایا، حلال چیزوں کو حلال قرار دیا، اور حرام چیزوں کو حرام قرار

---

(۱) پ۸، الانعام: ۱۴۵۔

(٢) "مدارك التنزيل" سورة الأنعام، تحت الآية: ١٤٥، ١/ ٣٩٥.

(٣) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الأطعِمة، ر: ٣٨٠٠، صـ٥٤٢.

دیا، لہذا حلال وہی ہے جسے اس نے حلال قرار دیا، اور حرام وہی ہے جسے اس نے حرام کہا، اور جس سے سکوت فرمایا وہ مُعاف ہے"۔

حضرت شیخ عبد الحق محدّث دہلوی "اَشعّۃ اللمعات" میں اس حدیث کے تحت فرماتے ہیں: "ازیں جا معلوم میشود، کہ اصل در اشیاء اِباحت است"[۱]۔ "یہاں سے معلوم ہوا کہ تمام اشیاء میں حکم اِباحت اصل ہے"۔

"سنن ترمذی"[۲] اور "سنن ابن ماجہ" میں حضرت سیّدنا سلمان فارسی رَضِیَ اللہُ تَعَالٰی عَنْہُ سے روایت ہے: «الحلالُ ما أحلَّ اللهُ في كتابه، والحرامُ ما حرَّمَ اللهُ في كتابه، وما سكتَ عنه فهو مما عَفا عنه»[۳]. "حلال وہ ہے جسے اللہ تعالی نے اپنی کتاب میں حلال فرمایا، اور حرام وہ ہے جسے اللہ تعالی نے اپنی کتاب میں حرام کیا، اور جس کے بارے میں سکوت فرمایا، وہ مُعاف شدہ چیزوں میں سے ہے"۔

---

(١) "أشعّة اللمعات" كتاب الصيد والذبائح، الفصل ٣، ٣/ ٥٠٩.

(٢) أي: في أبواب اللباس، ر: ١٧٢٦، صـ٤١٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الأطعمة، ر: ٣٣٦٧، صـ٥٧٤.

حضرت ملّا علی قاری عَلَیْہِ الرَّحْمَۃ "مرقاۃ شرح مشکاۃ" میں اس حدیث کے تحت فرماتے ہیں: "فيه أنّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ"(۱). اس حدیث میں اس بات کی طرف اشارہ ہے، کہ اشیاء میں اصل حکم اِباحت (جائز ہونا) ہے۔

"صحیح مسلم شریف" میں ہے: «إنّ أعظمَ المسلمين في المسلمين جُرماً، مَن سأل عن شيءٍ لم يحرَّم على المسلمين، فحُرّمَ عليهم من أجل مسألتِه»(۲). "مسلمانوں میں سب سے بڑا جُرم اس کا ہے، جس نے اس چیز کے متعلق سوال کیا، جو مسلمانوں پر حرام نہیں تھی، مگر اُس کے (فضول) سوال کے باعث حرام کر دی گئی"۔

کسی دلیل کے بغیر، حرمت یا کراہت کا حکم کرنا، شریعت اسلامیہ پر اِفتراء ہے

جب قرآن کریم سے اِباحت کا اصل ہونا صراحۃً واشارۃً ہر طرح ثابت ہو گیا، تو اَب اشیاء کی حرمت وکراہت پر بغیر کسی مستقل دلیلِ شرعی کے حکم کرنا، یا اس بارے میں توقف کرنا، اور حرمت کو اصلِ شرعی کہنا (جس طرح بعض لوگوں کی عادت ہے) اللہ تبارک وتعالی پر اِفتراء (جھوٹ باندھنا) ہے۔ ارشاد باری تعالی ہے:

﴿وَلَا تَقُوْلُوْا لِمَا تَصِفُ اَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هٰذَا حَلٰلٌ وَّهٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوْا

---

(۱) "المرقاة" كتاب الأطعِمة، الفصل ۲، تحت ر: ۴۲۲۸، ۸ / ۵۷.

(۲) "صحيح مسلم" كتاب الفضائل، ر: ۶۱۱۶، صـ۱۰۳۶.

عَلَى اللهِ الْكَذِبَ﴾[1] [النّحل: ١١٦]. "اور نہ کہو اسے جو تمھاری زبانیں جھوٹ بیان کرتی ہیں: یہ حلال ہے اور یہ حرام ہے؛ کہ اللہ پر جھوٹ باندھو!"۔

علّامہ شامی "ردّ المختار" میں علّامہ نابُلسی سے نقل کرتے ہیں: "وليس الاحتياطُ في الافتراء على الله تعالى بإثبات الحرمة أو الكراهة، اللذَين لا بدّ لهما من دليل، بل [الاحتياطُ] في الإباحة التي هي الأصلُ"[2].

"احتیاط اس بات میں نہیں کہ حرمت یا کراہت (جن کے لیے دلیل کی ضرورت ہے) کو ثابت کر کے اللہ تعالی پر اِفتراء کیا جائے، بلکہ اِباحت کے قول میں احتیاط ہے؛ کیونکہ اِباحت اصل ہے"۔(جس کے لیے دلیل کی ضرورت ہے)

ملّا علی قاری اپنے رسالہ "اقتداء بالمخالف" میں فرماتے ہیں: "ومن المعلوم أنّ الأصلَ في كلّ مسألةٍ هو الصحّةُ، وأمّا القولُ بالفساد والكراهة، فيحتاج إلى حجّةٍ من الكتابِ أو السنّةِ أو إجماعِ الأمّة" ...إلخ. "یہ بات ثابت شدہ ہے، کہ ہر مسئلہ میں اصل حکم صرف اِباحت وصحت ہے، جبکہ فساد اور کراہت کے حکم کے لیے دلیل کی ضرورت ہے، قرآن کریم سے ہو، یا سنّتِ رسول سے ہو، یا اِجماعِ امّت سے ہو"۔

---

(١) پ۱۴، النحل: ۱۱۶۔

(٢) "ردّ المحتار" كتاب الأشربة، ٥/ ٢٩٦.

علّامہ سیّد شریف قدّس سرّہٗ فرماتے ہیں: "الحلالُ بالنصّ والحرامُ بالنصّ، والمسكوتُ عنه باقٍ على أصل الإباحة". "حلال وحرام نص سے ثابت ہوتے ہیں، اور جس بارے میں کچھ حکم نہیں، وہ اپنی اصل اِباحت (جواز) پر رہتا ہے"۔

"ہدایہ" کی فصل حِداد میں ہے: "الإباحة أصلٌ"[1]. "اِباحت (جائز ہونا) اصل حکم ہے"۔ "شرح الوقایۃ" میں ہے: "لما حكموا بحرمة المسفوح، بقيَ غيرُ المسفوح على أصلِه، وهي الحلُّ، ويلزم منه الطهارةُ"[2]. "جس وقت فقہاء کرام بہتے خون کی حرمت کا قول کرتے ہیں، تو نہ بہنے والا خون اپنی اصل پر باقی رہتا ہے، اور وہ حلّت (حلال ہونا) ہے، اور اس سے لازم آتا ہے کہ وہ طاہر بھی ہو"۔

(۱) "الهداية" كتاب الطلاق، الجزء ۲، صـ۳۲۰.

(۲) "شرح الوقاية" كتاب الطهارة، ۱/ ۷۵.

محب طَبری مسألة جواز تقبيل ما فيه تعظيمُ الله تعالى کے ضمن میں فرماتے ہیں: فإنّه إن لم يرِد فيه خبرٌ بالنّدب، لم يرِد بالكراهة أيضاً[1]. "مُباح ومستحب پر دلیل نہ ہونا کراہیت کی دلیل نہیں"۔

جب یہ بات واضح ہوگئی کہ حرمت وکراہت اَحکامِ شرعیہ سے ہیں، اور حکمِ شرعی کے لیے دلیلِ شرعی کا ہونا لازمی ہے، اسی طرح اِباحت بھی اگرچہ حکمِ شرعی ہے، مگر اس کی اصل منصوص اور متفَّق علیہ ہے، اور علمائے اصولیین کی تصریح کے مطابق حرمت وکراہت کے حکمِ شرعی کا نہ ہونا، اِباحت واختیار کے لیے کافی ہے۔ لہذا جواز کے قائلین سے خواہ مخواہِ مستقل دلیل کا مطالبہ کرنا، اور خود ہزاروں جزئیات کی نسبت بلادلیلِ مستقل، کراہت وحرمت کا حکم دینا، نری سینہ زوری وہٹ دھرمی ہے!!۔

فقہائے کرام ایسے سینکڑوں مسائل کی تحسین فرماتے ہیں جو قرونِ ثلاثہ میں نہیں تھے

اسی طرح فقہائے کرام سینکڑوں جگہ اس اصل کی تصریح، اور اس پر مسائل کی تفریع کرتے ہیں، باوجود اس کے اگر کسی نے مذاہب اور ان کی اصطلاحات میں فرق کیے بغیر دھوکا کھایا، تو آیاتِ صریحہ، واحادیثِ صحیحہ، اور اقوالِ علمائے اصول سے (جن کی تحقیق

---

(١) انظر: "عمدة القاري" كتاب الحج، تحت ر: ١٥٩٧، ٧/ ١٦٧، نقلاً عن المحبّ الطبري.

اس مسئلہ میں معتبر ومقبول ہے) چشم پوشی کرنا، اور کتاب وسنّت اور علمائے ملّت کی تحقیق کے مقابل، ایک غیر معتبر مرجوح قول بطورِ دلیل پیش کرنا، اور اپنی خام خیالی سے اسے مبنیٰ اور ماخذ ٹھہرانا، حیاء ودیانتداری کے کس قدر خلاف ہے!! اور فقہائے کرام صدہا مسائل میں (باوجود اس کے کہ ان مسائل کا وجود قُرونِ ثلاثہ میں نہ تھا، نہ ہی شریعت مطہَّرہ نے ان پر کسی حکم کی تصریح کی) جواز واستحسان کا حکم دیتے ہیں۔

اگر لوگ صرف اس قاعدہ کو اچھی طرح سمجھ لیں تو مخالفین کے دھوکہ وفریب سے بچ جائیں

اگر ہمارے دینی بھائی صرف اس قاعدہ کو اچھی طرح سمجھ لیں، تو مخالفین کے دھوکہ وفریب میں بالکل نہ پھنسیں، اور ان سے کہدیں کہ "حرمت وکراہت ثابت کرنا تمھارے ذمّہ ہے، جب تک تم دلائلِ شرعیہ سے ثابت نہ کر دو، مُناظرہ کے قاعدہ کے مطابق، ہمارے لیے اِباحت اصلیہ ہی کافی ہے"۔

اسی طرح بعض بھولی بھالی عوام اور مخالفین کا یہ خبطِ بے ربط کہ "قاعدۂ اِباحت اُس جگہ جاری ہوتا ہے، جہاں شریعت خاموش ہو، اور بدعت کی مذمّت تو احادیث میں وارد ہے ؟!"۔ بدعت کی تحقیق (جو قاعدۂ اُولیٰ میں مذکور ہوئی اس) میں یہ مسئلہ واضح ہونے کے بعد بخوبی حل ہو چکا۔ اُس سے ثابت ہوا کہ کسی امر کا صرف بدعت ہونا، اس کے بُرا ہونے کے لیے کافی نہیں، بلکہ اس کے بدعت ہونے کے ساتھ ساتھ، شریعت اسلامیہ سے اس کی بُرائی کا ثبوت بھی ضروری ہے۔

پھر جس امر کی بُرائی شریعت مطہَّرہ سے ثابت ہو، اسے کوئی جائز و مستحسن نہیں کہتا، ہاں جس کام کی خوبی وبُرائی شریعتِ اسلامیہ سے اصلاً ثابت نہیں، وہ مُباح ہے، اُسے مکروہ وضلالت سمجھنا شریعت مطہَّرہ پر اِفتراء (جھوٹ) ہے۔

"فتح الباری" میں تصریح ہے: "البدعةُ إن كانت ممّا يَندرِج تحت مستحسَنٍ في الشّرع فهي حَسنةٌ، وإن كانت تَندرِج تحت مستقبَحٍ في الشّرع فهي مستقبَحةٌ، وإلّا فمِن قِسم المباح"[1]. "بدعت اگر شریعت اسلامیہ کے پسندیدہ اُمور میں داخل ہو تو وہ بدعتِ حسَنہ ہے، اور اگر وہ شریعت کے ناپسندیدہ اُمور میں داخل ہو تو بدعتِ قبیحہ ہے، اور جو دونوں میں سے کسی میں داخل نہ ہو، تو وہ قسم مُباح سے ہے"۔

یہ قاعدہ حفظ کر لیں، شریعتِ مطہَّرہ کے ہزاروں مسائل کی بنیاد اسی پر ہے۔

چوتھا قاعدہ

قرآن وحدیث کے عموم واِطلاق سے استِدلال بلانکیر جائز ہے

قرآن وحدیث کے عموم واِطلاق سے استِدلال عہدِ صحابۂ کرام رضی اللہ تعالی عنہم سے بلانکیر جاری ہے، اور عقلِ سلیم (کہ باطل خیالات سے پاک ہے) اُس کی صحت پر حکم کرتی ہے۔

---

(١) "فتح الباري" كتاب صلاة التراويح، تحت ر: ٢٠١٠، ٤/ ٢٩٤.

"مسلَّم الثبوت" میں ہے: "وأيضاً شاعَ وذاعَ احتجاجُهم سلَفاً وخلَفاً بالعمومات من غير نكير"[1]. " قرآن وحدیث کے عموم واِطلاق سے استِدلال سلَفاً وخلَفاً بلانکیر جاری ہے"۔

اسی میں ہے[2]: وذلك كاحتجاج سيِّدِنا عمرَ رضي الله تعالى عنه على سيِّدِنا أبي بكرٍ في قِتال مانعِي الزّكاة، بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أُمرتُ أن أقاتِلَ النّاسَ حتّى يقولوا: لا إلهَ إلّا الله»[3]. "اس پر دلیل حضرت سیّدنا عمر فاروق رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا زکاۃ نہ دینے والوں سے جہاد کرنے کے حوالے سے، حضرت سیّدنا صدیق اکبر رضی اللہ تعالیٰ عنہ کا مکالمہ ہے، کہ جب عرب کے بعض قبائل مرتَد ہوگئے، اور حضرت ابوبکر صدیق رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے مانعینِ زکاۃ کے خلاف جنگ کا ارادہ کیا، تو حضرت عمر بن خطّاب رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے حضرت صدیق اکبر رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے عرض کی: آپ ان لوگوں سے کس طرح جنگ کر سکتے ہیں، جبکہ رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: "مجھے اس وقت تک لوگوں سے جنگ کرنے کا حکم دیا گیا ہے، جب تک کہ وہ لا إله إلّا الله نہ کہہ لیں" (یعنی یہ لوگ تو کلمہ پڑھتے ہیں)۔

(١) "مسلَّم الثبوت" المقالة ٣، الفصل ٥، صـ١٥٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب الإيمان، ر: ١٢٤، صـ٣٢.

بحر العلوم "فواتح الرحموت" میں فرماتے ہیں: "يعني أنّ القُدماءَ من الصّحابة والتابعين والمتأخّرين ومَن بعدهم، يحتجّون في الأحكام الشرعيّة بالعمومات، أي: بالألفاظ الدالّة عليها" ...إلخ. "اکابر صحابۂ کرام، تابعین، متأخرین اور ان کے بعد آنے والے علماء نے، اَحکامِ شریعت کے عموم واِطلاق (جن پر الفاظ دلالت کرتے ہیں) سے استدلال کیا"۔

خلاصۂ بحث یہ ہے کہ عموم واِطلاق کے دلیلِ شرع ہونے پر سلَف وخلَف متّفق رہے ہیں، اور ائمۂ مجتہدین وعلمائے راسخین نے صدہامسائلِ جزئیہ، اور اَحکام شرعیہ اسی سے بیان فرمائے، بعض لوگوں نے اس میں اس درجہ اِفراط کی کہ اس عموم واِطلاق کے مقابلہ خاص اَحکام جو شریعت اسلامیہ نے بیان فرمائے، ان کو "كأن لم يكن" (کالعدم) سمجھ لیا، اور کچھ اُمور کو اپنے زعمِ فاسد میں کسی آیت وحدیث کے عموم واِطلاق میں داخل سمجھا، اسی طرح بعض وہ اُمور جن کے متعلق شریعت مطہّرہ میں خاص اَحکام بیان فرمائے، انہیں عموم واِطلاق میں داخل کر لیا۔

پھر اُن حضرات کی اِتّباع میں کچھ حضرات نے قرآن واحادیث کے اکثر عمومات واِطلاقاتِ کو اپنے خیالاتِ فاسدہ اوراَوہامِ باطلہ کے مخالف پا کر، کبھی عموم واِطلاق کے معنی ومراد کو بدل دیا، اور کبھی اپنے خود ساختہ اصول کے تحت انہیں قابلِ عمل ہی نہیں جانا۔ آج کل اس تفریط کا زور شور ہے، ولہٰذا ہمیں بھی چند مَباحث میں اُسی سے تعرّض منظور ہے۔

مبحثِ اوّل

مبحثِ اوّل: علمائے اصولیین کی اصطلاح میں مطلق ماہیت متمکّنہ "في أيّ فردٍ من الأفراد"، یا"في فردٍ شائعٍ على الإطلاق" کو کہتے ہیں، علمائے منطق کی اصطلاح اس کے بَرخلاف ہے۔

معلوم ہوا کہ اربابِ اصول کی اصطلاح میں مطلق بمعنی فردِ شائع علی الِاطلاق، یا ماہیتِ متقرّرہ في ضِمن أيِّ فردٍ ہے، اور اس کا حکم اس کے ماتحت اَفراد میں جاری ہوتا ہے، اس میں کسی ایک خاص فرد کو متحقق کرنا کافی نہیں ہوتا۔ تو اُسے موضوع قضیہ مہملہ قدمائیہ قرار دے کر، ایک فرد میں تحققِ حکم کو کافی کہنا (جیسا کہ بعض مخالفین کا طریقہ ہے) محض مغالطہ ہے، کہ علمائے اصولیین اور علمائے منطق کی دو۲ الگ الگ اصطلاحات میں فرق نہ کرنے کے خلطِ اصطلاحَین سے ناشی ہوا ہے، جیسے حدیث پاک: «في كلّ خمسٍ من الإبل شاةٌ»[1] "ہر پانچ۵ اونٹوں پر ایک بکری ہے" کے اِطلاق کو ان احادیث (کہ جن میں غیرِ سائمہ سے نفئ زکاۃ کرتے ہیں) کے مانع ومُزاحم ہیں؛ کیونکہ اُس حکم کی خصوصیت ایک فرد کے ساتھ دوسری دلیل سے ثابت ہو جاتی ہے۔

---

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب الزّكاة، ر: ١٤٤٣، ٢/ ٥٥٦، ٥٥٧.

مبحث دُوم

مبحث دُوم ۲: جب یہ امر ثابت ہو چکا، کہ مطلق پر عمل بلا نکیر جاری وساری ہے، اور اِطلاق اس طرح تقاضا کرتا ہے کہ اُس کے تمام مقیَّدات معمول بِہا ہونے کی صلاحیت رکھتے ہوں، اگرچہ وہ اپنی ذات میں تمام خصوصیات، یا بعض عوارضِ خارجیہ کی وجہ سے اس حکم کو جاری نہ کرنے کا متقاضِی ہو۔ تو خصوصیات مطلق میں اصل یہ ہے کہ اَحکام مطلق اُس میں جاری ہوں، اور اُس کا قائل متمسّک باصل ہے؛ کہ اپنے دعویٰ کے ثبوت میں کسی دلیل کا محتاج نہیں، بلکہ مخالف کے ذمّہ ہے کہ وہ اختلاف کے لیے دلیل پیش کرے۔

تو جس صورت میں ذکرِ رسول ﷺ کی مطلق خوبی اہلِ اسلام کے نزدیک روزِ روشن کی طرح عیاں ہے، اور مخالفین کو بھی اس کا اِقرار ہے۔ یقیناً مطلق تعظیمِ رسول اللہ ﷺ کتاب وسنّت واِجماعِ امّت سے ثابت ہے، تو مروَّجہ مَحافل ذکرِ مَولِد، یا قیام وسلام پر کسی خاص دلیل کا مطالبہ کرنا، آدابِ مُناظرہ کے خلاف ہے۔

اسی طرح مطلق تلاوتِ قرآن وذکرِ خدا، ودُرود، وتصدّق، وکلمۂ طیّبہ وغیرہا اعمالِ خیر جن کا حُسن شریعتِ اسلامیہ سے ثابت ہے، اور خیر کا ہر کام فی نفسہٖ کسی عام یا مطلق کے تحت شامل ہے، تو مروَّجہ فاتحہ وسوم وغیرہا کا ثبوت ہمارے ذمّہ نہیں، بلکہ قرآن وحدیث وغیرہما سے ممانعت کی شرعی دلیل پیش کرنا مخالفین کے ذمّہ ہے۔

ان مسائل میں یہ کہنا کہ "اِن اُمور کا ثبوت کہاں ہے؟ قرآن وحدیث میں دکھاؤ! صحابہ وتابعین نے یہ کام کب کیا؟ کس مجتہد نے حکم دیا؟ اس کا پتا دو!" محض

بے جا اور بے چاری عوام کو دھوکا دینا ہے۔ اس کے جواب میں مخالفین کو بس اس قدر کہہ دینا ہی کافی ہے کہ "یہ نیک اعمال ہیں، جن کے عام یا مطلق کی خوبی کو قرآن وحدیث میں صراحت سے بیان کیا جاچکا ہے، تم بھی اسی طرح ان خاص اُمور کی ممانعت کی تصریح شریعت مطہَّرہ سے ثابت کر دو! ورنہ قرآن وحدیث کے مقابلہ میں صرف تمھارے زبانی ڈھکوسلے کون مانتا ہے!! اور ہم متمسِّک باصل وظاہر ہیں، اور تم مخالفِ اصل وظاہر ہو، تو مُناظرہ کے قاعدہ کی رُو سے اپنے دعوی کا ثبوت تم پر واجب ہے، ہمارے لیے ان اُمور میں منع کی صراحت نہ ہونا ہی اِباحت (جواز) کے لیے کافی ہے۔

مبحث سوم

مبحث سوم ۳: اگر کسی امرِ خیر میں تعیین وتکرار کسی محذورِ شرعی کا تقاضا نہیں کرتے، تو وہ تعیین وتکرار جائز ومُباح ٹھہریں گے، مثلاً نماز فجر وعصر کے بعد مصافحہ کو امام نووی[۱] وخَفاجی[۲] نے تکرار وتعیینِ وقت کو دیکھتے ہوئے مُباح کہا، اور شیخ ابو السعود نے مصافحہ (جو کہ سنّت کے اَفراد میں ایک فرد ہے) کو بعد فجر وعصر سنّت قرار دیا، اور بعض باعتبارِ مجموع جہتَین بدعتِ حسَنہ، یامِن وجہٍ سنّت، ومِن وجہٍ بدعت فرماتے ہیں۔

---

(۱) أي: في "الأذكار" كتاب السّلام والاستئذان، تحت ر: ۷٤٥، صـ٤٣٥.

(۲) انظر: "نسيم الرياض" القسم ۱، ۲/ ۳۲۷.

حضرت شاہ ولی اللہ محدِّث دہلوی (صاحبِ "حجۃ اللہ البالغہ") نے "مسوّیٰ شرح موطّأ" میں امام نووی[1] کا قول نقل کیا، اور اس پر فجر وعصر کے مصافحہ پر حکمِ مصافحۂ عید کو متفرّع کیا، اور اس بات کو کہ (امرِ مشروع بعد تعیین وتخصیص کے بھی مشروع ہی رہتا ہے) مسلَّم وبرقرار رکھا[2]۔

حضرت ملّا علی قاری "رسالہ فضائلِ نصف شعبان" میں فرماتے ہیں: "قلتُ: ويجوز العملُ بالحديث الضعيف، لا سيّما وقد ثبتَ روايتُه عن أكابر الصّحابة مطلقاً"[3] ...إلخ. "میں کہتا ہوں، کہ حدیثِ ضعیف پر عمل جائز ہے، بطورِ خاص اُس وقت جب اس کی روایت اکابر صحابۂ کرام سے مطلقًا ثابت ہو"۔

بعض اَذکار ووظائف کے لیے وقت یادن خاص کرنا

یہاں سے ظاہر ہوا کہ بعض سورتوں یا دُرود کو بعض نمازوں کے ساتھ خاص کرنا، اَورادو وظائف کے لیے ایک وقت، دن، یا تاریخ وعدد، منگل وجمعہ کو وعظ ونصیحت کے لیے معیّن کرنا، اور فاتحۂ اَموات کے لیے سوم، چہلم، یا جمعرات، حضور غوثِ اعظم شیخ عبد القادر جیلانی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ کی نیاز کے لیے گیارہویں مقرّر کرنا، اور اسی طرح کسی بزرگ کی نیاز وفاتحہ کے لیے کھانے کو فرض وواجب جانے بغیر خاص کرنا،

---

(١) أي: في "الأذكار" كتاب السّلام والاستئذان، تحت ر: ٧٤٥، صـ٤٣٥.

(٢) "المسوَّى شرح الموطّأ" باب يستحب المصافحة والهدية، الجزء ٢، صـ٢٢١.

(٣) "فتح الرحمن في فضائل نصف شعبان" صـ٧١٢، ٧١٣ من المخطوط.

جائز ورَوا ہے، اور یہ خاص کرنا تلاوتِ قرآن ودُرود وتصدّق کی خوبی فی نفسہٖ میں اصلاً حرج نہیں کرتا۔

مبحث چہارُم

مبحث چہارُم ۴: اوّلاً: بعض افراد حضور اکرم ﷺ کے کسی فعل کے نہ کرنے کو دلیل بنا کر، قرآن وحدیث کے عموم واِطلاق پر ترجیح دیتے ہیں، اوراسی بِنا پر میلاد وقیام، فاتحۂ اَموات، سوم وغیرہ اعمالِ خیر کو (جو عمومات واِطلاقاتِ شریعت سے ثابت ہیں) ممنوع وضلالت قرار دیتے ہیں۔ اس بے راہ رَوی کا رَد قاعدۂ اوّل میں بدعت کے معنی کی تحقیق کے ضمن میں بیان ہو چکا، کہ کسی فعل کا اپنی ذات میں اچھا ہونا، اور عہدِ رسالت ﷺ یا قُرونِ ثلاثہ میں نہ ہونا، اس کے حُسن وخوبی میں اصلاً حرج نہیں کرتا۔

ثانیاً: یہ بات مخالفین کے قاعدۂ کلّیہ کے اعتبار سے بھی درست نہیں؛ کیونکہ اس قاعدہ کے تحت وہ اُمور جو رسولِ اکرم ﷺ نے ترک فرمائے، اور عصرِ صحابہ وتابعین میں رائج ہوئے، وہ سب بدعت وضلالت، اور مکروہ ومعصیت ٹھہریں گے۔ لہٰذا تعظیم وذِکر خدا ورسول، تلاوتِ قرآن، دُرود خوانی، اور تصدّق وغیرہا اُمور کو، جن کا حکم شریعت میں عموم واِطلاق کے ساتھ وارد ہے، مختلف طریقوں سے، اور جس حالت، وہیئت، ووضع، ووقت میں چاہیں، بجا لانا عین تعمیلِ حکمِ الٰہی ہے، جب تک شریعت اسلامیہ کا خلاف لازم نہ آئے۔

خلاصۂ کلام

خلاصۂ کلام یہ ہے کہ اَحکام والفاظِ نصوص کی تخصیص، اگر کسی وقت یا وضع وغیرہ کے ساتھ شریعتِ مطہَّرہ سے ثابت نہ ہو، اور قیاس کی مخالفت ان کے مَورد پر کمی نہ کر دے، وہ عموم واِطلاق پر رہتے ہیں، جبکہ علمائے اصول ان میں کسی خاص سبب کا بھی اعتبار نہ کرتے ہوئے، احادیثِ آحاد کو صالحِ تخصیص نہیں سمجھتے۔ تو مخالفین کی اپنی خام خیالی کب اس تخصیص کی لیاقت رکھتی ہے ؟!

پھر لُطف یہ ہے کہ مخالفین خود توبدعت کے اِطلاق وعموم سے ہزار جگہ دلیل پکڑتے ہیں، جبکہ ہم سے ہر ہر مسئلہ میں قرآن وحدیث صحیح سے تصریح، اور ہر ہر جُزئی کے جائز ومُباح ہونے پر بھی مستقل دلیل کا مطالبہ کرتے ہیں، قرآن وحدیث کے عموم واِطلاقات سے علمائے شریعت نے جو دلائل قائم فرمائے، انہیں بھی قبول نہیں کرتے۔

واہ! شاباش ان حضرات کو! خود تو اپنے لیے بدعت کے عمومات اور دلیلِ ترک سے سند پکڑیں، اس طور پر کہ اس کے بعد منع وثبوتِ حرمت وکراہت کے لیے کسی اَور مستقل دلیل کی اصلاً حاجت باقی نہ رہے! اور اکابرِ ملّتِ اسلامیہ کے لیے اسی قاعدہ کو دلیل بنانے کی اجازت نہ ہو! کہ بغیر تصریح ان کی وہ رائے (جو "قرآن وحدیث سے مؤیّد ہے") بھی بے کار سمجھی جائے۔ اس تحکم وسینہ زوری کی کچھ حد ہے ؟!

پانچواں قاعدہ

بُرے فعل کے سبب فعلِ حَسن ہر جگہ بُرا نہیں ہو جاتا

کسی اچھے عمل میں برائی داخل ہو جانے کی وجہ سے وہ عمل اس وقت تک بُرا نہیں، جب تک اس کی اچھائی اس بُرائی کے نہ ہونے کے ساتھ مشروط نہ ہو، مثلاً حدیثِ ولیمہ، جس میں طعامِ ولیمہ کو «شرّ الطعام طعامُ الوليمة»[1] فرمایا، قبولِ ضیافت کی تاکید فرمائی، اور اس ضیافت کے انکار پر اعتراضِ شدید فرمایا۔

"ردّالمحتار" زیارتِ قبور کے باب میں ہے: "قال ابنُ حجر [المكّي] في "فتاواه"[2]: ولا تترك لما يحصل عندها من المنكَرات والمفاسِد؛ لأنّ القُربةَ لا تُترك لمثل ذلك، بل على الإنسان فعلُها وإنكارُ البِدَع، بل وإزالتُها إن أمكَن، قلتُ: ويؤيِّد ما مرَّ من عدم ترك اتّباع الجنازة، وإن كان معها نساءٌ نائحات"[3] انتهى ملخّصاً.

"امام ابن حجر مکّی علیہ الرحمۃ نے اپنے فتاوی میں فرمایا، کہ کوئی بھی عملِ خیر، اُس میں شامل شدہ منکَرات ومَفاسد کے سبب ترک نہ کیا جائے؛ کیونکہ ان (منکَرات

---

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب النكاح، ر: ٥١٧٧، صـ٩٢٥.

(٢) "الفتاوى الكبرى الفقهية" كتاب الصّلاة، ٢/ ٢٤.

(٣) "ردّ المحتار" كتاب الصّلاة، باب صلاة الجنائز، ٥/ ٣٦٦.

ومَفاسد) کا کسی عملِ خیر کے ساتھ ملنا، اس کی برائی کا سبب نہیں، بلکہ انسان پر لازم ہے کہ وہ اس عملِ خیر کو بجالائے، اور ان میں کی جانے والی برائیوں کی مذمّت کرے، نیز جہاں تک ممکن ہو اِن برائیوں کو ختم کرنے کی کوشش کرتا رہے۔ میں کہتا ہوں (علّامہ شامی): اس کی تائید اس مسئلہ سے بھی ہوتی ہے جس میں کہا گیا، کہ اس جنازہ کی اتّباع کو ترک نہیں کیا جائے گا، جس میں عورتیں اور نوحہ کرنی والیاں بھی حاضر ہوں"۔

اس باب کی اصل یہ ہے کہ حَسن (اچھے) کو حَسن جانے، اور قبیح سے منع کرے، اگر اس بات پر قادر نہ ہو تو اُس برائی کو مکروہ ضرور جانے۔ البتہ اگر عوام کسی امرِ مستحسن کے ساتھ کسی ناجائز امر کا ارتکاب اس طور پر لازم ٹھہرا لیں، کہ اس کے بغیر اس اصلِ مستحسن کو عمل ہی میں نہ لائیں، تو مصلحت کے پیشِ نظر علمائے شریعت کو یہ اختیار حاصل ہے، کہ اس اصلِ مستحسن سے منع کریں، اور عوام کو اس کے کرنے سے روکیں۔ اسی لیے بعض علماء نے ایسے افعال سے منع فرمایا، لیکن چونکہ اِس زمانہ میں خَلق کی امورِ خیر کی طرف رغبت اور دین کی طرف توجہ نہیں رہی، اور وہ مسائل کی تحقیق کی طرف دھیان نہیں دیتے، نہ کسی سے دریافت کرتے ہیں، نہ کسی کے کہنے پر عمل کرتے ہیں، جس کے سبب اکثر اچھے افعال بھی خرابیوں کے ساتھ واقع ہوتے ہیں، منع کرنے پر ان خرابیوں کو چھوڑتے بھی نہیں، تو اَب اصل کی ممانعت ہی خلافِ مصلحت ہے۔ لہٰذا علمائے دین نے ایسے امور کی ممانعت سے بھی منع فرمایا، جو اپنی ذات میں تو اچھے ہیں، لیکن بعض عوارضِ خارجیہ کے سبب مکروہ

ہوگئے۔ "درّ مختار" باب العیدین میں ہے: "أمّا العوامُ فلا يُمنَعون من تكبيرٍ ولا تنفّلٍ أصلاً؛ لقلّة رغبتِهم في الخيرات"[1]. "عوام کو تکبیراتِ عید الفطر کہنے، اور نوافل پڑھنے سے بالکل منع نہیں کیا جائے گا؛ کیونکہ انہیں نیکیوں کا شوق پہلے ہی بہت کم ہوتا ہے"۔

اسی بنیاد پر صاحب "البحر الرائق" فرمایا: "كُسالى القَوم إذا صلَّوا الفجرَ وقتَ الطلوع، لا ينكَر عليهم؛ لأنّهم لو مُنعوا يتركونها أصلاً، ولو صلَّوا يجوز عند أصحاب الحديث، وأداءُ الجائز عند البعض أَولى من الترك أصلاً"[2]. "سستی کرتے ہوئے طلوع شمس کے وقت نمازِ فجر ادا کرنے سے عوام کو نہ روکا جائے؛ کیونکہ اگر تم انہیں روکوگے تو وہ نماز بالکل ترک کر دیں گے، اور نماز کا ادا کر لینا چھوڑ دینے سے بہتر ہے، اور محدثین اسے جائز بھی سمجھتے ہیں۔ ہر وہ عمل جس کی ادا بعض کے نزدیک جائز ہو، اس کا بجالانا ترک سے بہتر ہے"۔

بعض حضرات کم علمی کی بناء پر عوام کو ان افعالِ حسَنہ سے منع کرتے ہوئے، ہر طرح کی شدّت کرتے ہیں، اور مستحسناتِ ائمۂ دین، اور مستحباتِ شرعِ متین کو بھی شرک وبدعت ٹھہراتے ہیں، اور اپنی تمام تر توانائیاں اِن نیک کاموں کے مٹانے

---

(۱) "الدرّ" كتاب الصّلاة، باب العيدين، ٥/ ١١٨.

(۲) "البحر" كتاب الصلاة، ١/ ٤٣٧.

میں صَرف کرتے ہیں، وہ نیک کام جو فی الجملہ رَونقِ اسلام کا باعث ہیں، اِتنا بھی نہیں سمجھتے کہ لوگ ان کاموں کو چھوڑ کر کیا کام کریں گے؟! اور جو روپیہ پیسہ ان کاموں، اور انبیاء و اولیاء کے اعتقاد میں صَرف کرتے ہیں، وہ کس کام میں صرف ہوگا؟!

چھٹا قاعدہ

کفّار و گمراہوں سے مشابہت کا ضابطہ

افعال میں کفّار و مبتدعین سے مشابہت ہر جگہ کفر و حرام نہیں، اس کے لیے چند شرائط کا پایا جانا ضروری ہے:

اوّل: نیّت اور مشابہت کا ارادہ؛ کیونکہ اعمال کا دارومدار نیّت پر ہے، اور ہر آدمی کے لیے وہی ہے جس کی اس نے نیّت کی۔

"الاَشباہ والنظائر" میں ہے: "الأمورُ بمقاصدِها"[1]، "کاموں کے جائز اور ناجائز ہونے کا دارومدار ان کے مقاصد پر مبنی ہوتا ہے"۔ "درّ مختار" میں "البحر الرائق" سے ہے: "فإنّ التشبُّهَ بهم لا يُكرَه في كلِّ شيءٍ، بل في المذموم وفيما يُقصَد به التشبُّه"[2]. "اہلِ کتاب سے تشبُّہ ہر چیز میں مکروہ نہیں، بلکہ بُری بات میں تشبہ مکروہ ہے، اور وہاں کہ ان سے مُشابہت کا قصد کیا جائے"۔

---

(١) "الأشباه" الفنّ ١، القواعد الكلية، القاعدة ٢، صـ٢٢.

(٢) "الدر" كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤/ ٨٥.

وہ احادیث جو ممانعتِ مشابہت میں ہیں، جیسے: حدیث: «مَن تشبَّهَ بقومٍ فهو منهم»[۱]، اسی طرح: «ليس منّا مَن تشبّهَ بغيرنا»، اور: «لا تَشَبَّهوا باليَهود ولا بالنّصارى»[۲] ان میں لفظِ "تشبُّہ" جو لایا گیا ہے، وہ بابِ تفعّل سے ہے، جس کی خاصیت خود کو کسی چیز کا مکلّف کرنا ہے، جیسے تمرّض (مریض بننا)، وتکوُّف (کُوفی بن جانا): أي: أظهَر نفسَه مريضاً وكُوفيّاً ولم يكن. "یعنی کُوفی ومریض نہ ہوتے ہوئے بھی، خود کو مریض وکُوفی ظاہر کرنا"۔

اہلِ اسلام وکفّار مبتدعین کے درمیان بیسیوں عبادات اور صدہا مُعاملات متشابہ یا متحد ہیں، بغیر نیّت وارادے کے ان کی ادائیگی کو نہ صرف ہم، بلکہ مخالفین بھی حرام ومکروہ نہیں سمجھتے، بلکہ بہت کم فرائض وواجباتِ اسلام، ایسی مشابہت واتحاد سے پاک نظر آتے ہیں، مثلاً مسلمان روزہ رکھتے ہیں، تو ہنود "برَت" رکھتے ہیں، اسی طرح کفّار بھی اپنے معبودانِ باطل کے لیے سجدہ وطواف کرتے ہیں، نیز یہ افعال مشرکینِ عرب میں تو اللہ تعالی کے واسطے بھی رائج ومعمول تھے۔

---

(۱) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب اللباس، ر: ٤٠٣١، صـ٥٦٩.

(۲) أخرجه الترمذي في "السنن" أبواب الاستيئذان والآداب، ر: ٢٦٩٥، صـ٦١١، ٦١٢.

دُوم ۲: جس فعل میں مشابہت واقع ہے، وہ کفّار کا دینی شِعار ہو، وصرَّح به العلماءُ، ففي "شرح الفقه الأكبر": "إنّا ممنوعون من التشبّه بالكفّار وأهلِ البدعة في شِعارهم، لا منهيُّون عن كلِّ بدعةٍ ولو كانت مباحةً، سواءٌ كانت من أفعال أهل السنّة، أو من أفعال الكَفَرة وأهلِ البدعة، فالمدارُ على الشِّعار"[1] أي: شِعار دِينهم.

"جیسا کہ علمائے کرام نے اس کی تصریح فرمائی ہے، "شرح فقہ اکبر" میں ہے کہ "ہمیں کفّار واہلِ بدعت کے شِعارِ دینی میں اُن سے مُشابہت سے منع کیا گیا ہے، نہ کہ ہر بدعت سے، اگرچہ وہ مباح (حلال) ہو۔ اب چاہے وہ بدعتِ مُباح، اہل سنّت کے افعال سے ہو، یا کفّار واہل بدعت کے افعال سے، مشابہت کا دار ومدار شِعارِ دینی پر ہے"۔

سوم ۳: جب کسی فعل میں مشابہت واقع ہورہی ہو، اور وہ مخالف فرقہ کے ساتھ اس طرح خاص ہو، کہ اس فعل کا کرنا صرف اسی فرقہ سے ظاہر وباہر ہو، نیز ممانعت بھی اس فعل کی اسی وجہ سے کی گئی ہو۔ اگر ایسا نہیں تو ہمیں اسلامی رسم ورَواج کو (اس طور پر کہ کفّار واہلِ بدعت ہماری تقلید واقتداء میں اس کو اختیار کر لیں) ترک کرنا ضروری نہیں، جیسے اب عمامہ وغیرہ ہنود میں بھی رَواج پا گیا ہے۔ لیکن اگر تمام

---

(۱) "شرح الفقه الأكبر" صـ٤٩٦.

ملک کے اہلِ حق اُسے بالکل ترک کر دیں، یہاں تک کہ اب جو کرے وہ بوجہ اس فعل کے فرقۂ مخالف میں خیال کیا جائے، توپھر وہ کام نہ کیا جائے۔

کسی فعل میں کفّار ومبتدعین کی عادت کا تبدیل ہو جانا

چہارُم ۴: اگر کفّار ومبتدعین (اہل بدعت) کی عادت کسی فعل میں بدل جائے، اور اب اُن میں وہ عادت ورَواج نہ رہے، یارَواج عام ہونے سے خصوصیت اُن کے ساتھ باقی نہ رہے، یہاں تک کہ اب وہ فعل ان کا شِعار نہ سمجھا جائے، تواس صورت میں مشابہت کا حکم بھی نہیں رہے گا۔

امام قَسطلانی مسئلہ طیلسان[١] میں لکھتے ہیں: "أمّا ما ذكرَه[٢] ابنُ القيّم من قصّة اليهود، فقال الحافظُ ابن حجر: إنّما يصحّ الاستدلالُ به في الوقت الذي تكون الطَّيَالِسَةُ[٣] من شِعارهم، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمِنة، فصار داخلاً في عموم المباح، وقد ذكرَه

---

(١) "المواهب" المقصد ٣، الفصل ٣، النوع ٢، ٦ / ٣١١.

(٢) أي: في "زاد المعاد" فصول في أموره الخاصة به من نسبه، ١/ ١٣٦، ١٣٧.

(٣) "طیالسہ"، "طیلسان" کی جمع ہے، اور یہ "تالسان" کا معرّب ہے۔ "تالسان" وہ خاص رومال ہے جس سے سراور کندھاڈھکا جاتا ہے۔ "فتح الباري" كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه، تحت ر: ٥٨٣٠، ١٠/ ٣٢٤.

ابنُ عبد السّلام ﷬ في أمثِلة البدعة المباحة"[۱]. "یہ بات ابن القیم نے یہود کے قصہ میں ذکر کی۔ حافظ ابن حجر فرماتے ہیں، کہ اس سے استدلال اس وقت درست ہوگا، جب طیالسہ ان (یہود) کا دینی شِعار ہو، وہ اَب ہمارے زمانے میں نہیں ہے، توفی الوقت یہ مُباح کے عمومات میں داخل ہے، جبکہ ابن عبدالسلام نے بھی اس (طیالسہ) کو بدعتِ مُباح کی مثالوں میں ذکر کیا ہے"۔

حاصل کلام

حاصلِ کلام یہ ہے کہ مخالف فرقہ سے مشابہت کا حکم اس وقت صحیح ہوگا، جب وہ فعل مخالف فرقہ کی اپنی ایجاد ہو، اور اب بھی اُن میں رائج و معمول ہو، اسی طرح وہ فعل شِعار وعلاماتِ کفر سے بھی ہو، اور فاعل اس کی ادائیگی میں کفّار کے شِعار کی مُوافقت کا ارادہ بھی کرے۔

اسی طرح وہ فعل جو کفّار یا مبتدعین کی ایجاد ہو، اور خاص انہیں میں رائج ومعمول بھی ہو، لیکن ان کا شِعار نہ ہو، ایسا کام مخالفینِ مذہب کی مُوافقت کے ارادے سے کیا، تو اس قسم کی مشابہت فاعل کو اُس فرقہ میں داخل تو نہیں کرے گی، البتہ ایسا کرنا گناہ ضرور ہے، اور اسے بغیر ارادۂ مُوافقت کرنا بھی بے جا ہے۔

---

(۱) "فتح الباري" كتاب اللباس، باب التقنع، تحت ر : ۵۸۰۷ ، ۱۰/ ۳۱۰.

ساتواں قاعدہ

کسی باعظمت شَے کی طرف نسبت سے زمان ومکان بھی عظمت والے ہوجاتے ہیں

کسی باعظمت شَے کی طرف نسبت سے زمان ومکان (وقت وجگہ) بھی عظیم ہو جاتے ہیں؛ کہ اس میں طاعت وعبادت زیادہ فائدہ دیتی ہے، اور برکات وانوار کثیر ہوتے ہیں۔ انبیائے کرام واولیائے عظام کے حضور میں نیک کام، اور ان کی وفات کے بعد اُن کے مَشاہد ومزارات میں، بہت عمدہ تاثیر رکھتے ہیں، ان تمام اشیاء کا یہی حکم ہے جو کسی چیز کو کسی باعظمت شَے کی طرف نسبت واِضافت دینے کا ہے، جیسے حرمین شریفین کا ذاتِ اَحدیّت جلّ جلالہ وحضرت رسالت صلّی اللہ تعالی علیہ وسلّم کی طرف نسبت واِضافت سے شرف وبزرگی والا ہونا، ان میں ثواب کی زیادتی وغیرہ۔ اسی طرح عہدِ رسالت مآب صلّی اللہ تعالی علیہ وسلّم کا شرف، عظمتِ اہلِ زمان، اور صحابۂ کرام کا زیادتیٔ ثواب میں ممتاز ہونا، بدیہیاتِ اسلام سے ہے۔

ارشاد باری تعالی ہے: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوْآ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوْكَ فَاسْتَغْفَرُوْا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللهَ تَوَّاباً رَّحِيْماً﴾[1]، "اور اگر جب وہ اپنی جانوں پر ظلم کریں، تو اے محبوب تمھارے حضور حاضر ہوں،

---

(۱) پ۵، النسآء: ۶۴۔

اور پھر اللہ تعالی سے مُعافی چاہیں، اور رسول ان کی شَفاعت فرمائیں، توضرور اللہ تعالی کو بہت تَوبہ قبول کرنے والا مہربان پائیں!"۔

اس آیت مبارکہ میں لفظ ﴿جَآؤُوْكَ﴾ سے عظمت ورفعتِ مصطفی ﷺ کی طرف اشارہ فرما کر، اللہ ﷻ نے بندوں کو بتایا کہ بار گاہِ اقدس میں حاضر ہونا، اور وہاں تَوبہ واستغفار کرنا قبول میں تاثیرِ تامّ رکھتا ہے۔

نیز آیت کریمہ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيْهِ الْقُرْآنُ﴾[1] سے ثابت ہے، کہ اللہ ﷻ نے ماہِ رمضان کو نُزولِ قرآن کریم سے شرف بخشتے ہوئے، روزے جیسی عظیم عبادت کے ساتھ مخصوص وممتاز فرمایا۔ حدیثِ پاک میں ہے: «كان رسولُ الله ﷺ أجوَد النَّاس، وكان أجوَد ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريلُ عليه السلام، وكان يلقاه في كلّ ليلةٍ من رمضان، فيُدارِسه القرآنَ»[2]، "جناب جبریل امین وحضرت سیّد المرسَلین ﷺ رمضان شریف میں ہر شب ملاقات اور قرآن کا دَور کرتے، حضور اُن دنوں دیگر ایّام سے زیادہ سخاوت کی طرف متوجّہ ہوتے۔

---

(۱) پ۲، البقرة: ۱۸۵۔

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب بدء الوحي، ر: ٦، صـ٢.

ارشاد باری تعالی ہے: ﴿وَاتَّخِذُوْا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيْمَ مُصَلًّى﴾[۱]،
"اور ابراہیم کے کھڑے ہونے کی جگہ کو نماز کا مقام بناؤ!"۔ دیکھو اللہ عزّوجلّ نے اس پتھر کی عظمت کو کس طرح بیان فرمایا! کہ جس پر کھڑے ہو کر جنابِ ابراہیم علیہ الصلوٰۃ والسلام نے کعبۂ معظّمہ تعمیر کیا، حج کا اعلان فرمایا، اور اُس پر قدم شریف کا نقش ہو گیا، اس پتھر (مقامِ ابراہیم) کے قریب کھڑے ہو کر نماز ادا کرنے کا حکم دیا جارہا ہے۔

حضرت شاہ عبد العزیز محدِّث دہلوی رحمہ اللہ تعالیٰ اس آیت مبارکہ کی تفسیر میں لکھتے ہیں کہ "اس پتھر کے پاس کھڑے ہونا، اور عبادتِ الٰہی کرنا، گویا ابراہیم علیہ الصلوٰۃ والسلام کے پاس حاضر ہونا، اور اُن کے سامنے خدا کی عبادت بجالانا ہے"[۲]۔

آیت مبارکہ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْـمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ الله﴾[۳] کے تحت لکھتے ہیں کہ "صفا ومروہ کا اللہ تعالی کی نشانی قرار پانا، صرف حضرت سیّدہ ہاجرہ رضی اللہ تعالی عنہا کی برکت سے ہوا؛ کیونکہ اللہ کریم کا قربِ خاص انہیں ان دونوں پہاڑوں کے درمیان ہی حاصل ہوا، اور ان کی مشکل حل ہو گئی"[۴]۔

---

(۱) پ۱، البقرۃ: ۱۲۵۔

(٢) "تفسير عزيزي" سورة البقرة، تحت الآية: ١٢٥، ١/ ٧٦٦.

(۳) پ۲، البقرۃ: ۱۵۸۔

(٤) "تفسير عزيزي" سورة البقرة، تحت الآية: ١٢٥، ١/ ٨٩٤.

ارشادِ باری تعالی ہے: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوْتُ فِيْهِ سَكِيْنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُوْنَ تَحْمِلُهُ الْـمَلآئِكَةُ﴾[1]، "اُس کی بادشاہی کی نشانی یہ ہے، کہ تمہارے پاس تابوت آئے، جس میں تمہارے رب تعالی کی طرف سے دِلوں کا چین ہے، اور کچھ بچی ہوئی چیزیں معزّز موسیٰ اور معزّز ہارون کے ترکہ کی، اٹھاتے لائیں گے اسے فرشتے"۔

مفسّرین کرام فرماتے ہیں کہ "اُس تابوت میں موسیٰ اور ہارون علیہما السلام کے تبرکات تھے، بنی اسرائیل لڑائی کے وقت اُس سے تبرک وتوسُّل کرتے، اور اُس کی برکت سے ہمیشہ فتح پاتے۔ اسی طرح بہت سی صحیح احادیث اس دعوی پر دلالت کرتی ہیں، کہ متبرک اوقات میں اعمالِ خیر کا بجالانا زیادہ فائدہ رکھتا ہے"[2]۔

"سنن نَسائی" میں ہے کہ سرکار اَبد قرار صلی اللہ تعالی علیہ وسلم نے فرمایا: «خيرُ يومٍ طلعتْ فيه الشَّمسُ يومُ الجمعة، فيه خُلِق آدم»[3] "دنوں میں سب سے بہترین دن جمعہ ہے، اسی میں سیّدنا آدم علیہ الصلوۃ والسلام کی تخلیق ہوئی"۔

---

(١) پ٢، البقرة: ٢٤٨۔

(٢) انظر: "معالم التنزيل" سورة البقرة، تحت الآية: ٢٤٨، ١/ ٢٢٩. وكذا في "لباب التأويل" و"التفسير الكبير".

(٣) "سنن النَّسائي" كتاب الجمعة، ر: ١٣٦٩، الجزء ٣، صـ٨٨، ٨٩.

حضرت ملّا علی قاری، حدیث: «فيه وُلدتُ، وفيه هاجَرتُ» کی شرح میں لکھتے ہیں: "وفي الحديث دلالةٌ على أنّ الزّمانَ يتشرّف لما يقعُ فيه، وكذا المكانُ"[1]، "یہ حدیث پاک اس بات پر دلالت کرتی ہے، کہ زمانہ وجگہ اپنے اندر رُونما ہونے والے عظیم واقعہ کی وجہ سے شرف پاجاتے ہیں"۔

اسی طرح امام نوَوی وغیرہ بھی احادیث سے اس مطلب کو ثابت کرتے ہیں، "صحیح مسلم شریف" میں عتبان بن مالک رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے روایت ہے: «أصابني في بصرِي بعضُ الشّيء، فبعثتُ إلى رسول الله ﷺ أنّي أحبُّ أن تأتيَني فتصلّيَ في منزِلي، فأتّخذه مصلًّى»[2] وفي روايةٍ: «فخطَّ لي خطًّا»[3]، "میری آنکھوں میں کچھ تکلیف واقع ہوگئی تھی، اس لیے میں نے رسول اللہ ﷺ کی خدمت میں پیغام بھیجا، کہ حضور آپ میرے گھر تشریف لاکر کسی جگہ نماز پڑھ لیں؛ تاکہ میں اس جگہ کو نماز پڑھنے کے لیے متعیّن کرلوں"۔

---

(١) "المرقاة" كتاب الصوم، ٤/ ٥٤٣، تحت حديث: «فيه ولدتُ، فيه أُنزل عليَّ».

(٢) "صحيح مسلم" كتاب الإيمان، ر: ١٤٩، صـ٣٨.

(٣) أبو نعَيم في "معرفة الصحابة" باب العين، ر: ٢٣٣٣، ر: ٥٥٨٠، ٤/ ٥٨.

امام نووی اس حدیث پاک کی شرح میں فرماتے ہیں کہ "صالحین اور اُن کے آثار سے تبرک، اور اُن کے نماز پڑھنے کی جگہ نماز پڑھنا، اس حدیث پاک کے فوائد میں سے ایک ہے"[1]۔

امام طحطاوی، علّامہ حلیمی کی "منہاج" اور امام بَیہقی کی "شعب الایمان"[2] سے نقل کرتے ہیں: "إنّ الدّعاءَ مستجابٌ يومَ الأربعاء بعد الزَّوال قبل وقت العصر؛ لأنّه ﷺ استُجيبَ له على الأحزاب في ذلك اليوم، وكان جابرٌ يتحرّى ذلك في مهمّاته، وذكرَ أنّه ما بُدئَ شيءٌ يومَ الأربعاء إلّا تمَّ، فينبغي البدايةُ بنَحو التدريس فيه"[3] ...إلخ. "بدھ کے روز وقتِ زوال سے وقتِ عصر تک دعا قبول ہوتی ہے؛ کیونکہ رسول اکرم ﷺ غزوات میں فتحیاب ہونے کے لیے بدھ کے روز ہی دعا فرمایا کرتے، اسی طرح جو کام بدھ کے روز شروع کیا جاتا ہے، وہ پایۂ تکمیل تک ضرور پہنچتا ہے، لہذا ہر جائز کام مثلاً درس وتدریس وغیرہ کی ابتداء اِسی روز کرنی چاہیے"۔

---

(١) "شرح صحيح مسلم" كتاب الإيمان، الجزء ١، صـ٢٤٤.

(٢) "شعب الإيمان" الباب ٢٣، ر: ٣٨٧٤، ٣/ ١٤٢٠.

(٣) "ط" كتاب الحظر والإباحة، ٤/ ٢٠٢، ٢٠٣ ملتقطاً.

امام شَعرانی "کشف الغمّہ" میں لکھتے ہیں: "وكانت الصّحابةُ رضي الله تعالى عنهم يَتبعون آثارَ النّبي صلى الله تعالى عليه وسلم"[۱] ...إلخ. "صحابۂ کرام رضی اللہ تعالی عنہم مصطفی جانِ رحمت صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کے آثار شریفہ تلاش کیا کرتے تھے"۔

"جذب القلوب" میں ہے کہ "ایک روز امیر المؤمنین سیّدنا عمرِ فاروق رضی اللہ تعالی عنہ مسجدِ قبا تشریف لائے اور فرمایا کہ "خدا کی قسم! میں نے رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کو دیکھا کہ آپ بذاتِ خود اپنے اصحاب کے ساتھ، اس مسجد کی تعمیر میں پتھر ڈھلواتے تھے، یہ مسجد دنیا کے کسی کنارے پر بھی ہوتی، تب بھی ہم اس کی طلب میں طویل مسافت طے کرتے!"، پھر آپ نے خرما کی شاخوں سے جھاڑو بنا کر اس مسجد کو اپنے ہاتھ سے جھاڑا"[۲]۔

باقی رہے اقوال وافعالِ ائمۂ دین وعلمائے محققین، تو امام عینی "شرح صحیح بخاری" میں لکھتے ہیں کہ "صالحین کی جگہوں سے تبرک حاصل کرنے کا معمول، صحابہ وتابعین کے مبارک زمانہ سے جاری ہے"[۳]۔

---

(۱) "كشف الغمّة" كتاب الصّلاة، باب آداب الصّلاة...، الجزء١، صـ١١٧.

(۲) "جذب القلوب" الباب ٩، مسجد القباء، صـ١٢٢، ١٢٣.

(۳) "عمدة القاري" كتاب الصّلاة، ٣ / ٥٦٨.

خلاصۂ کلام

خلاصۂ کلام یہ ہے کہ کسی بھی عظیم کام یا واقعہ کے رُونما ہونے کی وجہ سے، اُس وقت وجگہ کا مشرّف وممتاز ہونا، ان کے فضل وشرف کا اُس جگہ ووقت میں باقی رہنا، اسی طرح ہر اُس چیز کی شرافت وبزرگی جو ذات باری تعالی، انبیائے کرام علیہم الصلاۃ والسلام، اور اولیائے کرام رضی اللہ تعالی عنہم سے ایک خاص تعلق ونسبت رکھتی ہو، اس کا ثبوت کتاب وسنّت واقوال وافعالِ صحابہ، وعلمائے ملّت سے ثابت ہے۔ اگر کوئی اپنے زعمِ فاسد میں اس کے خلاف کوئی بات کہے، تو وہ اصلاً قابلِ لحاظ واعتبار نہیں، اس کے باوجود بعض متکلّمینِ مذہب کا کلام محض تکبّر وعناد کی وجہ سے ہے، واللهُ يَهدِي مَن يشاء إلى سبيل الرَّشاد!.

آٹھواں قاعدہ

اہلِ اسلام کا تعامُل حجتِ شرعی ہے

عوام وخواصِ اہلِ اسلام کا تعامُل بھی حجتِ شرعی ہے، فقہ کی کتابوں میں سینکڑوں جزئیات اسی سے ماخوذ ہیں، اور بہت سے دینی اُمور کی بِنا اسی پر ہے۔ اللہ عزّوجلّ ارشاد فرماتا ہے: ﴿وَمَن يُّشَاقِقِ الرَّسُوْلَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيْراً﴾[1]،

---

(۱) پ۵، النسآء: ۱۱۵۔

"جو رسول کا خلاف کرے، بعد اس کے کہ حق راستہ اس پر کھل چکا، اور مسلمانوں کی راہ سے جُدا راہ چلے، ہم اُسے اُس کے حال پر چھوڑ دیں گے، اور اسے دوزخ میں داخل کریں گے، اور وہ کیا ہی بُری جگہ ہے پلٹنے کی!"۔

جو امر مسلمانوں میں رائج ہو، اُسے مسلمانوں کا طریقہ اور مؤمنین کی روِش کہنے میں کوئی مضائقہ نہیں، جیسا کہ "درّ مختار" ہے: "وجاز قيدُ العبد تحرُّزاً عن التمرُّد والإباق، وهو سُنّةُ المسلمين في الفُسّاق"[1]. "غلام کو نافرمانی اور فرار سے روکنے کے لیے قید کرنا جائز ہے، اور یہی طریقہ فُسّاق کے متعلق مسلمانوں میں رائج رہا"۔

"سنن ابنِ ماجہ" میں ہے: «اتّبعوا السَّوادَ الأعظم؛ فإنّه مَن شَذَّ شُذَّ في النّار»[2] "سوادِ اعظم (اہل سنّت) کی پیروی کرو؛ یقیناً جو جُدا ہوا، وہ آگ میں گیا!"۔

امام اعظم علیہ الرحمۃ اکثر مسائل میں عُرف وعادتِ اہلِ اسلام کا اعتبار کرتے ہیں۔ "ہدایہ" میں ہے: "ما لم ينصّ عليه فهو محمولٌ على عادات

---

(١) "الدرّ" كتاب الحظر والإباحة، فصل في البيع، ٥/ ٢٥٢.

(٢) انظر: "المشكاة" كتاب الإيمان، ر: ١٧٤، ١/ ٩٧، نقلاً عن ابن ماجه.

النّاس"[1]. "جس بارے میں کوئی نص (قرآن یا حدیث سے) نہ ہو، اسے لوگوں کی عادت پر محمول کیا جائے گا"۔

اُسی میں ہے: "لأنّه هو المتعارف، فينصرف المطلقُ إليه"[2].

"کیونکہ یہی معروف ہے، اور مطلق کو اسی کی طرف پھیرا جائے گا"۔

"بِرجندی" میں ہے: "العُرف أيضاً حجّةٌ بالنَّص، قال: «ما رآه المسلمون»[3] ...إلخ"[4]. "عُرف بھی دیگر نصوص کی طرح حجت ہے، حضرت سیّدنا عبداللہ بن مسعود رضی اللہ تعالیٰ عنہ فرماتے ہیں، کہ جس کام کو مسلمان اچھا سمجھیں، وہ اللہ تعالی کے نزدیک بھی اچھا ہے"۔

تعظیم وتوقیر، توہین وتحقیر کے مُعاملے میں بھی بالکلّیہ قوم کی عادت، اور مختلف شہروں علاقوں کے رَواج کا ہی اعتبار ہوتا ہے۔ عرب میں باپ اور بادشاہ وعالم کو "لَكَ، ومنكَ، وبكَ، وإليكَ" کے ساتھ خطاب کرتے ہیں، جس کا ترجمہ

---

(١) "الهداية" كتاب البيوع، باب الرباء، الجزء ٣، صـ٦٣.

(٢) المرجع السابق، بتصرّف.

(٣) أخرجه الطبَراني في "المعجم الأوسَط" باب الزاي، ر: ٣٦٠٢، ٢/ ٣٨٤.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" ر: ٣٦٠٠، ٢/ ١٦.

(٤) "شرح النُّقاية" كتاب البيع، فصل الربا، الجزء ٣، صـ٣١.

"تُو" ہے، جبکہ ہمارے رسم ورَواج میں کسی معظّم یا ہم رُتبہ کو بھی "تُو" سے خطاب کرنا بے ادبی میں شمار ہوتا ہے۔ اسی طرح عرب میں کسی معظّم شخص کے استقبال کے لیے کھڑے ہونے کا رَواج عام نہ تھا، جبکہ ہمارے شہروں میں ایسا ہے کہ اگر کسی معظّم شخص کی تعظیم کے لیے کھڑا نہ ہوا جائے، تو سمجھا یہ جاتا ہے کہ اس نے تعظیم ہی نہیں کی، اور اس طرزِ عمل کو شرعاً واَخلاقاً معیوب سمجھا جاتا ہے۔

نیز اُس کے ترک میں بلاضرورتِ شرعیہ مسلمان کا دل دکھانا، اور عوام کی نظر میں اُس معظّم کو حقیر ٹھہرانا، یا اُسے اپنی مخالفت واِیذاء پر آمادہ کرنا ہے، یہ سب اُمور شرعاً وعقلاً بے جا ہیں۔ جبکہ باہمی اتفاق، محبت واُلفت کا باعث ہے؛ کیونکہ یہی شارع علیہ الصلوۃ والسلام کی مراد اور شرعاً بھی مطلوب ومحبوب ہے۔ جبکہ مخالفت وحشت ودُوری کا باعث ہے، اور بلاوجہِ شرعی اہلِ اسلام سے ایسا سُلوک کرنا درست نہیں، لہٰذا علمائے کرام ہر مجلس میں ان آداب واَخلاق کو پسند فرماتے ہیں، جن کے متعلق شریعت اسلامیہ نے منع نہ فرمایا ہو، اور مخالفت کو بے جا قرار دیتے ہیں۔

امام غزالی نے "اِحیاء العلوم" کے پانچویں ادب میں اسے نہایت وضاحت کے ساتھ بیان فرمایا ہے[1] اور حدیث پاک: «خالِقوا النّاسَ بأخلاقهم»[2]

---

(١) "إحياء العلوم" كتاب آداب السماع، الباب ٢، المقام ٣، الأدب ٥، ٢/ ٣٣١.

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، ر: ٥٤٦٤، ٦/ ٢٠١٩. [لا يروى هذا الحديثُ عن أبي ذرٍّ إلّا بهذا الإسناد (أي: بطريق =

"لوگوں سے ان کی عادتوں کے مطابق برتاؤکرو" سے، اور روایتِ عبداللہ بن مسعود

=

أبي توبة قال: نا يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعَث الصَّنعاني، عن أبي عثمان النّهدي، عن أبي ذرٍّ) تفرَّد به أبو توبة. ("المعجم الأوسط" من اسمه أحمد، تحت ر: ٤٧٠، ١/ ١٤٧). وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخَين ولم يخرجاه. اهـ. وقال الذهبي: ابنُ يزيد لم يُخرِجوا له ["متدرَک" میں یاتوامام حاکم، یاناسخ سے روای کانام ذکر کرنے میں خطاہوئی، یزیدبن ربیعہ کی جگہ ربیعہ بن یزید ذکر کردیا؛کیونکہ متدرک کے ۳ نسخوں میں اسی طرح لکھاہواہے، اسی طرح امام ذہبی سے بھی خطاہوئی کہ انھوں نے یزیدبن ربیعہ پر ہونے والی جرح کوربیعہ بن یزید پر محمول کیا، جبکہ ربیعہ بن یزید کو محدثین نے ثقہ راویوں میں شمار کیاہے، البتہ یزیدبن ربیعہ کوضعیف، متروک وغیرہ لکھاہے] [محمد الیاس رضوی].("المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، تحت ر: ٥٤٦٤، ٦/ ٢٠١٩).

ورواه البزّار، وفيه يزيد بن ربيعة وهو متروك، وقال ابنُ عدي: أرجو أنّه لا بأسَ به. ("مجمع الزوائد" كتاب الفتن، باب في أيّام الصبر وفي مَن يتمسّك بدينه في الفتن، تحت ر: ١٢٢٢١، ٧/ ٣٩٣). وهناك بعض الأحاديث بنفس المفهوم، مثل ما أخرجه الطبَراني وأبو الشيخ عن ابن مسعود مرفوعاً: «خالِط النّاسَ بما يشتهُون ودينُك فلا تكلِّمه»، ونحوه عن علي رفعه: «خالِقِ الفاجرَ مخالَقةً، وخالِصِ المؤمنَ مخالَصةً، ودينك لا تسلِّمه لأحد»، وفي حديث أوّله: «خالِطوا النّاسَ على قدر إيمانهم». ("كشف الخفاء" حرف الهمزة، الهمزة مع الميم، تحت ر: ٥٩٢، ١/ ٢٢٧).

جس میں رسول اللہ ﷺ نے ارشاد فرمایا: «ما رآه المسلمون حَسناً، فهو عند الله حَسن»[1] "جسے مسلمان اچھا جانیں، وہ اللہ تعالی کے ہاں بھی اچھا ہے" سے اِستناد کیا ہے۔ علمائے دین اسی رَواج وتعامُل کے سبب اکثر معمولات ومقبولاتِ مسلمین کو جائز ومستحسن ٹھہراتے ہیں۔

خلاصۂ کلام

خلاصۂ کلام یہ ہے کہ عُرف وعادت وتعامُلِ مسلمین شرعًا معتبر اور ایک دلیلِ شرعی ہے، اور جب تک کوئی اس سے زیادہ مضبوط، یا اس کے ہم رُتبہ دلیل شرعی نہ پائی جائے، اس وقت تک اس سے اِستِدلال واحتجاج درست ہے۔ اس

---

(۱) "المعجم الأوسط" باب الزاي، من اسمه زكريّا، ر: ٣٦٠٢، ٢/ ٣٨٤، عن عبد الله بن مسعود. "قد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً". ("كشف الخفاء" حرف الهمزة، حرف الهمزة مع الكاف، تحت ر: ٥٠٤، ١/ ١٩٧). وهو موقوفٌ حسنٌ ("المقاصد الحسنة" حرف الميم، تحت ر: ٩٥٩، صـ٣٧٤). وقد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً. ("الأسرار المرفوعة" حرف الهمزة، ر: ٢٢٤، صـ٦٤). والمراد بالمسلمين زبدتُهم وعمدتُهم، وهُم العلماء بالكتاب والسنّة الأتقياء عن الحرام والشبهة. ("مرقاة المفاتيح" كتاب الصلاة، باب التنظيف والتبكير، الفصل ١، تحت ر: ١٣٨٥، ٣/ ٤٨٠).

عُرف سے متعلق کسی واضح نص کا نہ پایا جانا، یا قُرونِ ثلاثہ میں اس عُرف پر عمل نہ کیا جانا، اس کے حجت ِ شرعی ہونے کو باطل نہیں کرتا؛ کیونکہ علماء نے قُرونِ ثلاثہ میں نہ پائے جانے والے سینکڑوں اُمور میں عُرف وعادت وتعامُلِ مسلمین سے استِدلال کیا ہے، گو کہ وہ بدعت ونَو پیدا ہیں، پھر بھی ان کو جائز ومستحسن کہا ہے۔

نواں ۹ قاعدہ

امّتِ مسلمہ کے اِجماع کی طرح جُمہور کا قول بھی حجتِ شرعی ہے

امّتِ مسلمہ کے اِجماع کی طرح جُمہور واکثر کا قول بھی حجتِ شرعی ہے، اگرچہ اوّل قطعی، اور دُوم ظنّی ہے۔ ارشاد باری تعالی ہے: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْـمُؤْمِنِيْنَ﴾[1] [النسآء: ١١٥] "مسلمانوں کی راہ سے جُدا راہ چلے"۔ حدیثِ "سنن ابنِ ماجہ"[2] اور اثرِ ابن مسعود اِس قاعدہ کے اِثبات میں بھی دلیل کافی ہیں؛ کیونکہ جس طرح رسم ورَواجِ اکثر کو سبیل وسنّتِ مسلمین کہتے ہیں، اسی طرح قولِ جُمہور واکثر پر بھی سبیل وسنّتِ مسلمین کا اِطلاق درست ہے۔

---

(١) پ۵، النسآء: ۱۱۵۔

(٢) أي: في "السنن" مقدّمة المؤلِّف، ر: ٤٢، صـ١٧.

نیز اس کو اثرِ ابن مسعود: «ما رآه المسلمون»[١]... کے تحت شامل کرنا بھی درست ہے، اور حدیث اتّباعِ اکثریت میں (قول میں ہو یا فعل میں) صراحت ہے، کہ سوادِ اعظم سے جماعتِ کثیرہ ہی مراد ہے۔

علّامہ طِیبی علیہ الرحمۃ اس کی شرح میں "مفردات"[٢] سے نقل کرتے ہیں: "والسَّوادُ يُعبَّر به عن الجماعة الكثيرة"[٣]. "سوادِ اعظم سے جماعتِ کثیرہ مراد ہے"۔

ایک دوسری روایت میں یوں فرمایا: «عليكم بالجماعةِ والعامّةِ»[٤] "تم پر جماعت اور عامّہ کی پیروی لازم ہے"۔ اور لفظِ "عامّہ" اکثریت کے معنی میں استعمال ہوتا ہے۔

"سنن ابن ماجہ" کی دوسری روایت میں تصریح ہے، کہ جب تم امّت میں اختلاف دیکھو، تو تم پر سوادِ اعظم کی پیروی واجب ہے: «إنّ أمّتي لا تجتمعَ على

---

(١) أخرجه الطبَراني في "المعجم الأوسَط" من اسمه زكريا، ر: ٣٦٠٢، ٢/ ٣٨٤. والإمام أحمد في "المسند" ر: ٣٦٠٠، ٢/ ١٦.

(٢) "معجم مفردات ألفاظ القرآن" السين، صـ٢٥٣.

(٣) "الكاشف عن حقائق السنن" كتاب الإيمان، الفصل ٢، تحت ر: ١٧٤، ١/ ٣٣٩.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند الأنصار، ر: ٢٢٠٩٠، ٨/ ٢٣٨.

الضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسَّواد الأعظم»[1] "یقیناً میری امّت گمراہی پر جمع نہیں ہوگی، تو جب تم امّت میں اختلاف دیکھو، تو تم پر سوادِ اعظم کی پیروی لازم ہے"۔

خلاصۂ کلام یہ ہے کہ آیت مبارکہ، حدیث واثرِ ابن مسعود، اتّباع جُمہور، اور اکثریتِ علمائے اہلِ سنّت واقوالِ علمائے ملّت سے اس قاعدہ پر اعتماد کرنا، بلکہ اکثر مسائل میں اس قاعدہ سے دلیل پکڑنا (شرعًا وعقلًا) بخوبی ثابت ہے۔ جبکہ جُمہور علمائے ملّت کے قول کے مقابل، کسی شاذّ قول کا کوئی اعتبار نہیں۔ والله تعالی أعلم، وعلمُه أتمّ وأحكَم.

---

(١) "سنن ابن ماجه" كتاب الفتن، ر: ٣٩٥٠، صـ٦٦٩. وهناك بعض الأحاديث بنفس المفهوم، مثل ما رواه سليمان المدني عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ اللهَ لا يجمع أمّتي» -أو قال: «أمّةَ [محمّدٍ] ﷺ- على ضلالة، ويدُ الله على الجماعة، ومَن شذّ شُذّ إلى النّار». [قال أبو عيسى]: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وسليمان المدني هو عندي سليمان بن سفيان، وقد روى عنه أبو داود الطيالسي وأبو عامر العقدي وغيرُ واحدٍ من أهل العلم. ("سنن الترمذي" أبواب الفتن، باب [ما جاء] في لزوم الجماعة، ر: ٢١٦٧، صـ٤٩٨).

دسواں ۱۰ قاعدہ

مسائلِ شرعیہ کے استنباط واِستخراج، صرف مجتہد کے لیے خاص نہیں

یہ ضروری نہیں کہ شریعت کا ہر حکم کسی مجتہد فقیہ سے ثابت ہو، بلکہ بے شمار اَحکام کے استخراج پر دیگر علماء بھی قادر ہوتے ہیں، اور انہوں نے بیان بھی فرمائے، مثلاًدلالۃُ النّص سے استِدلال، علّتِ منصوصہ کے ذریعہ کلّی کے دیگر جزئیات میں اس کا حکم جاری کرنا، مبہمات کی تصریح کرنا، مجمَلات کی تفصیل کرنا، مجتہدانہ اُصول سے غیرواضح اَحکام کا اِستِنباط، اسی طرح بہت سے ایسے واقعات وحوادِث رُونما ہوئے، جو کسی نہ کسی اصل کے تحت آتے ہیں، لہٰذا ان کا بیان کرنا، ظاہر، نص، مفسَّر اور محکَم وغیرہا سے اَحکام کو جاننا اور بیان کرنا، یہ تمام چیزیں ایسی ہیں جن کے ذریعے علمائے کرام نے ہر زمانے میں اَحکام بیان فرمائے۔

یہاں ایک اعتراض کیا جاتا ہے کہ "اَدِلّہ سے استنباطِ حکم شرعی، صرف مجتہد کا خاصّہ ہے"، اس کے جواب میں علّامہ طحطاوی علیہ الرحمۃ باب تسمیہ میں لکھتے ہیں: "وأمّا فهمُ الأحكام من نحو الظاهر والنّص والمفسَّر فليس مختصٌّ به، بل يقدر عليه العلماءُ الأعَمّ منه"[1]. "ظاہر، نص اور مفسَّر کے لحاظ سے اَحکام پر نظر، مجتہد کے لیے خاص نہیں، بلکہ عام علماء بھی اس کی صلاحیت رکھتے ہیں"۔

---

(١) "حاشية الطحطاوي على الدر" خطبة الكتاب، ١/ ٥.

امام شَعرانی علیہ الرحمۃ "میزان" میں لکھتے ہیں: "فكما أنّ الشّارعَ بيّن لنا بسُنّته ما أجملَ من القرآن، فكذلك الأئمّةُ المجتهدون بيَّنوا لنا ما أجملَ من الأحاديث الشّريفة، ولولا بيانُهم لنا ذلك، لبقيت الشّريعةُ على إجمالها، وهكذا القولُ في أهل كلِّ دَورٍ بالنِّسبة للدَّور الذي قبلَهم إلى يوم القيامة"[1]. "جس طرح شارع علیہ الصلوٰۃ والسلام نے قرآن کریم کی مجمَل آیات کی تفصیل ہمیں بیان فرمائی، اسی طرح ائمۂ مجتہدین نے احادیث شریفہ کے مجمَلات کی تفصیل ہمارے لیے بیان فرمائی، اگر یہ تفصیلات ہمارے پاس نہ ہوتیں، تو شریعت ہمارے لیے مجمَل ہی رہتی، اور اسی طرح اگلوں کا قول بعد والوں کے لیے تفصیل ہوتا ہے، اور یہ سلسلہ قیامت تک جاری رہے گا"۔

بعض حضرات اس بات پر زور دیتے ہیں، کہ یہاں اِجماعِ امّت مراد ہے۔ اس کا جواب یہ ہے کہ "یہ قابلِ قبول ہے کہ سوادِ اعظم اور اِجماعِ امّت کا مدلول ایک ہی ہے، لیکن یہاں سوادِ اعظم کی اتّباع سے پہلے اختلاف کا ذکر ہے، اور اختلاف کے ہوتے ہوئے، حقیقی اِجماعِ امّت کا تصوّر نہیں کیا جا سکتا، لہٰذا جماعتِ کثیرہ کو اِجماعِ امّت سے تعبیر فرمایا، اور سوادِ اعظم کا اجتماع گمراہی پر نہیں ہو گا، بلکہ اس

---

(۱) "المیزان الکبری" الجزء ۱، صـ٤٦.

مقام پر یُوں کہا جائے تو حق بجا ہو گا کہ "اِجماع بسا اَوقات جماعتِ کثیرہ کے معنی پر بھی بولا جاتا ہے، اور جو حکم اکثر کی طرف منسوب ہو، وہ کُل کی طرف شمار ہوتا ہے"۔

گیارہواں ۱۱ قاعدہ

تعامُلِ حرمین شریفین بھی حجت ہے

حرمین شریفین -زادَهما اللهُ شرَفاً وتعظيماً- کے عوام وخواصّ اور علماء وائمہ، جس بات پر متفقہ طور پر عمل کرتے ہوں، یہ ان کا تعامُل ہے، اور یہ بھی حجت ہے[۱]۔ فقہائے کرام نے اس تعامُل کے سبب بہت سے اُمورِ شرعیہ کے جواز ومنع پر استدِلال فرمایا، اور اس کی مخالفت کو مکروہ جانا۔ کتبِ فقہ میں بہت مقامات پر علماء مسائل بیان کرتے ہوئے دلیل دیتے ہیں، کہ حرمین میں اِسی طرح ہوتا آیا ہے۔

امام شافعی اور امام ابو یوسف -رحمہما اللہ تعالی- نے مسئلۂ اذانِ فجر میں اس سے احتجاج کیا۔ "ہدایہ" میں ہے: "ولا يؤذّن لصلاةٍ قبل دخولها ويعاد في الوقت؛ لأنّ الأذانَ إعلامٌ، وقبل الوقت تجهيل. قال أبو يوسف وهو قولُ الشّافعي: يجوز للفجر في النّصف الأخير من اللّيل؛ لتوارُث

(۱) یہاں اہلِ حرمین سے مراد وہاں کے اہلِ سنّت ہیں، جو ماتُریدی، اشعری اور فقہی مذاہبِ اربعہ کے ماننے والے ہیں، آج کل کے وہابی وغیر مقلّد ہرگز مراد نہیں۔

الحرمَین"(۱). "وقت سے پہلے دی گئی اذان کا اِعادہ کیا جائے؛ کیونکہ اذان ایک اعلان ہے، اور یہ قبل از وقت بے جا ہے۔ امام ابو یوسف اور امام شافعی نے فرمایا: رات کے آخری حصہ میں فجر کی اذان دینا حرمین کے تعامُل کی وجہ سے جائز ہے"۔

"تحفۂ بررہ" میں ہے: "وما وقعَ في بعض الرّوايات المنعُ من زيارة القبور في يوم الجمعة قبل الصّلاة، فلا أصلَ لها؛ لأنّها مخالفٌ لعادة أهل الحرمَين". "یہ جو بعض روایات میں جمعہ کے دن نمازِ جمعہ سے قبل زیارتِ قبور کی ممانعت وارد ہوئی، اس کی کوئی اصل نہیں؛ کیونکہ یہ بات اہلِ حرمین شریفین کی عادت کے خلاف ہے"۔

دیکھو! کس طرح تعامُلِ اہل حرمین کے سبب روایت کو غیر معتبر مانا گیا۔

علّامہ عینی علیہ الرحمۃ "شرح کنز" میں فرماتے ہیں: "الاستراحةُ على خمسِ تسبيحاتٍ [أي: في صلاة التراويح] يُكره عند الجُمهور؛ لأنّه خلافُ فعل الحرمَين"(۲). "نمازِ تراویح میں پانچ ۵ تسبیحات کی مقدار وقفہ کرنا جُمہور علماء کے نزدیک مکروہ ہے؛ کیونکہ یہ فعل اہلِ حرمین کی عادت کے خلاف ہے"۔

---

(۱) "الهداية" كتاب الصلاة، الجزء ۱، صـ۵۳ ملتقطاً وبتصرّف.

(۲) "رمز الحقائق" كتاب الصلاة، صـ٤٠ بتصرّف.

حدیث: «إنّ الإيمانَ ليأرزُ إلى المدينة، كما تأرز الحيّةُ إلى جحرِ ها»[۱] "یقیناً ایمان اس طرح مدینہ منوّرہ میں سمٹ آئے گا، جیسے سانپ اپنے بِل میں چلا جاتا ہے"۔ اس حدیث پاک سے بھی تعامُلِ اہلِ حرمین کی حجیت پر استدلال کیا گیا ہے۔

علّامہ قُرطبی رحمہ اللہ تعالیٰ فرماتے ہیں: "وفيه تنبيهٌ على صحّة مذهبِهم وسلامتِهم من البِدَع، وأنّ عملَهم حجّةٌ في زمانِنا هذا"[۲]. "اس میں ان (اہلِ حرمین) کے صحیح المذہب، اور بدعت سے سلامتی پر تنبیہ ہے، اور یقیناً ان کا عمل ہمارے زمانے میں حجت ہے"۔

خلاصۂ کلام

خلاصۂ کلام یہ ہے کہ ہم اہلِ حرمین شریفین کو انبیاء کی طرح معصوم، اور اُن کے تعامُل اور اتفاق کو ارشادِ خدا اور رسول کی طرح حجتِ قطعی، بلکہ اِجماعِ امّت کے برابر بھی نہیں مانتے، اور نہ اُن میں سے ہر ایک کو فہمِ شرعیّات میں مستقل اور مجتہدِ مطلق کے مماثل سمجھتے ہیں، بلکہ خود ائمۂ مجتہدین نے وہاں کے تعامُل کو معتبر رکھا، اور ہمارے علمائے مذہب نے اس تعامُل سے مسائل استخراج کیے، اور ظاہرِ نصوص بھی

(۱) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإيمان، ر: ۳۷٤، صـ۷٥.

(۲) "المفهِم" كتاب الإيمان، تحت ر: ۱۱٦، ۱/ ۳٦٤ ملتقطاً بتصرّف.

اس مطلب کی تائید کرتا ہے، اس لیے اُسے حجتِ شرعی اس وقت مانتے ہیں، جب اس کے مقابل کوئی اَور قوی دلیلِ شرعی نہ ہو، اور بلاحجتِ قوی ان کی مخالفت کومکروہ جانتے ہیں۔ البتہ فی زمانہ اہلِ حرمین میں جو حَد سے متجاوِز، اور دین میں شدّت پسند ہیں، وہ لوگ ہماری مراد ہرگز نہیں۔

بارہواں ۱۲ قاعدہ

اِجماعِ سُکوتی حنفیہ وجُمہور علماء کے نزدیک حجتِ شرعی ہے

اہلِ اسلام کی ایک خاص جماعت کاکسی قول وفعل پر متفق ہونا، اور باقی مسلمانوں کا اس کے بارے میں سکوت (خاموشی) اختیار کرنا، اِجماعِ سُکوتی کہلاتا ہے۔ حنفیہ اور جُمہور علماء کے نزدیک اِجماعِ سُکوتی بھی ایک حجتِ شرعی ہے۔

"نور الانوار" میں ہے: "أي: يتّفق بعضُهم على قولٍ وفعل، ويُسكتُ الباقون عنهم، ولا يرُدُّون عليهم بعد مُضيِّ مدّةِ التأمُّل -وهي ثلاثةُ أيّامٍ- أو [بعد] مجلسِ العِلم، ويسمَّى هذا إجماعاً سُكوتيّاً، وهو مقبولٌ عندنا (وفيه خلافُ الشّافعي رحمہ اللہ تعالیٰ)"[۱]. "بعض علماء کاکسی قول وفعل پر متفق ہونا، اور دیگر علماء کا اس پر خاموشی اختیار کرنا، یہاں تک

(۱) "نور الأنوار" باب الإجماع، صـ۲۱۹.

کہ اس پر علمی مجلس میں غور وفکر کی مدّت (تین دن) گزر جائے، اِجماع سُکوتی کہلاتا ہے، اور یہ حنفیوں کے نزدیک مقبول ہے، جبکہ امام شافعی کا اس میں اختلاف ہے"۔

یہ بات ثابت شدہ ہے کہ امام شافعی رحمہ اللہ تعالیٰ بھی بلا قیدِ عصر وزمانہ اِجماع سے استدلال کرتے ہیں، اسی طرح تمام علماء کا کسی قول وفعل پر متفق ہونا نہایت دشوار ہے، لہٰذا اِس جگہ اختلاف کا علم نہ ہونا ضروری نہیں، بلکہ اتنا ہی کافی ہے کہ اس قول وفعل میں غور وفکر کی مدّت (تین دن) گزر جانے کے بعد اتفاق علماء مشہور ومعروف ہو جائے، اور اس مدّت میں کسی اختلاف کا علم نہ ہو۔ جیسا کہ "التحقیق شرح الحسامی" میں ہے: "إذا نصَّ بعضُ أهل الإجماع على حكمٍ في مسألةٍ قبل استقرارِ المذهب على حكم تلك المسألة، وانتشرَ ذلك بين أهل العصر، ومضتْ مدّةُ التأمّل فيه، ولم يظهر له مخالفٌ، كان ذلك إجماعاً عند جُمهور العلماء، ويسمّى إجماعاً سُكوتيّاً"[1].

"جب کسی مسئلہ کے حکم کی بابت، بعض اہلِ اِجماع، استقرارِ مذہب سے پہلے فیصلہ سُنا دیں، پھر وہ فیصلہ اس دَور کے اکابر علماء کے درمیان اس طرح مشہور ہو جائے، کہ اس پر غور وفکر کی مدّت (تین دن) بھی گزر جائے، اور اس حکم سے

---

(۱) "غاية التحقيق" باب الإجماع، صـ۲۱۱.

متعلق کوئی اختلاف سامنے نہ آئے، تو جُمہور علماء کے نزدیک اسے اِجماع کہتے ہیں، اور یہ اِجماعِ سُکوتی کہلاتا ہے"۔

تیرہواں ۱۳ قاعدہ

اتفاقِ لاحق کے بعد اختلافِ سابق کالعدم ہے

اگر کسی مسئلہ میں پہلے علماء کا اختلاف تھا، مگر بعد کے زمانے میں علماء وفقہاء متفق ہو گئے، تو اَب اس مسئلہ کو اختلافی نہیں کہا جائے گا، اس مسئلہ کا اختلاف کالعدم قرار پاتا ہے، بلکہ مسئلہ اِجماعی بن جاتا ہے۔ امامِ اعظم ابو حنیفہ، امام احمد بن حنبل، امام غزالی اور حنفیہ اور شافعیہ کی اکثریت اسی قاعدہ کی قائل ہے۔ لہٰذا اب صحابۂ کرام کے اختلاف کو بنیاد بنا کر، مال جمع کرنے سے منع کرنا، یا معراج میں دیدارِ الٰہی کا انکار، یا جسمانی معراج پر انکار، ایسے مسائل کو یہ کہہ کر رَد کرنا کہ "یہ تو صحابہ کے زمانے میں بھی اختلافی مسائل تھے"، معترض کی اس بات کو نہیں مانا جائے گا، نہ اختلاف کی اجازت دی جائے گی؛ کیونکہ بعد میں یہ مسائل متفقہ طور پر طے ہو چکے۔

"مسلَّم الثبوت" میں فرمایا: "اتفاق العصر الثاني بعد استقرار الخلاف في الأوّل، هو المختارُ والواقعُ حجّةً، وعليه أكثرُ الحنفيّة والشّافعية"(۱). "پہلے زمانے میں کسی مسئلہ میں اختلاف کے باوجود، اگر بعد کے

---

(۱) انظر: "مسلَّم الثبوت" الأصل ٣: الإجماع، ق١٤٥، ١٤٦.

زمانے میں علماء کا اتفاق قرار پاجائے، تو وہی مختار اور حجت ہوتا ہے، یہی اکثر حنفیہ وشافعیہ کا مذہب ہے"۔

تو معلوم ہوا کہ مسئلہ عول، وجمعِ مال، ومتعۂ نساء، اور سماعِ اَموات، ودیدارِ الٰہی، اور معراجِ جسمانی میں بعض صحابۂ کرام کے حوالے سے کلام کرنا، سراسر کم علمی ہے۔ اسی طرح کچھ نادان لوگوں کا مسئلہ مَولِد النبی میں بحث واعتراض کرنا ہے، (حالانکہ زمانۂ لاحق میں علماء نے اس اعتراض کو حرف بحرف رَد کردیا، اور عام مسلمانوں نے میلاد کی حُسن وخوبی پر اتفاق کرلیا) اور اسی طرح اقوالِ شاذّہ مردودہ، اور امورِ طے شدہ کو پھر پیش کرنا، ناانصافی ونادانی ہے!!

چودھواں ۱۴ قاعدہ

کسی غیر واجب کام کو واجب سمجھ کر کرتے رہنا مکروہ وممنوع ہے

کوئی ایسا کام جو فی نفسہٖ واجب نہیں، لیکن اسے واجب سمجھ کر ہمیشہ کرتے رہنا، بعض علماء کے نزدیک مکروہ ہے، لیکن واجب وفرض کے علاوہ کاموں کو فرض وواجب نہ جانتے ہوئے کرتے رہنا، اور اس پر ہمیشگی اختیار کرنا نہایت محمود ہے، بلکہ مطلوب فی الشرع ہے۔ ہاں اُسے واجب وفرض سمجھنا غلط ہے، اسی سبب سے کبھی بعض علماء ایسے فعل کو مکروہ کہتے ہیں، ترک کرتے ہیں، یا چھوڑنے کا حکم دیتے ہیں۔

اگرچہ نفس الامر کے اعتبار سے اس حکم کا مرجع وہی اعتقادِ فاسد ہے، مگر اس جہت سے کہ فعل اُس کا متعلق ہے، اُسے بھی مکروہ کہہ سکتے ہیں، اور جس صورت

میں اس اعتقاد کا زوال فعل کو ترک کیے بغیر متصوّر نہ ہو، تو ایسے فعل کو ترک کرنے کا حکم بھی دے سکتے ہیں۔

اس قاعدہ پر دلیل پروردگارِ عالَم جَلَّ جَلالُہٗ کا رَہبانیت کی رعایت نہ کرنے پر نصاری پر عتاب فرمایا ہے، حالانکہ وہ ایک بدعت تھی، جو نصاریٰ نے دین میں نئی ایجاد کی تھی: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوْهَا ... فَمَا رَعَوْهَا حقَّ رِعَايَتِهَا﴾[1]، "اور راہب بننا، تو یہ بات انہوں نے دین میں اپنی طرف سے نکالی، ہم نے ان پر مقرّر نہیں کی تھی، ہاں یہ بدعت انہوں نے اللہ تعالی کی رضا چاہنے کو پیدا کی، پھر اسے نہ نباہا جیسا اس کے نباہنے کا حق تھا"۔

رسول اللہ صَلَّی اللہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم فرماتے ہیں: «أفضلُ العبادات أحمَزُها»[2]، "افضل عبادت وہ ہے جس میں مشقت ہو"۔ کسی عمل پر ہمیشگی واستقامت یقیناً دشوار ہے۔

---

(١) پ۲۷، الحدید: ۲۷۔

(٢) وهو منسوبٌ في "النهاية" -لابن الأثير- لابن عبّاس بلفظ: سُئل رسول الله ﷺ: أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «أحمَزُها» وهو بالمهملة والزاي، أي: أقواها وأشدّها. ("المقاصد الحسنة" حرف الهمزة، تحت ر: ١٣٨، صـ٧٩).

دوسری روایت میں فرمایا: «أحبُّ الأعمال إلى الله تعالى أدوَمُها وإن قلّ»[1]

"اللہ عَزَّوَجَلَّ کے نزدیک پسندیدہ عمل وہ جس پر استقامت ہو، اگرچہ وہ عمل قلیل ہو"۔

امام مسلم اپنی "صحیح" میں مرفوعًا روایت کرتے ہیں: «یا عبدَ الله! لا تكن مثلَ فُلانٍ! كان يقوم اللَّيلَ فترك قيامَ اللَّيل»[2] "اے عبداللہ! اُس شخص کی طرح نہ ہوجانا جو پہلے تو راتوں میں جاگ کر عبادت کیا کرتا، مگر بعد میں اُسے نباہ نہ سکا تو چھوڑ بیٹھا"۔

پندرہواں ۱۵ قاعدہ

حضور اکرم ﷺ کی تعظیم وتوقیر، آپ کا ادب واحترام ایمان کی جان ہے

حضور نبیٔ کریم سیّدِ عالَم ﷺ کی تعظیم وتکریم اللہ تعالی کو ہر طرح محبوب وپسند، اور شریعت اسلامیہ کو مطلوب ہے۔ آپ ﷺ کی ذاتِ والا، اللہ تعالی کی نشانیوں میں سے اَعظم واجلّ ہے، اور اللہ تعالی کی نشانیوں (شعائرُ اللہ) کی تعظیم بنصِ قرآنِ حکیم دِلوں کا تقویٰ وپرہیز گاری ہے، بلکہ آپ ﷺ کی تکریم ایمان کی جان ہے، صحابۂ کرام رضی اللہ تعالی عنہم نے اظہارِ عظمتِ رسول میں مختلف طریقوں سے اس کا

(۱) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب صلاة المسافرين، ر: ۱۸۳۰، صـ۳۱۸.

(۲) "صحيح مسلم" كتاب الصيام، ر: ۲۷۳۳، صـ٤٧٤.

ثبوت دیا، حتیٰ کہ بعض صحابۂ کرام نے اس عظمت کی خاطر اپنا سب کچھ قربان کرنے سے بھی دریغ نہیں کیا۔

ارشاد باری تعالی ہے: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾[1] "جو اللہ تعالی کی حرمتوں کی تعظیم کرے، تو وہ اس کے لیے اس کے رب تعالی کے یہاں بھلا ہے"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوْبِ﴾[2] "جو اللہ تعالی کے نشانوں کی تعظیم کرے، تو یہ چیز دلوں کی پرہیزگاری سے ہے"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوْا بِهِ وَعَزَّرُوْهُ وَنَصَرُوْهُ وَاتَّبَعُوْا النُّوْرَ الَّذِيْ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ﴾[3] "تو وہ جو اِس (نبی ﷺ) پر ایمان لائیں، اور اس کی تعظیم کریں، اور اس کی مدد کریں، اور اُس نور (کتاب) کی پیروی کریں جو اِس (نبی ﷺ) کے ساتھ اُترا ہے، تو وہی لوگ بامراد ہوئے"۔

---

(۱) پ۱۷، الحج: ۳۰۔

(۲) پ۱۷، الحج: ۳۲۔

(۳) پ۹، الاعراف: ۱۵۷۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿لِتُؤْمِنُوْا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُعَزِّرُوْهُ وَتُوَقِّرُوْهُ﴾(۱) "تاکہ اے لوگو! تم اللہ اور اس کے رسول پر ایمان لاؤ! اور رسول کی تعظیم وتوقیر کرو!"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تُقَدِّمُوْا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾(۲) "اے ایمان والو! اللہ اور اس کے رسول سے آگے نہ بڑھو! اور اللہ سے ڈرو! یقیناً اللہ تعالی سنتا جانتا ہے"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾(۳) "اے ایمان والو! اپنی آوازیں اونچی نہ کرو اس غیب بتانے والے (نبی) کی آواز سے، اور ان کے حضور بات چلّاکر نہ کہو، جیسے آپس میں ایک دوسرے کے سامنے چلّاتے ہو؛ کہ کہیں تمھارے اعمال اکارت نہ ہو جائیں اور تمہیں خبر تک نہ ہو"۔

---

(۱) پ۲۶، الفتح: ۹۔

(۲) پ۲۶، الحجرات: ۱۔

(۳) پ۲۶، الحجرات: ۲۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُنَادُوْنَكَ مِنْ وَّرَآءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوْا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَاللهُ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾[۱] "یقیناً وہ جو تمہیں حُجروں کے باہر سے پکارتے ہیں، ان میں اکثر بے عقل ہیں، اور اگر وہ صبر کرتے یہاں تک کہ تم خود اُن کے پاس تشریف لاتے، تو یہ اُن کے لیے بہتر تھا، اور اللہ تعالی بخشنے والا مہربان ہے"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿لَا تَجْعَلُوْا دُعَآءَ الرَّسُوْلِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً﴾[۲] "رسول کے پکارنے کو آپس میں ایسا نہ ٹھہرالو! جیسے تم ایک دوسرے کو پکارتے ہو"۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَا تَقُوْلُوْا رَاعِنَا وَقُوْلُوْا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوْا وَلِلْكَافِرِيْنَ عَذَابٌ أَلِيْمٌ﴾[۳] "اے ایمان والو! "رَاعِنَا" نہ کہو، اور یُوں عرض کرو کہ "حضور ہم پر نظر رکھیں!" اور پہلے ہی سے بغور سنو، اور کافروں کے لیے دردناک عذاب ہے"۔

---

(۱) پ۲۶، الحجرات: ۴،۵۔

(۲) پ۱۸، النور: ۶۳۔

(۳) پ۱، البقرۃ: ۱۰۴۔

مزید ارشاد فرماتا ہے: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَغُضُّوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُوْلِ اللهِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَّأَجْرٌ عَظِيْمٌ﴾[1]

"یقیناً وہ جو اپنی آوازیں پست کرتے ہیں رسول اللہ کے پاس، وہ ہیں جن کا دل اللہ تعالی نے پرہیز گاری کے لیے پرکھ لیا ہے، ان کے لیے بخشش اور بڑا ثواب ہے"۔

ملاحظہ ہو کہ ان آیاتِ کریمہ میں پروردگارِ عالَم جلّ جلالہ کس انداز سے اپنے حبیبِ کریم صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کی تعظیم وتکریم، خَلق پر واجب فرماتا ہے! اور جو آپ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کی تعظیم کرتے ہیں، اُن کی غایت مدح وستائش بیان فرماتا ہے، ساتھ ہی تارکینِ تعظیم پر (اگرچہ یہ ترک ناواقفی کے سبب ہو) سخت ملامت وسرزنش کرتا ہے، بلکہ اُن کے ادب کو بعینہٖ اپنا ادب، اور اُن سے گستاخی کو بعینہٖ اپنے حضور میں بے ادبی قرار دیتا ہے!!۔

امام بخاری رحمہ اللہ تعالی سعید بن معلّٰی رضی اللہ تعالی عنہ سے روایت کرتے ہیں کہ "میں ایک روز مسجد میں نماز ادا کر رہا تھا کہ حضور نے مجھے بلایا، میں نے جواب نہ دیا، نماز کے بعد حاضر ہو کر عذر پیش کیا، ارشاد ہوا: «أَ لم يقلِ اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوْا لله وَلِلرَّسُوْلِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾[2]؟»[3] "کیا اللہ عزّوجلّ نے نہیں فرمایا کہ "اے ایمان والو! اللہ اور اس

(۱) پ۲۶، الحجرات: ۳۔

(۲) پ۹، الانفال: ۲۴۔

(۳) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب فضائل القرآن، ر: ٥٠٠٦، صـ٨٩٧.

کے رسول کے بُلانے پر حاضر ہو! جب رسول تمہیں اس چیز کے لیے بلائیں"۔ گویا یہ ارشاد ہوتا ہے کہ مجھے نماز ہی میں جواب دینا چاہیے!۔

حضورِ اکرم ﷺ پر درود وسلام کی فضیلت

اَوروں کو حکم دینا، اور دوسروں پر اُس کا واجب کرنا ایک طرف، وہ بڑی عظمت والا ذوالجلال والاِکرام جلّ جلالہ خود اس جناب پر درود بھیجتا ہے، اور دیگر انبیائے کرام علیہم الصلوۃ والسلام کی نسبت ہمارے نبیٔ اکرم ﷺ کو "يا أيّها النّبي" و"يا أيّها الرّسول" و"يا أيّها المزمّل" و"يا أيّها المدّثّر" اور اسی طرح دیگر عظیم الشان اَلقاب وکلماتِ تعظیمیّہ سے خطاب فرماتا ہے۔ بخلاف دیگر انبیائے کرام کے؛ کہ اُن کو ناموں کے ساتھ خطاب فرماتا ہے، جیسے حضرت آدم علیہ الصلوۃ والسلام کو ان کے نام کے ساتھ "يا آدم" سے خطاب فرمایا۔

امام بیضاوی آیۂ کریمہ: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّوْنَ عَلَى النَّبِيِّ يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا صَلُّوْا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوْا تَسْلِيْماً﴾[1] کی تفسیر میں فرماتے ہیں: "أي: يعتنون بإظهار شرفِه، وتعظيمِ شأنِه، فاعتنُوا أنتم أيضاً!؛ فإنّكم أَولى بذلك، وقُولوا: اللّهمَ صلِّ على [سيِّدنا] محمدٍ، والسّلامُ

(۱) پ۲۲، الاحزاب: ۵۶۔

عليك يا أيّها النّبي!"[1]. "یعنی اللہ تعالی اور اُس کے فرشتے آپ کے اظہارِ شرف وشانِ والا کی تعظیم میں اہتمام کرتے ہیں، اے ایمان والو! تم بھی اہتمام کرو؛ کہ جب خود مالکِ حقیقی، اور اُس کی بارگاہ کے مقرَّب فرشتے اس کام کی طرف متوجہ ہیں، تو تمہیں (کہ اِس جناب کی امّت ہو) اس بات کا اہتمام زیادہ مناسب ولائق ہے، لہذا درود پڑھو اور سلام بھیجو! اور اللّهمَ صلِّ على [سيِّدنا] محمدٍ، اور السّلامُ عليك يا أيّها النّبي کہو"۔

صحابۂ کرام رضی اللہ تعالی عنہم اور تعظیم نبوی صلی اللہ تعالی علیہ وسلم

صحابۂ کرام رضی اللہ تعالی عنہم آیتِ کریمہ: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ﴾[2] کے نازل ہونے کے بعد اس طرح کلام کرتے، گویا سرگوشی کرتے ہوں، اور نہایت ادب وسکون ووقار کے ساتھ مجلسِ والا میں سر جھکائے بیٹھتے، گویا پرند اُن کے سروں پر بیٹھے ہوں۔

امام بخاری اپنی "صحیح" میں روایت کرتے ہیں: «فوالله ما تنخّمَ رسولُ الله صلی اللہ تعالی علیہ وسلم نُخَامَةً إلّا وقعتْ في كَفِّ رَجلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بها

---

(۱) "أنوار التنزيل" سورة الأحزاب، تحت الآية: ٥٦، ٥/ ١٣٦ ملتقطاً بتصرّف.

(۲) پ۲۶، الحجرات: ۲۔

وجهَهُ وجِلدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُم ابتَدَرُوا أمرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّموا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِندَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيماً لَهُ»[١]. "بخدا جب بھی رسول اللہ ﷺ تھوکتے، تو اُن کا لُعابِ دَہن کسی نہ کسی صحابی کی ہتھیلی پر ہی آتا، جسے وہ اپنے چہرے اور بدن پر ملتے، جب وہ کوئی حکم دیتے، تو فوراً ان کے حکم کی تعمیل ہوتی، جب وہ وضو فرماتے تو یوں محسوس ہونے لگتا، کہ لوگ وضو کا پانی حاصل کرنے میں ایک دوسرے کے ساتھ لڑ مرنے پر آمادہ ہو جائیں گے۔ لوگ ان کی بارگاہ میں اپنی آوازوں کو پست رکھتے، اور غایت تعظیم کے باعث وہ ان کی طرف آنکھ بھر کر دیکھ بھی نہ پاتے"۔

اس کے سوا بے شمار اَخبار وآثار وحالات ومُعاملات صحابۂ کبار وتابعینِ اَخیار سے مروی وماثور ہیں، سلَفِ صالحین، ائمہ وعلمائے راسخین، اَجلّۂ مشائخِ طریقت اور اکابرِ علمائے شریعت سے تعظیم وتکریم، اور بارگاہِ رسالت ﷺ کے آداب کی قَولی وفعلی رعایت سے کتبِ متداوِلہ دِینیّہ بھری ہوئی ہیں۔

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الشروط، ر: ٢٧٣١، صـ٤٤٧، ٤٤٨.

سولہواں ۱۶ قاعدہ

نبئ کریم ﷺ کی تعظیم وتوقیر جس طرح حیاتِ مبارکہ میں فرض تھی اسی طرح بعد وفات بھی فرض ہے

حضور سیّد المرسلین -علیه التحية و التسليم- کی تعظیم و تکریم آپ کی ظاہری حیاتِ مقدّسہ کے ساتھ ہی خاص نہیں، بلکہ بعدِ وصال بھی اسی طرح واجب وفرض ہے، جیسی حیاتِ مبارکہ میں تھی۔ نُصوص کا اِطلاق اور احادیث کی صراحت اس پر واضح دلیل ہے۔

امام بخاری علیہ الرحمۃ اپنی "صحیح" میں سائب بن یزید سے روایت کرتے ہیں: كنتُ قائماً في المسجد فحصبَني رجلٌ، فنظرتُ فإذا عُمر بن الخطّاب، فقال: «اذهبْ فأتِني بهذَين» فجئتُه بهما، فقال: «مَن أنتما؟ أو مِن أين أنتما؟» قالا: من أهل الطائف، قال [عمرُ]: «لو كنتما من أهل البلد [المدينة] لأوجَعتُكما! تَرفعانِ أصواتَكما في مسجدِ رسولِ الله ﷺ!»[1]. "میں مسجد (نبوی) میں کھڑا تھا کہ کسی نے مجھے کنکری ماری، میں نے نظر اٹھاکر دیکھا تو وہ حضرت عمر بن خطاب رضی اللہ تعالیٰ عنہ تھے، فرمایا کہ جاؤ اور اُن دونوں آدمیوں کو میرے پاس لے آؤ، میں دونوں کو بُلا لایا، آپ نے فرمایا کہ تم لوگ کون ہو؟ یا فرمایا کہ

---

(۱) "صحيح البخاري" كتاب الصّلاة، ر: ٤٧٠، صـ٨١.

کہاں کے ہو؟ دونوں عرض گزار ہوئے کہ ہم طائف سے ہیں، فرمایا کہ اگر تم اِس شہرِ مدینہ منوّرہ کے ہوتے تو میں تم دونوں کو سزا دیتا! تم رسول اللہ ﷺ کی مسجد میں اپنی آواز کیسے بلند کرتے ہو!"۔

"شفا شریف" میں ہے: "امام مالک رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ نے امیر المؤمنین ابو جعفر عباسی سے فرمایا کہ "اے امیر المؤمنین! اس مسجد (نبوی) میں آواز بلند مت کرو؛ کہ اللہ تعالیٰ ایک قوم کو تادیبًا فرماتا ہے: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[۱] "اے ایمان والو! اپنی آوازیں اونچی نہ کرو اس غیب بتانے والے (نبی) کی آواز سے"۔ اور دوسرے گروہ کی مدح وتعریف فرماتا ہے: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَغُضُّوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللهِ﴾[۲] "بے شک وہ جو اپنی آوازیں پست کرتے ہیں رسول اللہ کے پاس"۔ ایک جماعت کی مذمّت میں وارد ہوا: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُنَادُوْنَكَ مِنْ وَّرَآءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُوْنَ﴾[۳] "بے شک وہ جو تمہیں حُجروں کے باہر سے پکارتے ہیں، ان میں اکثر بے عقل ہیں"۔ یقینًا آپ ﷺ کی حرمت (ادب وتعظیم) حیات اور وصال کے بعد بھی یکساں

(۱) پ۲۶، الحجرات: ۲۔

(۲) پ۲۶، الحجرات: ۳۔

(۳) پ۲۶، الحجرات: ۴۔

ہے، یعنی جس طرح آپ کے حضور بحالت حیات چلّانا اور بلند آواز سے کلام کرنا ممنوع تھا، اسی طرح وصال کے بعد بھی خلافِ ادب اور بے جا ہے۔ یہ کلام سن کر خلیفہ پر خشوع وخضوع لاحق ہوا، عرض کی کہ "دعا کے وقت قبلہ کی طرف استقبال کروں یا حضور کی جانب؟" فرمایا: "اِس جناب ﷺ سے کیوں منہ پھیرتے ہو، جو قیامت تک تمھارا اور تمھارے باپ آدم علیہ السلام کا وسیلہ ہیں، آپ ﷺ کی طرف منہ کر کے شَفاعت کی درخواست کرو؛ کہ آپ ﷺ تمھاری شَفاعت کریں"، اللہ تعالیٰ فرماتا ہے: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوْآ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوْكَ فَاسْتَغْفَرُوْا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللهَ تَوَّاباً رَّحِيْماً﴾[1] "اور اگر جب وہ اپنی جانوں پر ظلم کریں، تواے محبوب! تمھارے حضور حاضر ہوں، اور پھر اللہ تعالی سے مُعافی چاہیں، اور رسول ان کی شِفاعت فرمائے، توضرور اللہ تعالی کو بہت توبہ قبول کرنے والا مہربان پائیں"[2]۔

"شفا شریف" میں ہے: "ولما كَثُرَ على الإمام مالك النّاسُ، قيل له: لو جعلتَ مستملياً يُسمِعهم، فقال: قال اللهُ تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا

---

(۱) پ۵، النسآء: ۶۴۔

(۲) "الشفا" القسم ۲، الباب ۳، الجزء ۲، صـ۲٦، ۲۷ بتصرّف.

الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[۱] وحرمتُه ﷺ حيّاً وميّتاً سَواءٌ"[۲]. "جب امام مالک علیہ الرحمۃ کے پاس شاگردوں اور طالبانِ علم کی کثرت ہوگئی، تو لوگوں نے کہا کہ "ایک آدمی مقرّر کیجیے کہ وہ آپ کی تقریر پکار کر سب حاضرین کو دُور تک سنا دیا کرے! فرمایا کہ "اللہ تبارک وتعالیٰ ارشاد فرماتا ہے: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ "اے ایمان والو! اپنی آوازیں اونچی نہ کرو اس غیب بتانے والے (نبی) کی آواز سے" حضورِ اکرم صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کی تعظیم واحترام حالتِ حیات میں اور بعد وصال یکساں ہے"۔

دیکھو! اس امامِ اجلّ مالک علیہ الرحمۃ نے ہمارے دعوی کی تصریح فرمائی، اور اِطلاقِ نصوص سے (جو تعظیمِ نبوی صلی اللہ تعالی علیہ وسلم میں وارد ہیں) استدلال کیا، اور اِن نصوص کو عالمِ حیات وبرزخ میں یکساں قرار دیا۔ اور امیر المؤمنین حضرت سیّدنا عمر فاروق رضی اللہ تعالی عنہ کا قول بھی (جو بخاری سے منقول ہوا) اس مدّعا میں واضح ہے۔

امام قاضی عیاض علیہ الرحمۃ نے "شفا شریف" میں واضح طور پر بیان کر دیا:

"إنّ حرمةَ النّبي ﷺ بعد موتِه، وتوقيرَه وتعظيمَه لازمٌ، كما كان

---

(۱) پ۲۶، الحجرات: ۲۔

(۲) "الشفا" القسم ۲، الباب ۳، الجزء ۲، صـ۲۸.

حالَ حیاتِه"(۱). "مصطفی جانِ رحمت ﷺ کی تعظیم وتوقیر جس طرح آپ کی حیات میں فرض تھی، اسی طرح بعد وصال بھی فرض ہے"۔

سترہواں ۱۷ قاعدہ

جس طرح بعدِ وصال آپ ﷺ کی تعظیم وتکریم واجب ولازم ہے، اسی طرح آپ ﷺ کے ذکرِ مبارک، کلامِ پاک اور اسم گرامی کی تعظیم بھی ضروری ہے

آپ کے ذکرِ گرامی، کلامِ پاک اور نامِ نامی اسم گرامی کی تعظیم وتکریم وصال کے بعد بھی واجب ولازم ہے، لہذا ہمارے اَسلافِ کرام اس بات کا مکمل اہتمام فرماتے، اور تعظیم فی الحیاۃ کی طرح لازم تصوّر فرماتے رہے۔

حضرت ابو ابراہیم تجیبی رحمہ اللہ تعالیٰ فرماتے ہیں: "واجبٌ على كلِّ مؤمنٍ متى ما ذكرَه أو ذُكِرَ عنده، أن يخضعَ ويخشعَ ويتوقَّرَ، ويسكنَ من حركتِه، ويأخذَ في هَيبتِه وإجلالِه، بما كان يأخذ به نفسَه لو كان بين يدَيه، ويتأدَّب بما أدَّبَنا اللهُ به"(۲). "ہر مسلمان پر جب حضور کا ذکر کرے یا سنے، خشوع وخضوع، اور اطمینان وسکون، اور آپ کی ہیبت واِجلال سے سانس روک

---

(۱) المرجع السابق، صـ۲٦.

(۲) انظر: "الشّفا" الجزء ۲، صـ۲٦، نقلاً عن أبي إبراهيم التجيبي.

لینا، اور دم بخود ہو جانا (جیسا آپ کے حضور میں ہو جاتا)، اور جو اَدب آپ کا خدائے تعالیٰ نے ہمیں سکھایا، بجالانا واجب ہے"۔

امام قاضی عیاض علیہ الرحمۃ "شفا شریف" میں اس قول کو نقل کر کے لکھتے ہیں: "وهذه كانت سيرةُ سَلَفِنا الصّالح وأئمّتِنا الماضين"[1]. "ہمارے اَسلافِ کرام، ائمۂ دین اور علمائے کرام ہمیشہ اس پر عمل پیرا رہے"۔

تعظمِ ذکرِ نبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم میں سلف صالحین کا طریقہ

امام قاضی عیاض رحمہ اللہ تعالیٰ "شفا شریف" میں لکھتے ہیں: "ولقد كان عبد الرّحمن بن القاسم يذكُر النبيَّ ﷺ فيُنظر إلى لونِه، كأنّه نُزِف منه الدّم، وقد جفَّ لسانُه في فمه هيبةً منه لرسول الله ﷺ. ولقد كنتُ آتي عامرَ بن عبد الله بن الزّبير، فإذا ذُكر عنده النبيُّ ﷺ بكى حتّى لا يَبقى في عينَيه دُموعٌ. ولقد رأيتُ الزهري إذا ذُكِرَ عنده النبيُّ ﷺ فكأنّه ما عَرفكَ ولا عرفتَه. وكان عبدُ الرّحمن بن المَهدي إذا قرأ حديثَ النّبي ﷺ أمرَهم بالسُّكوت وقال: ﴿لَا تَرْفَعُوْٓا

(۱) "الشّفا" الجزء ۲، صـ۲٦.

أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[1] يتأوّل أنّه يجب له من الإنصات

عند قراءة حديثِه ﷺ، ما يجب له عند سماعِ قولِه"[2].

"عبد الرحمن بن قاسم کا ذکرِ سرکار ﷺ کے وقت ہیبت وعظمتِ نبوی سے یہ حال ہوتا، کہ گویا بدن کا سارا خون نچوڑ لیا گیا ہو، اور زبان منہ میں خشک ہو جاتی۔ اور عامر بن عبد اللہ بن زبیر رضی اللہ تعالیٰ عنہم اس قدر روتے، کہ آنکھوں میں آنسو باقی نہ رہتے۔ اور امام زُہری ایسے ہو جاتے، کہ گویا تم انہیں نہیں جانتے، اور وہ تمہیں نہیں جانتے۔ اور عبد الرحمن بن مہدی رحمہ اللہ تعالیٰ حدیث پاک بیان کرتے وقت حاضرین کو خاموشی کا حکم دیتے، اور مضمونِ آیت کریمہ: ﴿لَا تَرْفَعُوْآ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ آپ ﷺ کے مطلق کلام کو (کہ حالتِ حیات میں خود فرمائیں، یا بعدِ وفات دوسرے نقل کریں) عام شامل کہتے۔

امام مالک رحمہ اللہ تعالیٰ جب حضور ﷺ کا ذکر شریف سنتے، چہرے کا رنگ تبدیل ہو جاتا، اور ذکرِ پاک کے ادب واحترام کے سبب جھک جاتے، جب یہ حالت حاضرین مجلس کے لیے پریشان کن ہوتی تو فرماتے: "لو رأيتم ما رأيتُ،

---

(۱) پ۲۶، الحجرات: ۲۔

(۲) "الشّفا" الجزء ۲، صـ۲۷، ۲۸ ملتقطاً.

لَمَا أنكرتم عليَّ ما ترَون"[1]، "اگر تم وہ جانتے جو میں جانتا ہوں، تو تم میرے حال پر پریشان نہ ہوتے!"۔

امام مالک رحمۃ اللہ تعالیٰ رحمت عالمیان صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کے ذکرِ پاک کی تعظیم کا اس قدر اہتمام کرتے، کہ کبھی کوئی حدیث پاک بے وضو بیان نہ فرماتے، بارہا غسل کر کے، عمدہ لباس پہن کر، عمامہ باندھ کر، کپڑوں میں خوشبو لگائے، عود سُلگا کر نہایت خشوع وخضوع کے ساتھ حدیث پاک بیان فرماتے، ایک روز حدیث پاک بیان کرنے میں بچھونے سولہ ۱۶ بار ڈنک مارا، حدیث پاک قطع نہ کی، اور فرمایا: "إنّما صبرتُ إجلالاً لحديث رسولِ الله صلى الله تعالى عليه وسلم[2]. "میں نے تعظیمِ حدیث شریف کے سبب صبر کیا" یعنی حرکت کرنے سے باز رہا۔

امام تقی الدّین سبکی امام ابوزکریا یحییٰ صرصری رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ کا یہ شعر ؏

وأن ينهضَ الأشرافُ عند سماعِه قياماً صُفوفاً أو جثياً على الرّكب

"معزّز ترین لوگ نبی کریم صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کا ذکر سن کر صف بستہ کھڑے ہو جاتے، یا سواریوں پر ہی سر جھکا لیا کرتے"۔

(۱) المرجع السابق، صـ۲۷.

(۲) المرجع السابق.

سن کر کھڑے ہو گئے، اس مجلس میں حاضر تمام علمائے اَعلام نے بھی آپ کی اتّباع میں قیام تعظیم کیا، ذکرِ نبوی ﷺ کی تعظیم، اور امام صرصری کے ارشاد کو بجالائے(۱)۔

اسی طرح جسے سرکار اَبد قرار ﷺ سے کوئی بھی نسبت ہو، جیسے حضور کے رشتہ دار، آل واصحاب واَزواج، وخدّام، اور موئے مبارک، ولباسِ مقدّس، اور وطنِ اَشرف، ومسجدِ مقدّس، وحجرۂ مطہّرہ، وقبرِ انور، اور جسے حضور کی پاک صورت یا سیرت سے کچھ حصہ ملا، یا جس جگہ آپ نے سکونت کی، یا بیٹھے، یا سوئے، یا نماز پڑھی، یا جسے چھوا، یا اپنی طرف اِضافت کیا، اس کی تعظیم وتوقیر لازم ہے، اور یہ تعظیم بعد وصال کے قبیل سے ہے۔ احادیث وآثار واقوال سلَفِ کبار اس مضمون میں بکثرت وارد ہیں، اور قرآنِ مجید سے بھی آثارِ انبیاء کا معظّم ومتبرّک ہونا بخوبی ظاہر ہے۔

اٹھارواں ۱۸ قاعدہ

جس کی تعظیم وادب واحترام کیا جائے، ضروری نہیں کہ وہ سامنے موجود ومحسوس ہو

تعظیم کے لیے معظّم کا مشاہَد ومحسوس، اور تعظیم کرنے والے کے سامنے حاضر وموجود ہونا شرط نہیں، ورنہ عبادت میں بھی (جو کہ غایت تعظیم ہے) معبود کا

(۱) انظر: "سبل الهُدى والرَّشاد" جُماع أبواب مولده الشريف ﷺ، الباب ٦ في وضعه ﷺ والنور الذي خرج معه، ١/ ٣٤٥.

وجود نظر کے سامنے ہونا شرط ہو۔ مثلاً حنفیوں کے نزدیک کعبۂ معظّمہ کی طرف منہ یا پیٹھ کر کے قضائے حاجات کرنا مطلقاً منع ہے، جبکہ شافعیہ کے نزدیک یہ ممانعت صرف صحراء میں ہے[1]۔ حالانکہ دونوں صورت میں کعبۂ معظّمہ محسوس ومشہود نہیں ہوتا!۔

روضۂ مطہَّرہ کے سامنے کھڑے ہونے کے آداب

روضۂ مطہَّرہ کے سامنے دست بستہ کھڑا ہونا، اور ہیبت وحرمت کی نظر سے دیوارِ تُربت شریف کوہاتھ نہ لگانا، رحمتِ عالمیان ﷺ کی انتہائی تعظیم وآداب سے قرار پایا۔ "فتاوی ہندیہ" میں ہے: "ولا يضع يدَه على جدار التُّربة، فهو أهيَب وأعظَم للحُرمة، ويقف كما يقفُ في الصّلاة"[2]. "قبرانور کی دیوار کو تعظیم وتکریم کے سبب ہاتھ نہ لگایا جائے، اور نماز کی سی حالت میں روضۂ مبارک کے سامنے کھڑا ہو"۔

اکثر اوقات واَحوال میں تعظیم میں مقصود بالذّات مَعانی ہوتے ہیں نہ کہ اَعیان۔ مثلاً ساداتِ کرام وعلمائے عظام، واَتقیائے اُمّت ومشائخِ طریقت کی تعظیم میں،

---

(۱) انظر: "ردّ المحتار" كتاب الطهارة، ۲/ ٤٣٣.

(۲) "الهندية" كتاب المناسك، ۱/ ٢٦٥.

در حقیقت معظَّمِ حقیقی وہ نسبت ہے، جوانہیں حضرتِ اَحدیّت جَلَّ جَلَالُہٗ اور جنابِ رسالت صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم سے حاصل ہے، معظَّمِ حقیقی گوشت وپوست وشکل وصورت ہرگزنہیں۔

یہ امر ایسی اشیاء کی تعظیم پر ہے، جنہیں حضورِ اکرم صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم نے مس کیا، یا اپنی طرف نسبت کر لیا۔ علّامہ خَفاجی "نسیم الریاض" میں لکھتے ہیں: "فيفرض ذلك ويلاحَظه ويتمثّله كأنّه عنده"(۱). "سرکار صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم کے ذکر شریف کے وقت یہ فرض کرے کہ خاص حضوری میں ہوں، مصطفی جانِ رحمت صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم کی صورت کا تصوّر جما لیا جائے، کہ گویا نبیٔ کریم صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم اس کے پاس جلوہ فرما ہیں"۔

"مَواہبِ لدُنیہ" میں ہے: "ويستحضر علمَه بوُقوفه بين يدَيه وسماعَه لسلامِه، كما هو في حال حياتِه؛ إذ لا فرقَ بين حياتِه وموتِه في مُشاهَدتِه لأمّتِه ومعرفتِه بأحوالهم، ونِيّاتِهم، وعزائمِهم، وخواطِرِهم، وذلك عنده جليٌّ لا خفاءَ به"(۲). "یعنی زائر تصوّر کرے کہ نبیٔ رحمت صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم اس کی حاضری سے آگاہ ہیں، اس کا سلام سن رہے ہیں، بعینہٖ اسی طرح جیسے حالتِ حیات ظاہری میں، کہ حضور صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم کی وفات وحیات دونوں ان اُمور میں یکساں ہیں، رسول اللہ صَلَّی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلَیْہِ وَسَلَّم اپنی امّت کو دیکھتے ہیں، اور ان کے اَحوال کو پہچانتے بھی

---

(۱) "نسيم الرياض" القسم ۲، الباب ۳، ٤/ ٤٨٣.

(۲) "المواهب" المقصد ۱۰، الفصل ۲، ٤/ ٥٨٠ ملتقطاً وبتصرّف.

ہیں، اور ان کی نیّتوں اور ارادوں اور دل کے خطرات سے آگاہ ہیں، اور یہ سب باتیں نبیٔ کریم ﷺ پر ایسی روشن ہیں جن میں اصلاً کوئی پوشیدگی نہیں"۔

جس قدر آداب کی رعایت وخشوع وخضوع، اور حضور کی عظمت وہیبت دل میں زیادہ ہوگی، درود وسلام اسی قدر زیادہ فائدہ دے گا۔ "بخاری" و"مسلم" میں ہے: «أنْ تعبدَ اللهَ كأنّك تراه!»[۱] "تم اللہ تعالی کی عبادت اس طرح کرو، کہ گویا تم اسے دیکھ رہے ہو!"۔

اس دعوی کے ثبوت میں یہ بات کافی اور برہان شافی ہے، کہ اس دنیا میں اللہ عزّوجلّ کا دیدار غیرِ انبیاء کے لیے متصوّر نہیں، مُحالِ عادی ہے۔ تو یہ بات کہ "میں خدا کو دیکھتا ہوں" صرف تخیّل وتصوّرِ غیر واقعی ہے۔ البتہ یہ ضرور ہے کہ اس تصوّر سے غایتِ تعظیم واِجلال وہیبت بروَجہِ کمال، وخضوع وخشوع وانجِذاب ومحبت وحیاء وذَوق وشَوق کا غلبہ حاصل ہوتا ہے۔ شیخِ محقق نے "اَشِعۃ اللمعات"[۲] میں اس کی تصریح کی ہے، اور اہلِ عرفان اسے مقامِ مُشاہدہ کہتے ہیں۔ اسی طرح ذکرِ معظَّم ومحبوب، خصوصاً ذکرِ خدااور سول سے بھی یہ سب ثمرات وصفات حاصل ہوتے ہیں۔

---

(۱) "صحيح البخاري" كتاب الإيمان، ر: ٥٠، صـ١٢.

و"صحيح مسلم" كتاب الإيمان، ر: ٩٧، صـ٢٥، ٢٦.

(٢) أي: "أشعّة اللمعات" كتاب الإيمان، الفصل ١، ١/ ٤٤.

ایک حدیثِ صحیح (جو اِس مدّعا میں صریح ہے) نقل کرتے ہیں، "صحیح مسلم" میں حضرت سیّدنا ابو ہریرہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ مرفوعًا روایت ہے: «إنّ الكافرَ إذا خرجتْ روحُه -قال حمّادٌ: وذكر من نَتْنِها وذكرَ لَعْناً- ويقول أهلُ السّماء: روحٌ خبيثةٌ جاءتْ من قِبل الأرض، -قال-: فيقال: انطلقوا به إلى آخر الأجل» قال أبو هريرة: "فردَّ رسولُ الله ﷺ ريطةً كانت عليه على أنفِه هكذا"[1]. "جب کافر کی روح نکلتی ہے (راویٔ حدیث حمّاد کہتے ہیں، کہ انہوں نے [حضرت ابو ہریرہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے] اس کی بدبو اور لعنت کا ذکر کیا) تو آسمان والے کہتے ہیں کہ یہ خبیث روح ہے جو زمین کی طرف سے آئی ہے، انہوں نے [حضرت ابوہریرہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے] کہا: پھر کہا جائے گا، کہ اسے اس کے انجام تک پہنچادو۔ حضرت سیّدنا ابوہریرہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے کہا، کہ رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم نے کافر کے جسم کی بدبو کا احساس دلانے کے لیے، اپنی چادر کا پلّو اس طرح ناک پر رکھا"۔

دیکھو! رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم نے کافر کی روح کے نکلنے، اور اُس کی بدبو کا ذکر فرما کر کپڑا ناک پر رکھا، جس طرح بدبو آنے کے وقت رکھتے ہیں!۔ امام نووی اس حدیث پاک کی شرح میں لکھتے ہیں: "كان سببُ ردِّها على الأنف بِسبب ما

---

(۱) "صحيح مسلم" كتاب الجنّة وصفة ونعيمها وأهلها، ر: ۷۲۲۱، صـ۱۲٤٤.

ذکرَ من نتْنِ رِیحِ رُوحِ الکافر"[1]. "یعنی ناک پر کپڑا رکھنے کی وجہ کافر کی روح کی بدبو کا ذکر تھا"۔ یعنی وہاں حقیقت میں بدبو نہیں تھی، بلکہ صرف اس کا تصوّر تھا۔

انیسواں ۱۹ قاعدہ

تعظیم کو بغیر کسی دلیلِ شرعی کے خاص کرنا درست نہیں

جب تک شریعتِ مطہَّرہ کسی خاص فعل سے تعظیم کے اظہار کے متعلق منع نہ فرمائے، اُس وقت تک تعظیم کے اظہار کو خاص کرنا لاعلمی ہے؛ کیونکہ اللہ تبارک وتعالیٰ نے آپ کی تعظیم بلا تخصیص وتعیینِ صورت ووضع، وقت، حالت، فعل وقول فرض فرمائی ہے، کسی خاص صورت اور طریقہ میں منحصر نہیں فرمائی۔ لہٰذا جس طرح سے بھی اظہارِ تعظیم ہو وہ محمود ومطلوب ہے۔ یہ مطالبہ سراسر بے جا ہے کہ تعظیم کے اظہار کا یہ طریقہ عہدِ صحابہ میں دکھلاؤ! بلکہ جو تعظیم کے کسی طریقہ پر اعتراض کرے، وہ اس کی ممانعت قرآن وحدیث سے ثابت کرے! جو بغیر کسی دلیلِ شرعی کے تعظیمِ رسول صلّی اللہ تعالیٰ علیہ وسلّم کے اظہار سے روکتا ہے، وہ مُعانِد وگستاخ اور بے باک ہے۔

کثیر احادیث اس بات پر بطور ثبوت موجود ہیں، کہ صحابۂ کرام رضی اللہ تعالیٰ عنہم حضورِ اقدس صلّی اللہ تعالیٰ علیہ وسلّم کا قولاً وفعلاً جس طرح چاہتے ادب بجا لاتے، اور رسول اللہ صلّی اللہ تعالیٰ علیہ وسلّم اس تنوّع وتعدّد واَقسام کو منع نہ کرتے، بلکہ پسند فرماتے۔

---

(۱) "شرح صحیح مسلم" الجزء ۱۷، صـ۲۰۵.

"صحاح ستّہ" وغیرہا کتبِ حدیث ایسے واقعات اورحالات سے مالا مال ہیں، اسی طرح سلَفِ صالحین اورائمۂ مجتہدین کا بھی یہی حال تھا، کہ خود اُنہوں نے اور اُن کے زمانے میں جس نے جس طریقہ سے چاہا، آپ ﷺ کی تعظیم وتوقیر عمل میں لایا۔

مقدّماتِ سابقہ میں اس دعوی کی تائید وثبوت میں اکثر روایات مذکور ہوئیں، اور کتبِ دینیہ میں صدہا حکایات منقول ہیں، اِسی اِطلاق وعملِ اَسلافِ کرام اور اکابرِاسلام کے پیشِ نظر، علمائے متاخرین نے لفظ "بہتر" اور "اَولی" کہہ کر باقی رکھا۔ "فتح القدیر"، "منسکِ متوسّط"[1]، "فتاوی ہندیہ"[2] وغیرہا میں ہے: "وكلّ ما كان أدخَل في الأدب والإجلال؛ كان حَسناً"[3]. "جوفعل رسولُ اللہ ﷺ کی تعظیم واِجلال میں زیادہ دخل رکھے، وہی بہتر اور اَولیٰ ہے"۔

(۱) "لُباب المناسك" باب زيارة سيد المرسَلين ﷺ، صـ٥٠٥.

(۲) "الهندية" كتاب المناسك، ١/ ٢٦٥.

(۳) "الفتح" كتاب الحج، ٣ / ٩٤.

علّامہ امام ابنِ حجر مکّی "جَوہرِ منظَّم" میں فرماتے ہیں: "تعظيمُ النّبي ﷺ بجميع أنواع التعظيم، التي ليس فيها مشاركةُ الله تعالى في الأُلوهيّة، أمرٌ مستحسَنٌ عند مَن نوَّرَ اللهُ أبصارَهم"[۱]. "وہ لوگ جنہیں اللہ تعالی نے آنکھوں کا نور عطا فرمایا ہے، وہ نبئ اکرم ﷺ کی تعظیم کی تمام اقسام وصورتوں کو امرِ مستحسن تصوّر کرتے ہیں، اور یہ سمجھتے ہیں کہ ان میں ہرگز باری تعالی کے ساتھ شرکت کا کوئی پہلو نہیں"۔

حدیث پاک میں آیا ہے: «إنّ الملائكةَ لتَضَعُ أَجْنِحَتَها رضا لطالب العِلم»[۲]. "فرشتے اپنے بازو طالبِ علم کے لیے بچھاتے ہیں"، یہ رُتبہ امّتِ محمدیّہ ﷺ کے طالب علم کا ہے، اور یہ لوگ جنابِ رسالت ﷺ کی تعظیم میں کلام کرتے، حیلے اور بہانے بناتے ہیں!!۔

---

(۱) "الجوهر المنظَّم" الفصل ۱، صـ۱۲ بتصرّفٍ.

(۲) أخرجه الترمذي في "السنن" أبواب العلم، ر: ۲٦۸۲، صـ٦۰۸، ٦۰۹.

بیسواں ۲۰ قاعدہ

تعظیم و توہین کی بنیاد عُرف پر ہے

(عُرف یعنی جس شہر کے لوگوں میں جو عادت مشہور ہو)

جس ملک وشہر میں جو بات لوگوں میں توہین تصوّر کی جاتی ہو، وہ شرعًا توہین تصوّر ہوگی، اور جو چیز ادب واحترام میں گنی جاتی ہو، اسے شرعًا ادب وتعظیم کے زُمرہ میں شمار کیا جائے گا۔ یہ بہت اَہم اور کثرت سے استعمال ہونے والا قاعدہ ہے، شریعتِ اسلامیہ کے بہت سے اَحکام کی بنیاد اسی قاعدہ پر مبنی ہے۔ مثلاً عرب میں ہر ایک کو "أَنتَ" کے صیغہ سے یعنی "تُو" کہہ کر بات کی جاتی ہے، چاہے والدین ہوں یا استاد وشیخ، وہاں یہ بے ادبی کے زُمرہ میں نہیں آتا۔ جبکہ ہمارے یہاں اگر والدین، استاد یا شیخ کو "تُو" کہہ کر بات کریں، توضرور بے ادبی شمار ہوتی ہے، اور اس قسم کی گستاخی کرنے والا تعزیر وتنبیہ کا مستحق قرار پاتا ہے۔ لہٰذا جو فعل جس ملک، جس قوم، اور جس زمانے میں تعظیم قرار پائے گا، اُس کا تارِک اگر اُسی قوم اور زمانہ ودِیار سے ہے، تو وہ تارِک تعظیم ہے، اور تعظیم کے اُس فعل پر طعن وانکار، بلاشبہ تعظیم پر طعن وانکار سمجھا جائے گا۔

ہم نے اس رسالہ کے قاعدۂ ہشتم ۸ میں بدلائلِ باہرہ اور براہینِ واضحہ ثابت کیا ہے، کہ عُرف وعادتِ اہلِ اسلام شرعًا معتبر ہے، اور فقہائے کرام نے صدہا مسائل میں رَواج وعادت سے اِستناد کیا، اور اُس کے مطابق حکم دیا ہے۔

قوم واہلِ بِلاد کی عادت میں مُوافقت باعثِ اُلفت وسُرور ہے؛ کیونکہ یہ شارع کی مراد، اور شریعتِ مطہَّرہ کو مطلوب ومقصود ہے، اللہ تعالیٰ اپنے حبیب ﷺ پر اِس کا اِحسان جتاتا ہے: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾[1]. "لیکن اللہ تعالیٰ نے ان کے دل ملا دیے"۔ اور بغیر کسی شرعی وجہ کے مؤمنین کی مخالفت، وَحشت ونفرت کا باعث ہے، جس کی نسبت وعیدِ شدید فرماتا ہے: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] "وہ جو مسلمانوں کی راہ سے جُدا راہ پر چلے"۔

مسلمان بھائیو! ان بیان کردہ اصول کو خوب اچھی طرح یاد کر لو، یہ تمہیں ان شاء اللہ اَہم ترین اَبحاث میں مفید ہوں گے، یہ اتنے اَہم ہیں کہ انہیں خنجروں سے حُلقوم پر لکھا جائے؛ کیونکہ ان اصول کے یاد کرنے کے بعد اُن تمام اَبحاث کے جوابات بآسانی دیے جاسکتے ہیں، جو عام عوام کو ظلمت کے پردہ میں لے جاتے ہیں، اوران کے ذریعہ مخالفین بھولی بھالی عوام کو گمراہ کرتے ہیں۔

وصلّى الله تعالى على خيرِ خلقِه، محمدٍ النّبي الزكيّ الطاهر، وعلى آله وصحبِه أُولى النُّور الباهِر والقدر الفاخِر، وعلينا معهم أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين!.

---

(۱) پ۱۰، الانفال: ۶۳۔

(۲) پ۵، النسآء: ۱۱۵۔

إصدارات دار أهل السنّة

من محقّقات المفتي محمّد أسلم رضا الشِّيواني المَيمني حفظه الله تعالى

١. شرح عقود رسم المفتي: للإمام ابن عابدين الشّامي (ت١٢٥٢هـ)، محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٢. أجلى الإعلام أنّ الفتوى مطلقاً على قول الإمام: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٣. الفضل الموهبي في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٤. جدّ الممتار على ردّ المحتار: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ) (سبع مجلّدات) محقَّقة، طُبع من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥. حياة الإمام أحمد رضا: للمفتي محمد أسلم رضا الشِّيواني، وهي رسالة مختصرة في سيرة الإمام من حيث صلته مع العلماء العرب، محقَّقة، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: للمفتي محمد أسلم رضا الشِّيواني، محقَّقة (بالأردية)، طبعت أوّلاً من "مكتبة بركات المدينة" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. وثانياً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٧. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: له، (بالعربية) طبعت محقَّقة أوّلاً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. وثانياً معدَّلة من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٨. إقامة القيامة على طاعِن القيام لنبي تهامة (بالأرديّة): للإمام أحمد رضا ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩. حسام الحرمَين على منحر الكفر والمَين: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "مؤسسة الرضا" لاهور ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠. جليُّ الصَّوْت لنَهي الدَّعْوة أمَامَ الموْت (بالأرديّة): للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١١. مقدّمة الجامع الرّضوي في اعتبار الحديث الضعيف: لملك العلماء المحدِّث المفتي ظفر الدّين البِهاري، طبعت محقَّقة أوّلاً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. وثانياً معدَّلة من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٢. "معارف رضا" المجلّة السَّنَوية العربيّة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م (العدد السّادس)، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي.

١٣. رادّ القحط والوباء بدعوة الجيران ومؤاساة الفقراء: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت

من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٤. أعجب الإمداد في مكفَّرات حقوق العباد: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٥. صفائح اللُجَين في كون تصافُح بكفَّي اليدَين: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٦. أنوار المنّان في توحيد القرآن: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، المترجِم بالأردية: مفتي الديار الهندية الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري، محقَّقة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٧. إذاقة الأثام لمانعِي عملِ المولد والقيام (بالأردية): للعلاّمة المفتي نقي علي خانْ (ت١٢٩٧هـ)، طبعت محقَّقة أوّلاً ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. وثانياً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٨. أصول الرَّشاد لقَمع مَباني الفساد (ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات) (بالأردية): للعلاّمة المفتي نقي علي خانْ (ت١٢٩٧هـ)، محقَّقة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. وثانياً (بالعربية) من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٩. قَوارع القَهّار على المجسِّمة الفُجّار: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، المترجِم بالعربية: مفتي الدِّيار الهنديّة الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري، محقَّقة، طبعت من "دار المقطَّم" القاهرة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٠. المعتقد المنتقَد: للإمام فضل الرّسول القادري البَدَايُوني (ت١٢٨٩هـ) مع حاشية قيّمة مسمّاة: المعتمَد المستند بناء نجاة الأبد: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، وثانياً من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢١. قواعد أصولية لفهم الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة (ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات): للمفتي محمد أسلم رضا الشِّيواني المَيمني، محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٢٢. العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة (٢٢ مجلداً بالأوردية)، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٢٣. نظم العقائد النسفية، (النّظم العربي): المفتي الشيخ إبراهيم علي الحمدُو العمر الحلَبي، طبع أوّلاً من "دار الصّالح" القاهرة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م. وثانياً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٤. نظم العقائد النسفية (النّظم الأردو): للشّيخ محمد سلمان الفريدي المصباحي الهندي، طبع من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٥. كنز الإيمان ترجمة القرآن مع تفسير خزائن العرفان: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، وللصدر الأفاضل السيّد نعيم الدّين المراد آبادي (ت١٣٦٧هـ) من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٦. الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٧. الظَفر لقول زُفر: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٨. شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٩. صيقل الرَّين عن أحكام مجاوَرة الحرمَين: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٠. الجبل الثانوي على كلية التهانوي: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣١. كفل الفقيه الفاهِم في أحكام قرطاس الدراهم: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

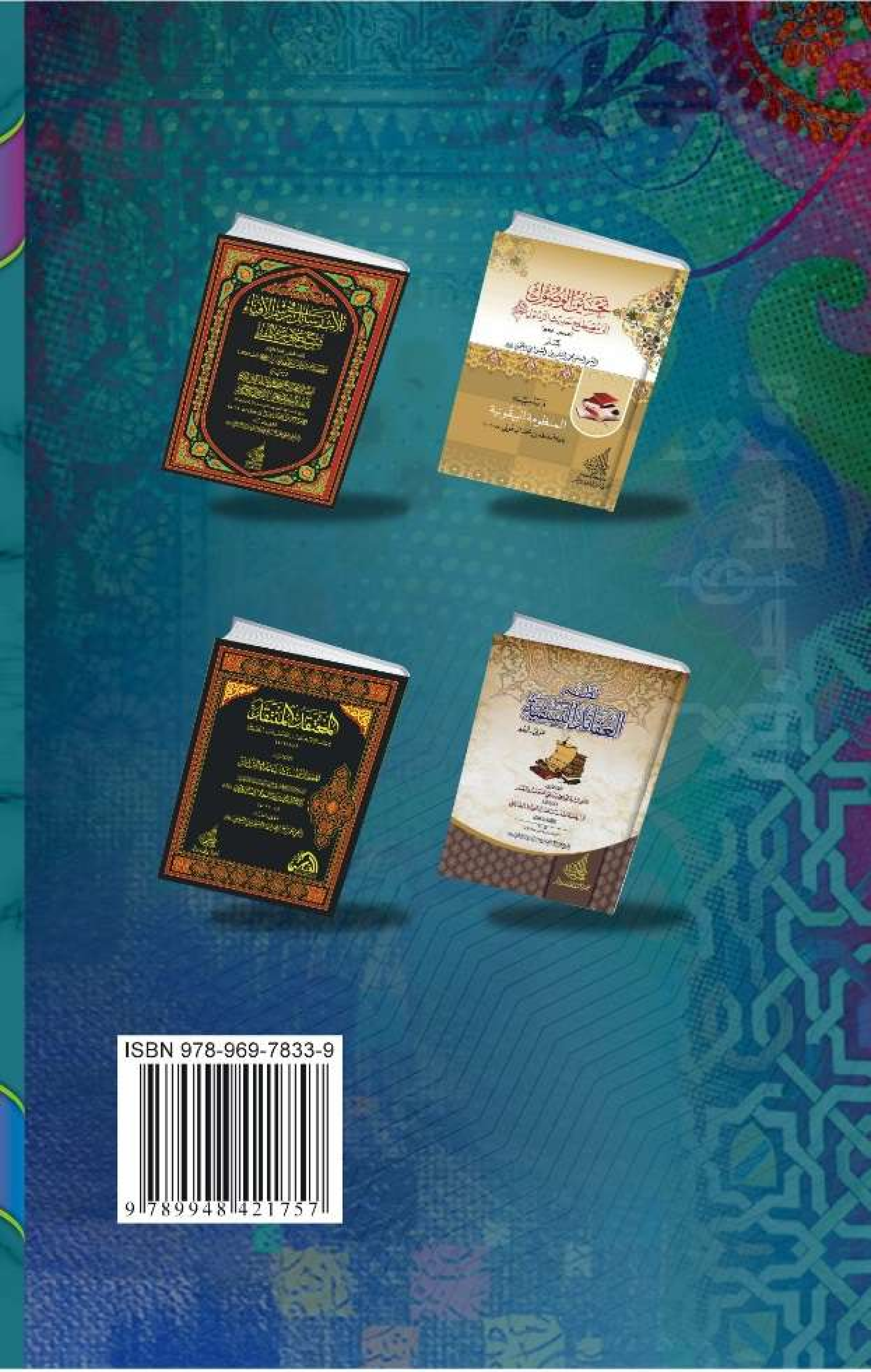
٣٢. هاديُ الأضحية بالشاء الهندية: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٣. الصافية الموحية لحكم جلد الأضحية: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٤. الكشفُ شافيا حكم فونوجرافيا: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٥. الزُّلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٦. "القول النَّجيح لإحقاق الحقّ الصّريح" مع حاشية "السعي المشكور في إبداء الحقّ المهجور": للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.


ISBN 978-969-7833-9
9 789948 421757